النحو والنحاة

بين الأزهر والجامعة

بقلم

محمد أحمد عرفة

تقديم الكتاب

لعلم من أعلام العلم والبيان

ما أجمل أن يتناضل الأزهر الشريف والجامعة المصرية نضالا علميا ، هذه تهاجم ، وهذا يدافع ، أو هذا يهاجم ، وهذه تدافع ، يرمى كلاهما و يرمى ، و يأخذ و يعطى ، و يصاب و يصيب ،

فحبذا هذا النضال ، وحبذا الناضل والمنضول ، والقاتل والمقتول ، إذا كان كلاهما يبغى الحقيقة ، و يتوخى إظهار الصواب ، و يبذل راحته وهدوءه ومتعته فى سبيل العلم وحب المعرفة ،

خرج كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى المدرس بكلية الآداب بالجامعة ، فكان قاسيا على النحاة المتقدمين جميعا ، من سيبويه ومعاصريه إلى العصور الحديثة أشد القسوة ، عنيفا أقسى العنف ، هاجم النحاة فى غير موارية وطعنهم فى غير لين ولا رحمة ، وأبان أنهم قصروا النحو على بعض منه وهو الأعراب ، وأنفقوا أعمارهم ، وأضاعوا أوقاتهم ، ومضت على ذلك الأجيال ، وتتابعت القرون ، ولم يكشفوا عن سر الأعراب ، فضلا عن تقصيرهم فى النواحى الأخرى من خصائص العربية ،

كان حقا على الأزهر أن يبين للناس رأيه فى هذا الحدث ، فأن كان حقا حمد للجامعة حقها ، وإن كان باطلا أبان عن بطلانه وحمد لها سعيها ،

وقد قام بهذا الواجب الحتم عن الأزهر الأستاذ محمد عرفه المدرس بكلية

اللغة العربية ، فألف كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، وقد أطلعني على مسودات هذا الكتاب قبل طبعه ، فقرأتها وكنت قبل ذلك قرأت كتاب إحياء النحو مرارا ، ولا أخفى عن القارئ أنني استمتعت بهذين الكتابين متعة لا تعدلها متعة ، فقد رأيت مدرستين تتطاحنان ، احداهما هدامة تكره القديم ، وتريد أن تعفي أثره ، وتنبزه بالعيب والنقص ؛ والأخرى محافظة ترى في القديم تراثا علميا غاليا تجب المحافظة عليه ، والعناية به ، وعدم التفريط فيه .

لقد رأيت في هذين الكتابين فرصة أتمكن بها من الحكم على جديدنا والقديم ، ومعرفة هل اشتد ساعد الجديد فأصبح قادرا على الهدم ، وهل ضعف قديمنا فأصبح عاجزا عن الدفاع ؟ .

فرصة سعيدة ، تلك التي أتاحت لي أن أشاهد هذه الحرب العنيفة الشريفة وقد تابعتها في ميدانها ، وشاهدت فارسيها وهما يجولان ويكران ويفران ، لأعلم أمثل المدرسة الحديثة يهدم القديم ولو كان صالحا ، ام هو لا يهدم الا الطالح ويبقى على الصالح ؟ ولأتبين كذلك أمثل المدرسة القديمة يحافظ على القديم ولو كان ضاراً ، ام هو لا يحافظ الا على النافع منه ويهمل الضار ؟ وإني أستطيع بعد هذه المشاهدة أن أبدي حكمي ، ولكني سأترك القارئ حرا يحكم بما يراه .

والذي أحب أن أقوله هنا أن الأستاذ عرفه فيه خصلة يعلمها له عارفوه ومتتبعو مساجلاته ، وهي أنه إذا عارض رأيا أو أيد رأيا كان قوي الحجة ، ساطع البرهان ، مسدد الرأي ، لا يرمي حتى يصمي ، لا يفلت منه هارب ، ولا يئل له جريح

وأكبر الخصال التي أعانته على ذلك علم غزير يحيط بجوانب الموضوع

الذي يعالجه والعلم نور ، فيضيء له طريقه ، وينير له ما حوله ، فيبصر خصمه ، ويبصر مواضع الضعف فيه ، يبصر بينا خصمه في الظلام ، فاذا رمى رمى عن بينة ، وإذا اتقى اتقى عن بينة ، فيرد كل ضربة توجه إليه ولا يعرف خصمه كيف يرد ضرباته ، ويتقي طعناته ،

وثانية هذه الخصال دؤوب متتابع ، فهو كثير الدأب لا يركب مطية العجز ، ولا يستنيم إلى الراحة ، ولا يعتاد عادة ترك النظر ، فتراه اما محصلا ، أو منقبا ، أو باحثا ، تاركا عشرة الناس وصحبتهم ، بل ربما تبرم بأكثرهم وما اعتادوا الحديث فيه ، مكبا على درسه ، أو مصغيا إلى نفسه ، يستوحيها ويستلهمها .

ثم إنه بعد قد زين له الانصاف ، فلا يلبس على القارئ ، ولا يأخذ أحدا بما ليس فيه ، ولا يبطل حقا ، ولا يحق باطلا ، ولا يقول إلا ما يعتقد ، ولا يعتقد الا بعد الدرس والموازنة .

ثم هو بعد قد مرن فكره على النظر ، ودرب على المنطق ، فهو يستطيع تخليص الحجة من الأقوال الكثيرة التي تغشاها ، وتتراكم عليها ، ويلخصها في مقدمتين ، ثم يرى موضع النقد في احدى المقدمتين أو كلتيهما ، كل ذلك في وحاء وسرعة ، حتى أنه يسمع المحاضرة ، أو يقرأ المقال فيستطيع أن يلخص الافكار الأساسية وما استعمل من دليل عليها ، وما يرد من نقض ، وما فيها من عجز أو تمويه ، من غير ريث ولا مهلة .

ثم إن الدرس الأزهري قد وهبه ملكة فهم النصوص ، فهو يقرأ ما يقرؤه غيره ، ولكنه يصل إلى اللباب ، ويعلم المراد منها ، ويخرج منها بنتائج هي ما يريده صاحبها ، أو قريب منه ، بينما غيره واقف على السطح ، يفهمها معكوسة أو محرفة .

كل أولئك مجتمعة جعلته مسدد الرأى ، ساطع الحجة ، قوى البرهان .

لم يظهر لى مثال واضح على أن العلوم يسقى بعضها بعضا ، و يعين بعضها على فهم بعض ، كما ظهر لى فى هذا الكتاب ، فنحن فى علم العربية ، و فى النحو خاصة ، فما دخل الفلسفة ؟ وانها لأبعد الأمور غناء فى هذا الموضع ، ولكن لشدما أغنت وأجدت ، حين استوحاها فى مسألة العامل و رد الاعتراض عليه ، انظر إليه كيف بين ان الفاعلية مثلا علة غائية للمتكلم من رفع الفاعل ، وأنها لذلك فاعلة بواسطة ، إذ هى فاعلة فى فاعلية الفاعل .

لقد كانت لى امنية ، وهى أن يكون الخليل أو سيبويه أو الفراء حيا بيننا ، فيقرأ كتاب إحياء النحو ، و يرى ما ألصق به و بالنحاة من تهم ، فيدفع عن نفسه لأنه أعلم بمذهبه ، وأبصر بمواطن القوة فيه ، فلما قرأت كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لم أرتب فى أنى أسمع واحداً من هؤلاء يدافع عن نفسه وعن النحاة

ولم لا يكون واحدا منهم وقد عاشرهم طويلا ، وحادثهم كثيرا ، وصاحبهم فى مغداه ومراحه ، وليله ونهاره ، وفهم عنهم ، وهجر الراحة والدعة والأنس بالاصدقاء والاهل ، ليصل إلى ما ابتكروه من علم . وليحكم بين المختلفين فيما اختلفوا فيه ، لذلك تراه يكتب بأقلامهم ، و يفكر بمثل عقولهم ، و يستنبط كما يستنبطون ، و يغوص على العلل والمعانى كما يغوصون .

وأشهد لقد قرأت كتابه فما رأيت مجهلا من مجاهل النحو قد كنا سرنا فيه مع مؤلف كتاب إحياء النحو ، وظننا أننا أول من سلكه وهدى اليه ، وانه لم تطأه قبلنا قدم إنسان ، إلا وجدنا الاستاذ عرفة واقفا حيث انتهينا قد سلكه

قبلنا ، و عرف طرقه المختلفة ، ومسالكه المتشعبة ، و وضع الصوى والاعلام على طرقه المشتبهة ، و إذا هو قد جاوز ما وصلنا إليه ، وأمعن فى الكشف والتعرف ، و إذا هو يقول : إنكم فى مبدأ السير ، وأنتم تظنون ان قد بلغتم الغاية دونكم فأوغلوا فوراءكم مهامه فيح ، وجبال ووهاد ، وليل طويل ، وسفر ثقيل

أشهد أننا ما وصلنا إلى ما وصلنا اليه حتى علانا البهر ، وتتابعت منا الأنفاس وما وصلنا إلا بعد أن كدنا لا نصل ، أما هو فقد وصل إلى غايتنا وجازها إلى غايته ، موفور القوة ، جم النشاط ، لم يتفصد عرقا ، ولم تتتابع أنفاسه تعبا ، شبه كنا نظنها غاية مايصل اليه الباحث ، فاذا هو قد أتقنها علما ، وقتلها بحثا ، وصورها أحسن تصوير ، وأقام الدليل عليها أحسن دلالة ، وقواها فوق ما كنا نتخيله ، ثم جاوز ذلك إلى حلها ، و بيان بطلها ، وخير مايصور لك ذلك رأيه فى مسألة العامل

إن هذا الكتاب عظيم الجدوى والفائدة ، فليست جدواه مقصورة على أنه ناقش كتاب إحياء النحو ، و بين مافيه من مقبول أو مردود ، لو كانت فائدته تلك لزالت بزوال هذه الحاجة ، ولكن جدواه باقية ، ولو لم يوجد كتاب إحياء النحو ، ذاك أنه أسفر عن بيان مسائل كانت عويصة ، وكان كلام النحاة فيها كأنه رمز و إيحاء ، وحتى كأن النحاة جميعا تواصوا على أن يتركوا فضلا من العلم يستخرجه من بعدهم ، و يعملون فيه قرائحهم ، حتى لا يعتادوا عادة العجز ، وحتى يكون لهم مران ودربة ، وهذه المسائل قداعتاصت على الناظرين ، وانبهمت على أكثرهم ، وحسبك أنها انبهمت على مدرس النحو فى كلية الآداب بعد

البحث والتنقيب ، مدة دراسته وتدريسه ، وحسبك أنها انبهمت على عميد كلية الآداب ، فخال السراب ماء ، والبرق الخلب ممطرا ، فورط نفسه فى الاشادة بهذا الكتاب ، وورط نفسه بتسجيل الاشتراك فيه ، فصاحبه كان يراجعه فى مسائله ، ويتفاهم معه فى مباحثه ، فهو ليس جديدا عنده كما يقول

وهذا الكتاب قد أبانها ، وسهلها على الناظر ، وجعلها منه على طرف الثمام

ومن جدواه أيضا اننا نلمح فى كتاب إحياء النحو هجوما واندفاعا ، حيث يجب الريث والتبصر ، ثقة بأول خاطر ، واعتزازا بالنفس ، فهذا الكتاب يعرك آذان المتعجلين عركا شديدا قائلا لهم : تريثوا تريث المستبصر ، وأعدوا العدة قبل الهجوم ، ولا تستصغروا أمر معاصريكم ، ولا تستهينوا بعلمهم ، فأن الاستهانة بالمنازل تدعو إلى قلة الاستعداد

جاء شقيق عارضا رمحه * إن بنى عمك فيهم رماح

ولا أريد أن أترك القلم حتى أقول للاستاذ عرفه :

هنيئا لك بهذا الكتاب ، فقد خلدك علما من أعلام النحو بين النحويين وناقدا عدلا بين النقاد العادلين ، وحاملا للامانة العلمية بين الامناء العاملين ، ومدرها محاميا عن اللغة وقد كنت من قبل محاميا عن الدين ، ولأنت ممن عناهم الرسول بقوله : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، و بعد

فبينى و بين الأستاذ إبراهيم مصطفى مؤلف كتاب إحياء النحو معرفة لا أذمها ، ولا أشكو منها ، وهى و إن لم تبلغ الصداقة لم يشبها دخل ولا انحراف كنا نتقابل لماما ، فكنت أقوم بما يجب له ، وكان يقوم بما يجب لى ، اشتركنا مع آخرين فى وضع مناهج كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف ، فأحببته ، وملت إليه ، إذ رأيتنا نتفق فى كثير من الآراء الاصلاحية ، ورأيته صادق النية فيما كنا نعالج من شؤون .

ما كنت أقدر أنه سيأتى يوم أضطر فيه إلى مناقضة آرائه ، والوقوف معه موقف الخصومة ، ولكن هكذا شاء القدر ، وهكذا كان .

قرأت له كتاب ـ إحياء النحو ـ فعرفت منه وأنكرت ، وما أنكرت أكثر مما عرفت ، فقد أنكرت منه أنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها ، ونقدها ، وأبان خطلها ، فصور النحاة لقارئى كتابه قوما بلها أو ممرورين يقولون ما لا يعقل ، ويفهمون مالا يفهم ، وأنكرت منه أنه انتحل مذاهبهم ، وهجنهم إذ لم يصلوا إلى ما وصل إليه ، أى إلى مذاهبهم ، وأنكرت منه أنه قعد قواعد فى العربية لو أخذ الناس بها لغيرت من روح العربية ، ولأفضى ذلك إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله على غير وجههما .

وأنكرت منه أنه عمم فى الطعن ولم يخصص، حتى أدخل سيبويه وكتابه وهذا يصرف المتعلمين عن هذه المناهل العذبة، ويصدهم عن هذا الخير الذى ينمى عقولهم، ويصقل ألسنتهم، ويفضى بهم إلى سر العربية.

أنكرت ذلك كله، ورأيت حتما على أن أكتب كتابا أصحح به تاريخ العربية الذى أفسده هذا الكتاب، وأرد به الأمور إلى نصابها، ولكن تذكرت أننى نقدت قوما من قبل، فأفسد النقد ما بينى وبينهم، ولقيت من خصوماتهم عنتا وأن هذا النقد حرى أن يفسد ما بينى وبين الأستاذ.

تذكرت ذلك فأحجمت عن النقد، وعولت على أن أترك الأمور تجرى مجاريها، ولكن تمثلت هؤلاء النحاة وهم فى أجداثهم يهضمون هذا الهضم، بعد أن ملأوا الدنيا علما، ويحاف عليهم هذا الحيف وقد خرست ألسنتهم الناطقة، التى كانت تجلجل فى الدنيا، عدا عليهم البلى فأعجزهم عن إقامة الحجة، ودفع التهمة، ويارب يوم لو رماهم أحد بباطل لدفعوا الشبهة بالحجة، والباطل بالحق الواضح المبين،

وإذ قد آلوا إلى ما آلوا إليه، فقد صار حتما على أبنائهم الذين تخرجوا عليهم، واغتذوا من علمهم، أن يقوموا عنهم برد التهم، ودفع العاديات.

هذا واجب إنسانى، إذ نصرة المظلوم، والاخذ بيد العاجز حق إنسانى، ولو اختلفت الدار، وشط المزار

وهو واجب الاساتذة على أبنائهم الذين هذبوا عقولهم، واشتركوا فى تثقيفهم وعار على الأبناء أن يظلم الآباء، ويعتدى عليهم، ولا يدفعوا عنهم هذا الظلم، وهذا الاعتداء.

ثم هو واجب للغة العربية، إذ يجب على أبنائها أن ينفوا عنها تحريف الغالين، وتأويل المقصرين، ثم هو واجب للعلم فى نفسه، إذ يجب على العلماء أن يقروا الامور فى نصابها، ويضعوا الاشياء مواضعها

وأخيرا هو واجب علينا لتلاميذنا، إذ حتم علينا أن نعرفهم الحق من الضلال وأن نسدد خطاهم، وأن نحكم لهم فيما اختلف الناس فيه.

قامت هذه العوامل كلها فى نفسى، فآثرتها على عامل المعرفة، وقلت ما قاله أرسطو: إن أفلاطون صديقى والحق صديقى، ولكن إذا تعارضت صداقة أفلاطون وصداقة العلم، آثرت صداقة العلم على صداقة افلاطون،

لا أكتم القارئ أننى كتبت هذا النقد مرتين، فقد كتبته أولا بعد أن قرأت الكتاب بإمعان وموازنة، فرأيت المؤلف يبصر النائى البعيد، ويتجاهل الدانى القريب، ويدرك الخفى المستور، ولا يدرك الظاهر المكشوف، وينقل أعجاز نصوص ليستشهد بها على ما رآه، ولو نقلها كلها صدورها وأعجازها لدلت على نقيض ما رآه، فآمنت أنه لم يؤت من جهل، وأنه مدرك مذاهب النحاة على ماهى عليه من حق وسمو، وإنما شوهها ومسخها عن علم، ونسب للنحاة التقصير عن علم، وانتحل مذاهبهم عن علم، وحاربهم بها عن علم بأنها أسلحتهم، وأفسد ما أفسد من قواعد اللغة عن علم وعن قصد، وآمنت أن الدكتور طه حسين حينما أثنى على الكتاب كان متآمرا مع المؤلف على إخفاء الحق، وستر الواقع، للطعن فى ميراث السلف، والإعلاء من شأن تفكيرهم الحديث

آمنت بهذا وذاك، فكتبت الكتاب بهذه العقيدة، فقسوت عليهما كل القسوة، واشتددت عليهما كل الشدة، ووقفت مواقف عدة أبين هذا ومبلغ

صاحبه من الأمانة فى العلم ، وخطرهذه الطريقة على التفكير ، وعلى المتعلمين،
وطالما وقفت حائرا لا أدرى من أى حاليهما أعجب ؟ أمن جرأتهما على ستر
مذاهب النحاة وهى لا خفية ، ولا مستورة ، أم من جرأتهما على انتحال هذه
المذاهب ، والتزين بها ، وخدعة الناس عن هذه الرواية التمثيلية ، وإيهامهم أنها
الواقع ، لاريب فيه.

كتبت النقد وأنا منطو على هذه العقيدة ، فجاء لاذعا شديدا ، قارسا ، ثم
أطلعت صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد
مصطفى المراغى على شئ من التدبير فى هذا الكتاب ، فغير رأيى فى هذا التدبير
وقال : انقد الفكرة ، ودع صاحب الفكرة ، وليكن نقدك عفيف اللفظ ، نقى
الأسلوب ، وإذا كان الناس قد اعتادوا سماع الهجر والفحش فى المساجلات
العلمية ، فما أحراك أن تسمع الناس نوعا آخر من النقد ، تتجلى فيه نزاهة العلماء
عن ساقط القول ، ويتجلى فيه صدق اللهجة ، وقوة الحجة ، وعفة الأسلوب ،
والعدل فى الحكم، والأنصاف فى الموازنة، وبدل أن تتصور مخالفيك كما تصورتهم
يحسن أن تتصورهم رفقة فى سفر انقطع بهم الطريق ، واعتسفوا طرقا مهلكة ،
فرأيتهم وأنت على الجادة يتخبطون فى ليل دامس ، وصحراء مهلكة ، فيجب أن
يأخذك من الشفقة والرحمة عليهم ما يأخذ هذا المسافر الذى على الطريق من
الرحمة والشفقة على هؤلاء المتعسفين ،

أدب كريم ، وخلق عظيم ، وهدى نبوى ، وسجايا حسان . لا تكون إلا
لمن كان مثل الأستاذ الأكبر، راض نفسه على أن يرى الناس جميعا أبناء وأخوة
يسره إصابة المصيب ، ويشفق على المخطئ ، ويدعوله بالهداية والتوفيق ، ويعم
الجميع بالمحبة والاحسان

وما سمعت هذه النصائح الغالية حتى شرح الله صدرى لما قال ، فرجعت إلى
الكتاب ، فكتبته مرة ثانية ، وأسقطت منه هذه المواقف التى كنت أقفها من
صاحب الفكرة ، وجعلت هد فى الفكرة ، فما كان فى الكتاب من حلم وأدب فى
المناظرة ، فالى الأستاذ الأكبر مرجعه ، وإلى هذه النصيحة مرده ، وما كان فيه
من نبو واعتساف ، فمن نزوات النفس ، وجماح الطبع ، وللطبع جموح ،
وللنفس نزوات .

محمد عرفة

« مقاصد كتاب احياء النحو »

ما يريده المؤلف من كتابه أمور

أولها ـ نقد النحويين فى قصرهم مباحث النحو على الأعراب والبناء ، دون أن يبحثوا خصائص الكلام ، من التقديم والتأخير والنفى والاستفهام والاثبات والتأكيد والتوقيت

ثانيها ـ الرد على النحاة فى زعمهم أن الأعراب أثر لفظى لا يؤدى معنى ولا أثر له فى تصوير المفهوم واثبات أن حركات الأعراب دوال على معان قصدت من الكلام فالضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافه ، والفتحة علم الخفة

ثالثها ـ نقد النحاة فى زعمهم أن الحركات اجتلبها العامل ، واثبات أن المتكلم هو الذى أحدثها

رابعها ـ اثبات أن التنوين علم التنكير فلك فى كل علم الا تنونه

وسنناقش المؤلف فى هذه المباحث وما تفرع منها ، وسبيلنا أن ننقل كلامه بالنص ونلخصه ونذكر المقصود منه ، ونتبعه بعد ذلك بالرد ، وكنا نود أن نناقش كلامه جملة جملة ولكننا رأينا أن ذلك يطول ، فاقتصرنا على مناقشة المقصود من كلامه فى كل باب ، والله ولى التوفيق

« النحو عند النحويين »

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه « إحياء النحو » أن النحاة عرفوا النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء

ويرى أنهم بذلك قصروا النحو على تعرف الحرف الأخير ، بل على خاصة من خواصه ، وهى الأعراب والبناء

ويرى أن ذلك تضييق لدائرة البحث النحوى ، كما يجب أن يكون ، وذلك أن كل لغة يتكلمها يحتاج المرء فى فهمها إلى شيئين . أولهما تعرف معانى مفرداتها وثانيهما تعرف قوانينها فى إفادتها المعانى التركيبية ، والاول قد تكفل به علم اللغة والثانى يجب أن يتكفل به علم النحو ، فالنحويون إذ يقصرون بحث النحو على أواخر الكلم ، من الأعراب والبناء ، قد ضيقوا واسعا ، إذ النحو كما قلنا هو قانون تأليف الكلام ، وقانون تأليف الكلام أوسع من الأعراب والبناء ، فأين من أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء طرق الاثبات والنفى ، والتأكيد والتوقيت ، والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام ؟ فهذه كلها من طرق تأليف الكلام ، وقد مر النحاة بها من غير درس لأنهم قصروا بحثهم على أواخر الكلم من إعراب وبناء ، فهم قد ضيقوا حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقا منحرفة إلى غاية قاصرة

ثم راح بعد ذلك يبحث عن العلة فى هذا القصور ، فرأى أن العرب كان حسهم بالأعراب متيقظا ، ولما تسرب اللحن إلى اللغة العربية فطنوا له فضبطوا أواخر الكلمات بنقط ، فلما هدى النحاة إلى سر الأعراب فرحوا بذلك ، وألهاهم

ذلك عما عداه من طرق تأليف الكلام ، ومضى النحاة على هذه السبيل لا يتحولون عنها ، وقد شذ عنهم اثنان أحدهما أبو عبيدة فى كتاب مجاز القرآن وثانيهما عبد القاهر الجرجانى فى كتابه دلائل الأعجاز ، وأرادا أن يسلكا بالنحو السبيل التى يجب أن تكون ، ولكن لم يقدر لهذين الأمامين أن ينجحا لأن الناس كانوا مفتونين بنحو سيبويه ، ولأن العقول لم تكن مستعدة لذلك ، وقد لخص ماأراده من ذلك فقال :

وإجمال مافى هذا الفصل أن حس العرب بالاعراب ، وإكرامهم له ، دعاهم أن يضبطوا بالنقط آخر الكلمات فى القرآن الكريم حين يكتبونه ، وأن ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الاعراب ، فكان علم النحو ، وإن اتجاههم إلى أواخر الكلمات وضبط قواعدها ، قد صرفهم عما كان ينبغى لهم أن يدرسوه من سائر نحو اللغة ، وأنه قد كان من أئمتهم من دلهم على أهدى مما بأيديهم من قواعد الاعراب فأغفلوه وأعرضوا عنه ، موفرين جهدهم على درس الإعراب ، وننظر الآن مبلغ ما كشفوه من سر الإعراب اهـ

وقد كنت أود أن أكتفى بهذا التلخيص ، وأناقشه بعد ذلك ، ولكننى رأيت أن القارئ لا يطمئن الاطمئنان المرجو الا اذا اطلع على كلام المؤلف نفسه ليرى أهو يطابق هذا التلخيص أم يخالفه ؟ لذلك نريد ان ننقل للقارئ كلام المؤلف فى هذا الموضوع قال المؤلف فى ص (١)

﴿ حد النحو كما رسمه النحاة ﴾

يقول النحاة فى تحديد علم النحو أنه ــ علم يعرف به أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء ــ فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة

من خواصه وهى الأعراب ، ثم هم لا يعنون كثيراً بالبناء ولا يطيلون البحث فى أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله

فغاية النحو بيان الأعراب وتفصيل أحكامه ، حتى سماه بعضهم علم الأعراب وفى هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوى ، وتقصير لمداه ، وحصر له فى جزء يسير مما ينبغى أن يتناوله ، فان النحو ــ كما نرى ، وكما يجب أن يكون ــ هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدى معناها . وذلك أن لكل كلمة وهى منفردة معنى خاصا تتكفل اللغة ببيانه ، وللكلمات مركبة معنى هو صورة لما فى أنفسنا ، ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس ، وتأليف الكلمات فى كل لغة يجرى على نظام خاص بها ، لا تكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى عليه ولا تزيغ عنه .

والقوانين التى تمثل هذا النظام وتحدده تستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم ، وعنها يصدر الكلام ، فاذا كشفت ووضعت ودونت فهى علم النحو

ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافيا فى فهمك معنى الجملة وإحاطتك بمدلولها ، حتى تعرف نظام هذه اللغة فى تأليف كلماتها ، وبناء جملها ، وذلك هو نحوها

وكثير من اللغات لا إعراب فيها ، ولا تبديل لآخر كلماتها ، ولها مع ذلك نحو نعم : ربما تعرضوا لشىء من هذه الاحكام حين يضطرون اليها لبيان الاعراب وتكميل أحكامه ، فقد تكلموا فى وجوب الصدارة لاسماء الاستفهام ، وبعض أدوات النفى ، حين أرادوا شرح التعليق وبيان مواضعه . ولزمهم أن يحصوا من

الادوات ما يحجب ما قبله عن العمل فيما بعده ، و بينوا بعض الادوات التى يجب أن يليها فعل ، والتى لا يليها إلا اسم ، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الابواب ، تابعة لغيرها ، فلم يستوف درسها ولا أحيط باحكامها ، فالنفى مثلا كثير الدوران فى الكلام ، مختلف الاساليب فى العربية ، متعدد الادوات ،ينفى بالحرف و بالفعل و بالاسم ، وكان جديرا أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه ، وتميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه درس مفرقا على أبواب الاعراب ، ممزقا كما ترى .

ا ـ « ليس » درست فى باب كان لأنها تعمل عملها ، على أن كان للاثبات وليس للنفى ، وعلى أن كان للمضى وليس للحال ، ولكن العمل وحده ، وهو الحكم اللفظى ، كان سبب التبويب والتصنيف .

ب ـ « ما و إن » درستا فى باب ألحق بكان ، لأنهما يماثلانها فى العمل أحيانا .

حـ ـ « لا » درست ملحقة بكان ، ثم تابعة لان ، إذ كانت تماثل الاولى فى العمل مرة ، وتماثل الثانية فيه مرة اخرى ، وهذا الحرف اكثر استعماله أن يكون مهملا و يتصرف إذا فى النفى تصرفا واسعا ، ولكن النحاة لا يعنون به إلا أن يكون عاملا ، وأن يكون ذا أثر فى الاعراب .

د ـ « غير وإلا وليس » تدرس فى باب الاستثناء

هـ ـ « لن » فى نصب الفعل

و ـ « لم ولما » فى جزمه

درست هذه الادوات كما ترى متفرقة ، ووجهت العناية كلها إلى بيان

ما تحدث من أثر فى الاعراب ، وأغفل شر إغفال درس معانيها ، وخاصة كل أداة فى النفى وفرق ما بينها و بين غيرها فى الاستعمال ، ولو أنها جمعت فى باب وقرنت أساليبها ثم و وزن بينها و بين منها ما ينفى الحال وما ينفى الاستقبال ، وما ينفى الماضى وما يكون نفيا لمفرد ، وما يكون نفيا للجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر لأحطنا باحكام النفى وفقهنا أساليبها ، ولظهر لنا من خصائص العربية ودقتها فى الاداء شيء كثير أغفله النحاة ، وكان علينا أن نتتبعه ونبينه .

ومثل النفى فى ذلك التأكيد ، يدرسونه فى باب إن ، و يقرنون بان المؤكدة إن الواصلة ، وليت المتمنية ، لانها ادوات تماثل فى العمل ، و إن تباعد ما بينهما فى المعنى والغرض . وفى باب الفعل يذكرون نونى التوكيد وأحكامهما لأثرهما فى أعرابه . وفى بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات ، حكمها فى الاعراب حكم ما قبلها

ولو جمعت أساليب التوكيد فى العربية ـ ما ذكر هنا وما لم يذكر ـ وبين ما يكون تنبيها للسامع وما يكون تأكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة لكان أقرب الى أن تدرس كل أنواع التوكيد ويبين لكل نوع موضعه ، ولكان أدنى إلى توضيح اساليب العربية وسرها فى التعبير

والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع ، الماضى والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط : الفعل الماضى والفعل المضارع ، وكفاهم ذلك ، لان أحكام الاعراب لا تكلفهم أكثر منه ، ولم يحيطوا بشى من أنواع الزمن وأساليب الدلالة عليها وهى فى العربية أوسع من هذا وأدق

يدل على الزمن بالفعل وبالاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم ، وبالحرف
ولكل أسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه وليس لهذه الابحاث من
موضع يجب أن تفصل فيه ، وتبين أحكامها ، إلا علم النحو.

وقد ذكرنا هذه الأمثلة لنبين أن النحاة حين قصروا النحو على البحث فى
أواخر الكلم قد أخطأوا فى العربية من وجهين .

الاول : أنهم حين حددوا النحو وضيقوا بحثه ، حرموا انفسهم وحرمونا إذ
اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ، ومقدرتها
فى التعبير ، فبقيت هذه الأسرار مجهولة : فلم نزل نقرأ العربية ونحفظها ، ونرويها
ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من إشارة ، وما لأساليبها من دلالة ، والحق
أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ، ومن دقائق التصوير بها

الثانى : أنهم رسموا للنحو طريقا لفظية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ ،
من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر فى المعنى ، يجيزون
فى الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الاعراب ، ولا يشيرون إلى مايتبع كل وجه
من أثر فى رسم المعنى وتصويره ، وبهذا يشتد جدلهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم
لا ينتهون إلى كلمة فاصلة

على أن هذا السبيل المحدود ، وتلك الغاية القاصرة لم يصل إليها النحاة عرضاء
ولكن كان فى مساق التاريخ مارسم الطريق وحدده ، وسنشير إلى شئ من هذا
التاريخ لا لنعتذر عن النحاة فحسب ، ولكن لنهتدى به ، ولنسلك فى درس النحو
أهدى سبيل وأجداه

وجهات البحث النحوى .

كان العرب شديدى العناية بالاعراب ، وكان حسهم به دقيقا يقظا ، يعدونه
عنوان الثقافة والادب الرفيع ، والخلق المهذب ، قالوا: اللحن هجنة على الشريف ،
وكان الرجل منهم إذا تكلم فلحن سقط من أعينهم ، كان خالد بن صفوان
يحسن الكلام ويلحن فى الأعراب ، فقال له مرة بلال بن أبى بردة : « تحدثنى
حديث الخلفاء وتلحن لحن السقاءات »

وكان العرب يرقبون ذلك من أنفسهم ، ويتعمدون الأعراب ، ويحرصون
عليه أن يخطئوه ، يروون لعبد الملك بن مروان أنه قال : شيبنى ارتقاء المنابر ،
وتوقع اللحن - ويروون عن الحجاج بن يوسف وهو ماتعلم من الفصاحة وقوة
البيان أنه كان يسأل يحيى بن يعمر النحوى « أترانى ألحن ؟ ويشدد عليه أن
يبين له مايسمعه منه من لحن .

أما أبو الاسود الدؤلى الكنانى فكان يقول : إنى لأجد للحن غمرا كغمر
اللحم .

فلما وقع اللحن فى القرآن كان أثره عليهم أشد ، وكان إليهم أبغض ، فبادروا
إلى إعراب القرآن ، وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات ، تدل على
حركاتها ، وكان ذلك عمل أبى الأسود فى النحو ، وعمل طبقتين من النحاة
بعده ، يعربون المصحف أى يضبطون أواخر كلماته بالنقط ، ويرسلون المصاحف
فى الناس يهتدون فى القراءة بها ، وتكون لهم اماما . وقد أطالوا بذلك مراقبة
أواخر الكلمات ، وربما اختلفوا فيها وتجادلوا عندها ، وطول هذه المراقبة
ودأبهم عليها ، هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم ، وهو أن هذه

الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها فى الكلام ، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف إعجابا عظيما ، فأخذوا فى الدرس ، وفى تتبع الاواخر ، والكشف عن أسرار تبديلها ، وسموا ما كشفوا أول الامر — علل الأعراب — أو علل النحو ، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو ، أو الاعراب ولم يمض عليهم زمن طويل مذ هدوا إلى علل الاعراب ، حتى كانوا قد أحاطوا بها ودونوها ، وجمعها سيبويه فى كتابه الذى لم يزل من بعده إمام النحاة

وإذا كانت فتنة النحاة بما كشفوا قد دفعتهم إلى التسابق فى الكشف ، وإلى التعمق فى البحث ، حتى أحاطوا بقواعد الأعراب فى سرعة معجزة ، فانها صرفتهم عن درس ماسوى الاعراب ، مما فى العربية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل ، وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر فى درس العربية ، يتجاوز الاعراب إلى غيره من القواعد العربية ، فألف أبو عبيدة — معمر بن المثنى — المتوفى سنة ٢٠٨ هـ فى مجاز القرآن ، حاول أن يبين مافى الجملة العربية من تقديم أو تأخير ، أو حذف أو غيرها ، وكان بابا فى النحو جديرا أن يفتح ، وخطوة فى درس العربية حرية ان تتبع الخطة الاولى فى الكشف عن علل الاعراب ، ولكن النحاة والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه ، وفتنوا به كل الفتنة حتى كان الامام أبو عثمان المازنى — المتوفى سنة ٢٤٧ — « يقول من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى » ، فلم تتجه عنايتهم إلى شىء مما كشف عنه أبو عبيدة فى كتابه مجاز القرآن ، واهمل الكتاب ونسى ، ووقع بعض الباحثين فى ايامنا على اسمه فظنوه كتابا فى البلاغة ، وما كانت كلمة والمجاز إلى ذلك العهد قد خصصت بمعناها الاصطلاحى من البلاغة ، وما كان استعمال

أبى عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو فى عبارة غيره من علماء العربية فانهم سموا بحثهم النحو ، أى سبيل العرب فى القول ، واقتصروا منه على ما يمس آخر الكلمة . وسمى بحثه المجاز ، أى طريق التعبير وتناول غير الأعراب من قوانين العبارة العربية ، ولم يكثر ما أكثر سيبويه وجماعته ، ولم يتعمق ما تعمقوا ، ولا أحاط إحاطتهم ، ولكنه دل على سبيل تبصرة ، وانصرف الناس عنها غافلين ، وقد بقى لنا من هذا الكتاب جزء يسير ، ننقل منه ما يبين أسلوب بحثه ، و يصدق مذهبنا إليه ، من رأى فى تقديره .

بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها كثيراً من أنواع المجاز التى يقصد إلى درسها ثم أخذ فى تفسير القرآن الكريم كله ، يبين ما فى آياته من مجاز على المعنى الذى أراد . . . . . .

وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ ورسم فى كتابه دلائل الاعجاز طريقا جديدا للبحث النحوى — تجاوز أواخر الكلم وعلامات الاعراب ، وبين أن للكلام « نظما » وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هى السبيل إلى الابانة والافهام — وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهما معناه ، ولا دالا على ما يراد منه ، وضرب المثل لذلك بالمطلع المشهور ، وهو :

﴿ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ﴾

لو خولف فيه النظم وعدل به عن سننه وقواعده فقيل :

نبك قفا حبيب من ومنزل ذ كر ى

لكان لغوا من الكلام وعبثا . ثم بين أن هذا النظم يشمل مافى الكلام

من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وفصل ووصل، وعدول عن اسم إلى فعل، أو عن صيغة إلى أخرى، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة، إذا ألفت مع غيرها لتفهم

ثم بين أنه ليس شئ من هذا النظم إلا وبيانه إلى علم النحو، قال فى ص ٦١ من دلائل الاعجاز: (واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التى نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التى رسمت فلا تخل بشئ منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه، فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق. وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت، خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج، إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج ......

وينظر فى التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، وفى الكلام كله وفى الحذف والتكرار، والاضمار والاظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى له. هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معانى النحو، قد أصيب به موضعه، ووضع فى حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل فى غير ما ينبغى له) اه

وكرر عبد القاهر بيان هذا المعنى فى مواضع من كتابه، وبالغ فى الاستدلال له، وكأنه أحس ذلك من صنيعه، فقال (واعلم أنه وإن كانت الصورة فى الذى

أعدنا وأبدأنا فيه، من أنه لا معنى للنظم غير توخى معانى النحو فيما بين الكلم، قد بلغت من الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه، فان النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة) الخ

وفى الحق أن الامام أبا بكر قد بلغ أقصى الجهد فى تصوير رأيه وتوضيحه، وفى الاستدلال له وتأييده وأنه تركه بعد فى غموض، وخلى العلماء منه فى اضطراب

فجمهور النحاة لم يزيدوا به فى أبحاثهم النحوية حرفا، ولا اهتدوا منه بشئ، وآخرون منهم أخذوا الامثلة التى ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه، وتأييدا لمذهبه، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة، سموه (علم المعانى) وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة، وذهب بنورها، وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد فى أنها معانى النحو، فسموا علمهم (المعانى) وبتروا الاسم هذا البتر المضلل

كان الذى صرف النحاة عن (مجاز) أبى عبيدة فتنتهم بنحو سيبويه، وقرب عهدهم بكشفه، أما (نظم) عبد القاهر فقد كان نصيبه أبخس. وشغل الناس عن فهمه أمران:

الاول: عام يتصل بحال العلم فى القرن الخامس، عصر أبى بكر، إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد، حرمت عليها أن تقبل أى ابتداع أو تجديد

الثانى: خاص يعود إلى طبيعة المذهب، وأن أساسه الذوق، وتنبه الحس اللغوى لزنة الاساليب، ودرك خصائصها، وقد كانت العجمة اذ ذاك غالبة بغلبة الأعاجم، والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها، ولا يبلغ بهم الحس

اللغوى أن يذوقوا ماذاق عبد القاهر ، ولا أن يدركوا ما أدرك ، فاضطر إلى مضاعفة الجهد فى الكشف عن رأيه ، والاحتجاج له ، ثم كتب له أن يخلى رأيه على وضوحه غامضا يعرض عنه قوم و يحرفه آخرون . ولقد آن لمذهب عبدالقاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى ، فان من العقول ما أفاق لحظه من التفكير والتحرير ، وإن الحس اللغوى أخذ ينتعش و يتذوق الأساليب و يزنها بقدرتها على رسم المعانى ، والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعة اللفظية وسئم زخارفها ،

وإجمال ما فى هذا الفصل أن حس العرب بالاعراب وا كرامهم له ، دعاهم ان يضبطوا بالنقط آخر الكلمات فى القرآن الكريم حين يكتبونه ، وأن ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الاعراب ، فكان علم النحو ، وأن اتجاههم إلى أواخر الكلمات وضبط قواعدها قد صرفهم عما كان ينبغى لهم أن يدرسوه ، من سائر نحو اللغة ، وأنه قد كان من أئمتهم من دلهم على أهدى مما بأيديهم من قواعد الاعراب ، فأغفلوه وأعرضوا عنه موفرين جهدهم على درس الاعراب .

وننظر الآن مبلغ ما كشفوه من سر الاعراب اهـ

ونحن نبادر ونقرر ان النحو عند النحاة جميعا ، هو علم قوانين تأليف الكلام فى لغة العرب ، أى بالمعنى الذى يجب أن يكون فى رأى الاستاذ ، وأن ما اختاره فى تحديد النحو هو المعنى الشائع عند النحويين الذى سارت عليه أجيال النحاة ودرجت عليه القرون ، وأن الزعم بأنه عند النحويين علم الأعراب والبناء خاصة ، أو علم الاعراب فقط ، خطأ على النحاة وظلم لهم .

ونبادر ونجمل أدلتنا على ما ندعيه فى أمور :

أولها بحوث النحو التى وضعها النحاة أنفسهم فانها لم تقتصر على الأعراب والبناء ، بل تعدتها إلى وجوه تأليف الكلام المختلفة فى الأثبات والنفى والتأكيد والاستفهام ، والتعريف والتنكير ، والقسم الخ ، ولم تغادر شيئا مما يجب أن يكون ، ومما رغب فيه المؤلف إلا أفاضت القول فيه وطولت حواشيه وأطرافه .

وكان ينبغى أن تصد هذه البحوث المؤلف عن رمى القدماء بما رماهم به ، من قصرهم النحو على الأعراب . ونحن سننقل من كلام النحاة قديمهم وحديثهم بحوثا فى هذه المواضع التى رأى المؤلف أنهم أغفلوها ، ورغب أن يكونوا بحثوها وأدخلوها فى دائرة النحو ، ليكون ذلك شاهدا على ماندعيه ، وشاهدا على براءة النحاة من هذا التقصير المشين

وسننقل من أقدم كتاب فى النحو ، وهو كتاب سيبويه ، ومن الكتب التى بين ظهرانينا ، ليعلم المؤلف أن هذه المباحث من الذيوع بحيث ما كان ينبغى أن ينساها ، أو يتناساها ، وليعلم أن رميهم بقصور النحو الذى وضعوه ، رمى لهم بما هو واضح فساده ، وظاهر براءتهم منه ، وما على من يريد أن يبرئهم من هذه الوصمة ، إلا أن يبسط يده إلى أى كتاب ، و يأتى منه بالقوانين المختلفة فى تأليف الكلام — وكان ينبغى لمن درس هذه الكتب النحوية ، أن يتمثل النحو فى نفسه بصورته الحقيقية الواسعة ، التى تشمل جميع قوانين نظم الكلام وتأليفه فاذا لم يكن قد حد له ، ابتكر له حدا يناسب هذه الصورة ؛ وإذا كان قد حد له بهذا التعريف الضيق الحدود ، حكم بأن هذا التعريف فاسد وفيه قصور عن أن يكشف عن حقيقة النحو و يبين ماهيته — لان مسائل الفن

إذا علمت وتمثلت في الذهن ، كانت كصورة الانسان في الذهن، فكل تعريف لا يوافق هذه الصورة يحكم عليه الأنسان بالخلل والفساد،فاذا سمع المرء في تحديد الأنسان أنه حيوان يمشي على أربع ، أو أنه حيوان مستور البشرة بالشعر ، وازن هذا التعريف بما في نفسه من صورة الأنسان فحكم عليه بالخطأ . كذلك من تمثلت مسائل النحو في نفسه ثم رأى هذا التعريف الذي جاء به المؤلف عن بعض النحويين يرفض هذا التعريف ، و يراه قاصرا عن أن يدل على حقيقة النحو ، و يوضح ماهيته ، كما فعل سائر النحاة كاستدل عليه ، وكما يفعله كل ناظر في النحو .

ثانيها — تعاريفهم الأخرى الشاملة الكاملة التي تحدد النحو وترسمه كما هو في نفسه ،وكما يجب أن يكون عليه ، وسنذكر هنا تعريفا ذكره الاشموني في شرحه لالفية ابن مالك ، وشرحه و بينه الصبان في حاشيته على الاشموني، وإنما اخترنا ذلك لأن المؤلف عند ذكره هذا التعريف الفاسد عزاه لكتب التعريفات .

وقال انظر الصبان على الأشموني قال الأشموني . عند قول ابن مالك : مقاصد النحو بها محوية

النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها

أهذا التعريف مقصور على أحوال أواخر الكلم من إعراب وبناء ، أم هو عام لكل قوانين تأليف الكلام المستنبطة من كلام العرب بكل ماتدل عليه كلمة العموم؟ فكل قانون مستنبط من استقراء كلام العرب ، و يتعرف منه أحكام أجزائه التي ائتلف منها ، فهو من علم النحو،فاذا استقرأنا كلام العرب.و وجدناها تؤكد بأن و وجدناها تكسر همزتها بعد القول . كقوله : قال إني عبد الله . أو

كانت في محل حال . كزرته و إني آمله ، أو كانت بعد فعل علق عن العمل باللام كقولنا : إعلم إنه لحكيم . كانت هذه القوانين من علم النحو ، وكانت موصلة إلى معرفة أحكام أجزائه . وكان لنا أن نستعملها في كلامنا إذا اردنا أن نتصرف تصرفهم في القول وكان لنا أن نفهم بمعونتها كلامهم وكلام القرآن الذي نزل بلغتهم

وكان يجب على المؤلف ، إذ تصدى لبحث هذه المسألة ، ألا يقتصر على النظر في تعريف واحد ، وأن ينظر في تعاريفهم المختلفة ، وأن يتثبت كل التثبت ليكون حكمه أقرب إلى الأنصاف ، وأبعد عن الجور والأثم وكان عليه إذ نظر في حاشية الصبان على الأشموني ، أن ينظر إلى هذا التعريف في شرح الاشموني ، وهو منه قريب ، فقد ذكره الأشموني وشرحه الصبان

ثالثها : هذا التعريف الذي نقله المؤلف عن النحاة.تعريف معلول تكلم النحاة في بيان قصوره عن أن يشمل جميع قواعد النحو ، التي يبحث فيها ، وكان على المؤلف أن يبحث عن آراء النحاة في هذا التعريف ، ليعلم أهو مرضي عندهم أم غير مرضي . ونحن سنورد هنا بحثا في هذا التعريف للعالم الكبير الشيخ محمد الأمير ، وهذا البحث في حاشيته على الازهرية ، في الصفحة الأولى منه ، قال في تعريف علم النحو :

« فعلم النحو علم بأصول يعرف بها أحوال الكلمات العربية إعرابا و بناء »

وقولنا بأصول ، يجب هنا أن تكون باؤه للتصوير ، وذلك لاننا نعرف العلم المشروع فيه وهو الأصول ، والقواعد المدونة ، و إن كان العلم يطلق أيضا على الملكات وعلى الادراكات الناشئة عنها .

وقولنا : أحوال الكلمات ، هو ماعبروا به ،وهو اقتصار على الغالب ، و إلا فيعرف به أحوال غير الكلمات ، كالظروف،والجمل التى لامحل لها من الاعراب والتى لها محل ،وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لاتكون إنشائية وكذا جملة النعت والخبر .

وقولهم أيضا : إعرابا و بناء - اقتصار على الغالب ،وإلا فيعرف به أحوال الكلم من غير الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزتها أو فتحه ، وتخفيفها وشروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ . وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، إلى غير ذلك مما لو استقصى أقصى . و بالجملة هم اقتصروا على بعض الفوائد .

ثم فى الخلبى هذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه ، وهوما تعارفه الناس ، فان أريد شموله له قيل بدل إعرابا و بناء -إفرادا وتركيبا اه

فانظر إليه كيف حكم بان قوله الكلمات ، اقتصار على الغالب ، و إلا فانه يعرف به أحوال غير الكلمات كالجمل .

وان قوله اعرابا و بناء ، اقتصار على الغالب أيضا ، وإلا فيعرف به أحوال الكلمات من غير الأعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها ، وفتحة الخ ،ولم يقتصر ، بل مثل ،وقال:مما لواستقصى أقصى ، وذكر بعد أنه عرفه ببعض فوائده.

رابعها : ماذكروه فى حصر علوم العربية ، اذ قالوا ، البحث فى لغة العرب، إما عن المفردات،وإما عن المركبات ، والأول ، إما من حيث جواهرها ، فاللغة، أو هيئاتها ، فالصرف ، أو انتساب بعضها إلى بعض ، فالاشتقاق . والثانى ، إما من حيث هيئاتها التركيبية ، وتأديتها لمعانيها الأصلية ، فالنحو . اه

وقد ذكر الصبان فى حاشيته على الاشمونى ، موضوع علم النحو ، وفائدته ،

وغايته ، بقوله ، فموضوع هذا الفن الكلمات العربية ،من حيث عروض الأحوال لها ، حال إفرادها ، كالاعلال والادغام ، والحذف والابدال ، أو حال تركيبها ، كحركات الاعراب والبناء ، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله و رسوله، والاحتراز عن الخطأ فى الكلام ، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه ،

وقد كتب العلامة الشربينى فى تقريره عليه ما يأتى :

(قوله من حيث عروض الاحوال) اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به أحوال غير الكلمات ، كالجمل التى لا محل لها من الاعراب ، والتى لها محل ، وكأحكام جملة الصلة، من حيث العائد و كونها لا تكون انشائية ، وكذا جملة النعت ، والخبر . وقولهم أيضا: إعرابا و بناء ، اقتصار على الغالب ، وإلا فيعرف به أحوال الكلم من غير الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها ،أو فتحه ، وتخفيفها ، وشروط عملها ، وشروط بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ،وغير ذلك اه

خامسها - ما ذكره بعض علماء النحو ، فانه يدل على أن النحو يشمل كل المسائل والقوانين ، التى تتبع فى نظم الكلام العربى ، قال الزمخشرى فى مقدمة كتابه المفصل : -

« ولعل الذين يغضون من العربية ، و يضعون من مقدارها ، و يريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها ، حيث لم يجعل خيرة رسله ، وخير كتبه ، فى عجم خلقه ، ولكن فى عربه ، لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الأبلج ، وزيغا عن سواء المنهج ، والذى يقضى منه العجب ، حال هؤلاء فى قلة إنصافهم ، وفرط جورهم واعتسافهم . وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها

وعلى تفسيرها واخبارها ، إلا وافتقاره الى العربية بين لايدفع ، ومكشوف لا يتقنع ، و يرون الكلام فى معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها ، مبنيا على علم الاعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه ، والأخفش ، والكسائى والفراء ، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين ، والاستظهار فى مآخذ النصوص بأقاويلهم ، والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم ، وبهذا اللسان مناقلتهم فى العلم ، ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم ، و به تقطر فى القراطيس أقلامهم ، و به تسطر الصكوك والسجلات حكامهم . فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا ، غير منفكين منها أينما وجهوا ، كل عليها حيث سيروا . ثم إنهم فى تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ، و يدفعون خصلها ، و يذهبون عن توقيرها وتعظيمها ، و ينهون عن تعلمها وتعليمها ، و يمزقون أديمها ، و يمضغون لحمها ، فهم فى ذلك على المثل السائر ، الشعير يؤكل و يذم ، و يدعون الاستغناء فيها وأنهم ليسوا فى شق منها ، فان صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأسا والاعراب ، ولا يقطعون بينهما و بينهم الاسباب ، فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما ، و ينفضوا من أصول الفقه غبارهما ، ولا يتكلموا فى الاستثناء ، فانه نحو ، و فى الفرق بين المعرف والمنكر فانه نحو ، وفى التعريفين ، تعريف الجنس ، وتعريف العهد ، فانهما نحو ، وفى الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها . وهلا سفهوا رأى محمد ابن الحسن الشيبانى رحمه الله ، فيما أودع كتاب الايمان وما لهم لم يتراطنوا فى مجالس التدريس ، وحلق المناظرة ، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالا وأبهة ، وهل أصبحت الخاصة بالعامة مشبهة ، وهل انقلبوا هزأة للساخرين ، وضحكة للناظرين؟ هذا فان الاعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنة عديد الحصا ، ومن

لم يتق الله فى تنزيله ، فاجترأ على تعاطى تأويله ، وهو غير معرب ، ركب عمياء ، وخبط خبط عشواء ، وقال ماهو تقول وافتراء ، وهراء ، وكلام الله منه براء ، وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان ، المطلع على نكت نظم القرآن ، الكافل بابراز محاسنه ، الموكل باثارة معادنه ، فالصاد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك ، والمريد بموارده أن تعاف وتترك ، ولقد ندبنى ما بالمسلمين من الارب إلى معرفة كلام العرب ، ومابى من الشفقة والحدب ، على أشياعى من حفدة الادب ، لانشاء كتاب فى الاعراب ، محيط بكافة الابواب ، مرتب ترتيبا يبلغ بهم الامد البعيد باقرب السعى ، و يملأ سجالهم بأهون السقى ، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الأعراب ، مقسوما أربعة أقسام ، القسم الأول فى الاسماء ، القسم الثانى فى الأفعال ، القسم الثالث فى الحروف ، القسم الرابع فى المشترك ، وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا ، وفصلت كل صنف منها تفصيلا حتى رجع كل شىء فى نصابه ، واستقر فى مركزه ، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ، ونظمت من الفرائد المتناثرة ، مع الأيجاز غير المخل ، والتلخيص غير الممل ، مناصحة لمقتبسيه ... الخ الخ ..

رحمك الله أبا القاسم فكأنما كنت تنظر بلحظ الغيب ، فعلمت أن سيكتب فى القرن الرابع عشر ، كتاب أحياء النحو ، و ينسب إلى النحاة أنهم قصروا النحو على بحث أواخر الكلم ، وأنهم قصروا فى فهم أسرار العربية ، فرددت عليه قوله وعددت أبوابا كثيرة ، مما تتعلق ببيان معانى التركيب ، كأبواب الاستثناء ، وحروف الجر ، ومعانى الشرط ، وأبنت أن جميع ذلك نحو ـ فالنحو فى ذهن الزمخشرى ليس مقصورا على أواخر الكلمات ، وعلى إعرابها ، وإنما

يشمل معانى الـكلمات التركيبية ، فيعرف معانى الاستثناء ومعانى حروف الجر

لقـد ظلم المؤلف النحاة ، وأسرف فى ظلمهم ، لا سيما سيبويه أذ زعم أنهم قصروا النحو على الأعراب، وجعلوا الأعراب أثرا لفظيا ، ولم ينظروا إلى غير ذلك من أساليب العرب المتنوعة وخصائصها ، ومن ارتباط الـكلمة بالـكلمة فى الجملة ، وارتباط الجملة بالجملة .

لقـد زعم أن أبا عبيدة ، أراد أن يسلك بالنحو مهيعا أوسع : ولـكن فتنة الناس بنحو سيبويه ، ذلك النحو اللفظى ، صرفتهم عما أراده أبو عبيدة،وكذلك فعل عبد القاهر ، فصرف الناس عنـه لمثل هذه العلة وغيرها ، يخـال القارىء لهذا الـكتاب أن النحاة وسيبويه خاصة ، شغفوا بهذه البحوث اللفظية .وأعرضوا عن سر العربية ومافيها من ذوق لغوى ، ونحن نزعم للمؤلف وللقارئين زعما يؤيده الدليل ، وتقوم معه الحجة ، أن النحاة شغلوا بكل ما يريد المؤلف أن يشتغلوا به وأنهم لم يقتصروا على بحث الأعراب ، بل تعدوه إلى كثيرجدا من كل مايعرض للـكلمة فى التركيب ، ومن كل ما يعرض للجمل فى التركيب ـ وأن الـكتاب لسيبويه بلغ فى ذلك المبالغ التى لم يبلغها أحـد فى بيان سر العربية ، وخواص التراكيب . وقـد خفت أن يكون كلام المؤلف صادا عن هذا المنهل العذب (الـكتاب لسيبويه) فيحرم الناس بشؤم هذه الـكلمات خيرا كثيرا .

لاتجد بحثا من البحوث التى نقلها عن أبى عبيدة، إلا وهو فى كتب النحو، ولا بحثا من البحوث التى أراد أن يكون النحو مُتَنًا ولا إياها إلا وهـو فى كتب النحو ، عـلى خير وجه وأوفى بيان ، وقد زادوا عـلى ذلك مما سنورد بعضه اقتباسا بعد قليل .

وقد أخذ المؤلف على النحاة ، أنهم فرقوا بين حروف النفى ، فذكروا ـ لا ـ بجانب ـ إن ـ ، لانها تعمل عملها ، وذكروا ـ ما ـ ولا ـ ولات ـ وان ، بجانب ليس ، وذكروا ـ لن ، فى حروف النواصب المضارع وكان عمدتهم ، الاتحـاد فى العمل ، وقد جمعوا بين ـ إن وأن ولـكن وكأن وليت ولعل ـ فى باب واحد ، مع بعد ما بين معانيها ، لانها تتفق فى العمل اه ملخصا .

وليس فى هذا بأس ، لأن الأشياء قد تتشابه فى معان مختلفة ، وقـد يشبه هذا ذاك من وجه ، ولايشبهه من وجـه آخر ، فى حين أنه يشبه ثالثا من هذا الوجه الأخـير ، فالمؤلفون الذين شأنهم التصنيف ، وضم الشئ إلى مايشاكله ، وجمع الأفراد المختلفة تحت أنواعها ، ربما اختاروا نوعا من المشابهة فى جمع الشبيه إلى شبيهه ، وضموا ما كانت فيه هذه المشابهة بعضهإلى بعض ، غير غافلين عن ذكر المشابهات الاخرى ، وتوضيحها عند ذكرها ، وإنما يفعلون ذلك لغرض من الأغراض ترجح عندهم .

حروف النفى تشترك فى أنها للنفى ، وتختلف فى عملها ، وهذه الحروف بعضها يشترك مع حروف أخرى ، أو أفعال أخرى فى العمل ،

فاختار النحاة أن يضموا مااتفق عمله بعضه إلى بعض ، وإن اختلف معناه شارحين مايتعلق بالمعنى عند ذكر كل أداة فى بابها ، لأنهم رأوا أن الغلط فى مقتضى العوامـل أكثر ، وهم عليه أحرص ، وليس عليهم فى ذلك عيب ، إنما يكون عليهم العيب إذا أغفلوا الـكلام على ماعدا العمل

ومن شاء أن يختار نوعا آخر من الترتيب والتصنيف ، فليفعل ولا عليـه أن يخالف هـذا الترتيب المعروف ، والتصنيف المشهور ، فأذا أراد أن يصنف

عـلى حسب المعانى ، فيجمع حروف النفى بعضها إلى بعض ، فليفعل ، بشرط
ألا يخل بذكر عملها وشرطه ، ونرجو أن تكثر الأنماط فى التأليف ، فان فى ذلك
تظاهرا عـلى تثبيت العلم . وها نحن أولاء نفى بما وعدنا به ، من اقتباس أقوال
النحاة الدالة على أنهم بحثوا المواضيع التى يرجو المؤلف أن يكونوا قـد توافروا
على بحثها ، و بحثوا ماظن أن أبا عبيدة اختص به ، والدالة أيضا على أن النحاة
تجاوزوا بحث أواخر الكلمات إلى بحث مواضع التقديم والتأخير ، والحذف ،
ومعانى التراكيب المختلفة وسبيل العرب فى بيانهم قال سيبويه فى ج١ ص٤٨٢.

(هـذا باب أم وأو) أما أم ، فلا يكون الـكلام بها الا استفهاما ، ويقع
الـكلام بها فى الاستفهام ، على وجهين ، على معنى أيهم وأيهما ، وعلى أن يكون
الاستفهام الآخر منقطعا من الأول ، وأما أو ، فانما يثبت بها بعض الأشياء ،
وتكون فى الخبر ، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد ، وسأبين لك وجوهه
إن شاء الله تعالى

(هذا باب أم إذا كان الـكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم) وذلك قولك أزيد
عندك أم عمرو ، وأزيداً لقيت أم بشرا ، فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما
لأنك إذا قلت أيهما عنـدك ، وأيهما لقيت ، فأنت مدع أن المسئول قـد لقى
أحدهما ، أو أن عنده أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما ، لاتدرى أيهما هو
والدليل على أن قولك أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك أيهما عنـدك ، أنك لو
قلت أزيد عندك أم بشر فقال المسؤل لا ، كان محالا ، كما أنه إذا قال أيهما عندك
فقال لا فقـد أحال . واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ،
لأنك لاتسأله عن اللقى و إنما تسأله عن أحد الاسمين . لاتدرى أيهما هو ، فبدأت

بالاسم ، لأنك تقصد قصد أن يبين لك أى الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر
عديلا للأول ، وصار الذى لاتسأل عنه بينهما ، ولو قلت ألقيت زيدا أم عمرا كان
جائزا حسنا ، ولو قلت أعنـدك زيد أم عمرو ، كان كذلك ، و إنما كان تقديم
الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخرا لأنه قصـد قصد أحـد
الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبـدأ به مع القصة التى لايسأل
عنها لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ، ثم
يعدله بالثانى ، ومن هذا الباب قوله : ماأبالى أزيدا لقيت أم عمرا وسواء على أبشرا
كلمت أم زيدا ، كما تقول ما أبالى أيهما لقيت ، و إنما جاز حرف الاستفهام ههنا
لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت أزيد عندك أم عمرو
فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم اللهم اغفر لنا
أيتها العصابة ، و إنما لزمت أم ههنا لأنك تريد معنى أيهما ، ألا ترى أنك تقول ما
أبالى أى ذلك كان ، وسواء على أى ذلك كان ، فالمعنى واحـد وأى ههنا تحسن
وتجوز ، كما جازت فى المسئلة ، ومثل ذلك ماأدرى أزيد ثم أم عمرو وليت شعرى
أزيد عنـدك أم عمرو ، فانما أوقعت أم ههنا كما أوقعته فى الذى قبله ، لأن ذا
يجرى عـلى حرف الاستفهام ، حيث استوى علمك فيهما ، كما جرى الأول ، ألا
ترى أنك تقول ليت شعرى أيهما ثم ، وما أدرى أيهما ثم ، فيجوز أيهما و يحسن
كما جاز فى قولك أيهما ثم ، وتقول أضربت زيدا أم قتلته ، فالبدء بالفعل ههنا
أحسن لأنك إنما تسأل عن أحـدهما . لاتدرى أيهما كان ، ولم تسأل عن موضع
أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء بالاسم ثمَّ أحسنَ فيما ذكرنا ،
كأنك قلت أى ذاك كان بزيد ، وتقول : أضربت أم قتلت زيداً لأنك مدع أحد

الفعلين ولا تدرى أيهما هو ، كأنك قلت أى ذاك كان بزيد ، وتقول ما أدرى أقام أم قعد إذا أردت ما أدرى أى ذاك كان . وتقول ما أدرى أقام أو قعد إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شئ ، كأنه قال لا أدعى أنه كان منه فى تلك الحال قيام ولا قعود ، أى لم أعُدَّ قيامه قياما ولم يستبن لى قعوده بعد قيامه ، وهو كقول الرجل تكلم ولم يتكلم

(هذا باب أم منقطعة) وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك زيد ، فهو ليس بمنزلة أيهما عندك ، ألا ترى أنك لو قلت أيهما عندك عندك ، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد ، ويدلك على أن هذا الآخر منقطع من الاول ، قول الرجل إنها لأبلٌ أم شاءٌ ياقوم ، فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك تجئ بعد الاستفهام ، وذلك أنه حين قال أعمرو عندك ، فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن فى زيد بعد أن استغنى كلامه ، ومثل ذلك إنها لأبل أم شاء إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين ، وبمنزلة أم ههنا قوله عز وجل ، (ألم تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه) ، فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم ، ومثل ذلك (أليس لى ملك مصر ، وهذه الأنهار تجرى من تحتى أفلا تبصرون . أم أنا خير من هذا الذى هو مهين) . كأن فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ، فقوله أم أنا خير من هذا ، بمنزلة أم أنتم بصراء لأنهم لو قالوا أنت خير منه ، كان بمنزلة قولهم نحن بصراء ، وكذلك أم أنا خير بمنزلته لو قال أم أنتم بصراء ، ومثل ذلك قوله تعالى (أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين) ، فقد علم النبى ﷺ والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام لِيُبَصَّروا ضلالتهم ، ألا ترى أن الرجل يقول للرجل

آلسعادة أحب إليك أم الشقاء ، وقد علم أن السعادة أحب إليه من الشقاء ، وأن المسؤول يقول السعادة ، ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه ، ومن ذلك أيضا أعندك زيد أم لا ، كأنه حيث قال أعندك زيد ، كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن فى أنه ليس عنده ، فقال أم لا وزعم الخليل أن قول الأخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

كقولك إنها لإبل أم شاء ، ومثل ذلك لكثير عزة

أليس أبى بالنضر أم ليس والدى * لكل نجيب من خزاعة أزهرا

ويجوز فى الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام . ، ويحذف الألف قال لتميمى (الأسود بن يعفر)

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا * شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

وقال عمر بن أبى ربيعة

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا * بسبع رمين الجمر أم بثمان

(هذا باب أو) تقول أيهم تضرب أو تقتل ، تعمل أحدهما ومن يأتيك أو يحدثك أو يكرمك ، لا يكون ههنا إلا أو من قبل أنك إنما تستفهم عن الاسم المفعول ، وإنما حاجتك إلى صاحبك أن يقول فلان ، وعلى هذا الحد يجرى . ما ومتى وكم وأين وكيف ، وتقول هل عندك شعير أو بر أو تمر ، وهل تأتينا أو تحدثنا ، لا يكون إلا هذا ، وذاك أن هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام ، لأنك إذا قلت هل تضرب زيدا ، فلا يكون أن تدعى أن الضرب واقع ، وقد تقول أتضرب زيدا فأنت تدعى أن الضرب واقع ، ومما يدلك على أن الألف ليست بمنزلتها أنك تقول أطربا وأنت قنسرى

فقد علمت أنه قد طرب ، ولكن قلت لتوبخه او تقرره ولا تقول هذا بعد هل ، وإن شئت قلت هل تأتيني أم تحدثني . وهل عندك بر أم شعير ، على كلامين ، وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا ، وعلى هذا قالوا هل تأتينا أم هل تحدثنا ، وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول

أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني * على القتل أم هل لامني لك لائم

وكذلك سمعناه من العرب ، فأما الذين قالوا أم هل لامني لك لائم ، فانما قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صدر حديثه ، وأما الذين قالوا أو هل ، فانهم جعلوه كلاما واحدا ، وتقول ما أدرى هل تأتينا أو تحدثنا ، وليت شعرى هل تأتينا أو تحدثنا ، فهل ههنا بمنزلة هل فى الاستفهام ، إذا قلت هل تأتينا ، وإنما أدخلت هل ههنا لأنك إنما تقول أعلمنى ، كما أردت ذلك حين قلت هل تأتينا أو تحدثنا فجرى هذا مجرى قوله عز وجل (هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون) وقال الشاعر زهير :

ألا ليت شعرى هل يرى الناس ما أرى * من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

وقال مالك بن الريب

ألا ليت شعرى هل تغيرت الرَّحا * رحا الحزن أو أضحت بفلج كما هيا

فهذا سمعناه ممن ينشده من العرب ، وقال أناس أم أضحت على كلامين كما قال علقمة بن عبدة

هل ما علمت وما استودعت مكتوم * أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته * إثر الأحبة يوم البين مشكوم

(هذا باب آخر من أبواب أو) تقول ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا ، أو

تقول أعندك زيد أو خالد أو عمرو ، كأنك قلت أعندك أحد من هؤلاء ، وذلك لأنك لما قلت . أعندك أحد هؤلاء ، لم تدع أن أحدا منهم ثم ، ألا ترى أنه إذا أجابك قال لا ، كما يقول إذا قلت أعندك أحد من هؤلاء . واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الأسماء أحسن ، لأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع ، ولو قلت أزيداً لقيت أو عمرا أو خالداً ، وأزيد عندك أو عمرو أو خالد ، كان هذا فى الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيهما ، فاذا قلت أزيد أفضل أم خالد ، لم يجز ههنا إلا أم لانك إنما تسأل عن صاحب الفضل ، ألا ترى أنك لو قلت أزيد أفضل لم يجز ، كما يجوز أضربت زيدا ، فذلك يدلك أن معناه معنى أيهما لانك إذا سألت عن الفعل استغنى باول اسم ، ومثل ذلك ما أدرى أزيد أفضل أم عمرو ، وليت شعرى أزيد أفضل أم عمرو ، فهذا كله على معنى أيهما أفضل ، وتقول ليت شعرى ألقيت زيدا أو عمرا ، وما أدرى أعندك زيد أو عمرو ، فهذا يجرى مجرى ألقيت زيدا أو عمرا وأعندك زيد أو عمرو ، وإن شئت قلت ما أدرى أزيد عندك أو عمرو فكان جائزا حسنا كما جاز أزيد عندك أم بشر ، وتقديم الاسمين جميعا مثله وهو مؤخر ، فأما إذا قلت ما أبالى أضربت زيدا أم عمرا ، فانه لا يكون إلا أم ، لأنه لا يجوز لك السكوت على أول الاسمين ، فلا يجئ هذا إلا على معنى أيهما ، وتقديم الاسم ههنا أحسن وتقول أتجلس أو تذهب أو تحدثنا ، وذلك إذا أردت هل يكون شئ من هذه الأفعال ، فأما إذا ادعيت أحدها ، فليس إلا أتجلس أم تذهب أم تأكل ، كأنك قلت أى هذه الأفعال يكون منك ، وتقول أتضرب زيدا أم تشتم عمرا أم تكلم خالدا ، ومثل ذلك أتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا ، إذا أردت هل يكون شئ من

ضرب واحد من هؤلاء ، وإن أردت أى ضرب هؤلاء يكون ، قلت أم ، ومثل ذلك قول الشاعر :

ما أبالى أنبّ بالحزن تيس * أم لحانى بظهر غيب لئيم

كأنه قال ما أبالى أى الفعلين كان ، وتقول زيدا أو عمرا رأيت أم بشرا ، وذلك أنك لم ترد أن تجعل عمرا عديلا لزيد حتى يصير بمنزلة أيهما ، ولكنك أردت أن يكون حشوا فكأنك قلت أأحد هذين رأيت أم بشرا ، ومثل ذلك قول أم الزبير

كيف رأيت زبرا * أأقطا أو تمرا * أم قرشيا صقرا

وذلك أنها لم ترد أن تجعل التمر عديلا للأقط ، لأن المسؤول عندها لم يكن ممن قال هو إما تمر وإما أقط وإما قرشىّ ، ولكنها قالت أهو طعام أم قرشى فكأنها قالت أشيئاً من هذين الشيئين رأيته أم قرشيا ، وتقول أعندك زيد أو عندك عمر أو عندك خالد ، كأنك قلت هل عندك من هذه الكينونات شئ ، فصار هذا كقولك أتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا ، ومثل ذلك أتضرب زيدا أو عمرا أو خالدا ، وتقول أعاقل عمرو أو عالم ، وتقول أتضرب عمرا أو تشتمه ، تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما ، لأنك قد أثبت عمرا لأحد الفعلين ، كما أثبت الفعل هناك لأحد الاسمين ، ادعيت أحدهما كما ادعيت ثم أحد الاسمين ، وإن قدمت الاسم فعربى حسن ، فأما إذا قلت أتضرب أو تحبس زيدا ، فهو بمنزلة أزيدا أو عمرا ضربت ، قال الشاعر : —

أثعلبة الفوارس أورياحا * عدلت بهم طهية والخشابا

وأن قلت أزيدا تضرب أو تقتل ، كان كقولك أتقتل زيدا أو عمرا . وأم فى كل هذا جيد ، وإذا قال أتجلس أم تذهب ، فأم وأو فيه سواء ، لأنك لاتستطيع أن تفصل علامة المضمر ، فتجعل لأو حالا سوى حال أم ، وكذلك أتضرب زيدا ، أو تقتل خالدا ، لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد

(هذا باب أو فى غير الاستفهام) تقول جالس عمرا أو خالداً أو بشرا ، كأنك قلت جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنسانا بعينه ، ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس ، كأنك قلت جالس هذا الضرب ، وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا ، كأنك قلت كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بمنزلة الذى قبله ، وإن نفيت هذا قلت لاتأكل خبزا أو لحما أو تمرا ، كأنه قال لاتأكل شيئا من هذه الأشياء، ونظير ذلك قوله عز وجل (ولاتطع منهم آثما أو كفورا) أى لاتطع أحدا من هؤلاء وتقول كل خبزا أو تمرا أى لاتجمعها ، ومثل ذلك أن تقول ادخل على زيد أو عمرو أو خالد أى لاتدخل على أكثر من واحد من هؤلاء ، وإن شئت جئت به على معنى ادخل على هذا الضرب ، وتقول خذه بما عز أوهان ، كأنه قال خذه بهذا أو بهذا ، أى لايفوتنك على حال ، ومن العرب من يقول خذه بما عز وهان ، أى خذه بالعزيز والهين ، وكل واحدة منهما تجزئ عن اختها ، وتقول لأضربنه ذهب أو مكث ، كأنه قال لأضربنه ذاهبا أو ماكثا ، ولأضربنه إن ذهب أو مكث ، وقال زياد بن زيد العذرى :

إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده * أطال فأملى أو تناهى فأقصرا

وقال :

ولست أبالى بعد يوم مطرّف * حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

و زعم الخليل أنه يجوز لأضربنه أذهب أم مكث ، وقال الدليل على ذلك أنك تقول لأضربنك أى ذلك كان ، و إنما فارق هذا سواء ، وما أبالى ، لأنك إذا قلت سواء علىّ أذهب أم مكث فهذا الكلام فى موضع سواء علىّ هذان ، و إن قلت ما أبالى أذهب أم مكث ، فهو فى موضع ما أبالى واحدا من هـذين ، وأنت لاتريد أن تقول فى الأول لأضربن هذين ، ولاتريد أن تقول تناهيت هذين ولكنك إنما تريد أن تقول إن الأمر يقع على إحدى الحالين ، ولو قلت لأضربنـه أذهب أومكث ، لم يجز لأنك لو أردت معنى أيهما قلت أم مكث ، ولايجوز لأضربنه أمكث ، فلهذا لا يجوز لأضربنه أذهب أو مكث ، كما يجوز ما أدرى أقام زيد أو قعد ، ألا ترى أنك تقول ما أدرى أقام كما تقول أذهب ، وكما تقول اعلم أقام زيد ، ولا يجوز أن تقول لأضربنـه أذهب ، وتقول وكل حق لهـا سميناه فى كتابنا أو لم نسمه ، كأنه قال وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك كل حق هولها داخل فيها أو خارج منها ، كأنه قال إن كان داخـلا أو خارجا ، و إن شاء أدخل الواو ، كما قال بما عز وهان ، وقد تدخل أم فى علمناه أو جهلناه وسميناه أو لم نسمه ، كما دخلت فى أذهب أم مكث ، وتدخل أو عـلى وجهين ، عـلى أنه يكون صفة للحق وعـلى أن يكون حالا ، كما قلت لأضربنه ذهب أو مكث ، أى لأضربنـه كائنا ما كان ، فبعدت أم ههنا حيث كان خبراً فى موضع ماينتصب حالا ، وفى موضع الصفة اهـ سيبويه .

ونريد أن نذكر خلاصة وجيزة لبعض القواعد التى ذكرها سيبويه فى باب أم وأو ، إذ يصعب على المطلع أن يأخذ هذه الأحكام منـه ما لم يكن قد درب بأسلوبه ، ومرن على أخذ الأحكام منه

تقول العرب

١ أزيد جاءك أم عمرو

٢ أجاءك زيد أو عمرو

قد يظن القارئ لأول وهـلة أن المعنى فى المثالين واحد ، وليس كذلك إذ المعنى فى الأول أيهما جاءك ، فالسائل يعتقد أنه كان مجئ ، ولـكنه لايدرى من أيهما كان ، فهو يطلب التعيين تعيين الجائى ، أما الثانى فالمعنى فيـه أجاءك أحدهما ، فالشك فى المجئ ، والسؤال عنه متعلقا بأحدهما ، وفرق بين أن يكون المجئ متيقنا غير مسؤل عنه ، و بين أن يكون مشكوكا فيـه مسؤلا عنه ، يدل على ذلك اختلاف الجواب ، فالجواب فى الأول يكون بأحـد الاسمين زيد أو عمرو ، ولا يصح فى الجؤاب أن يقال نعم أولا

والجواب فى الثانى يكون بنعم أولا

وتقول العرب

١ أتجلس أو تذهب أو تحدثنا

٢ أتجلس أم تذهب أم تحدثنا

والمعنى فى الأول هل يكون شئ من هذه الأفعال ، والجواب نعم مثلا .

والمعنى فى الثانى أى هـذه الأفعال يكون منك ، فأنت موقن أن أحـدها يكون ولـكنك لا تدرى تعيينا ، والجواب بالتعيين كأجلس مثلا

وقالت أم الزبير

كيف رأيت زبرا * أأقطا أو تمرا * أم قرشيا صقرا

لم تقل أأقطا أم تمرا ، لأنها لم ترد أن تجعل التمر معادلا للأقط ، و إنما تريد

أأحد هذين الطعامين رأيته أم قرشيا ، أو أطعا ما رأيته أم قرشيا

لأن المسؤول لم يكن عندها ممن قال هو إما تمر و إما أقط و إما قرشى ، بل المسؤول عندها من قال هو إما طعام و إما قرشى ، والمعنى كيف رأيتـه أسـهلا كالطعام ، أم صعبا ،

فهذا بعض أسرار العربية يبين لنا الفرق بين أم وأو ، ويبين أن أحداهما لاتغنى عن الأخرى ، وأن هـذه تراد لمعنى وتلك تراد لمعنى آخر ، والجاهل بأساليب العرب يظن أن المعنى فى الاثنين واحـد لايختلف ، فيضع أحداهما موضع الأخرى ، وتقول العرب

أعمر و عندك أم زيد

أعمر و عندك أم عندك زيد

والمعنى مختلف ، فالمعنى فى الأول أيهما عندك ، فأم فيه متصلة ، والمعنى فى الثانى أنه ظن أن عمرا عنده فسأل عنه ، ثم أدركه مثل هذا الظن فى زيد فسأل عنـه ، فتكون منقطعة ومعناها الأضراب والاستفهام ، فهى مثل إنها لأ بل أم شاء ،جرى كلامه على اليقين ثم أدركه الشك فأضرب وقال بل أهى شاء

وتقول العرب .

هل زيد عندك أو عمرو

لايكون إلا أو ولايجوز أم لأن أم تقتضى أن كونه عندك غير مسؤول ،و إنما المراد تعيين من عنـده ، وهل لاتقتضى ذلك بل هى لطلب التصديق ، فالمعنى أعندك أحدهما ، و إذا سمع ذلك فعلى كلامين وتكون ام منقطعه كما تقدم

١ و إذا كان السؤال عن الفعل أوليته الهمزة

٢ و إذا كان السؤال عن الاسم أوليته الهمزة

تقول أأكرمت زيدا أم أهنته فى الأول

وتقول أزيدا أكرمته أم عمرا فى الثانى

وهذا هو الأحسن فى لغة العرب

هـذه خصائص فى لغـة العرب وأساليبها لاتتعلق بالأعراب ولا بأواخر الكلمات ، و إنما تتعلق بخصائص الكلمات والتراكيب وفروق مابينها ، وقد عرض لها سيبويه وأدركها أتم إدراك ، وأبان عنها أحسن إبانة ، فهل يصح بعد ذلك ان يقال إن النحويين لاسيما سيبويه شغلوا بأمر لفظى ولم يفقهوا العربيـة ولا خصائص التراكيب ؟ اللهـم إن هـذا تجن عـلى هؤلاء المحسنين إلى لغـة العرب ، و إلى الناطقين بها من بعدهم ، لقدكان الأستاذ إبراهيم مصطفى آخر من نفكر أن يكون منهمثل هذا التجنى

ونريد أن نرجع إلى الاقتباس من كلام سيبويه أيضا لندل على أن النحو عنـده كان أوسع من نظرية الأعراب والبناء فهو يشمل كل قوانين العرب فى كلامهم حتى التجوز بالحذف . قال سيبويه فى هذا الباب

(هـذا باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى) لا تساعهـم فى الكلام والأيجاز والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ، وكم غير ظرف لما ذكرت لك فى الاتساع والأيجاز فتقول : صيد عليه يومان ، و إنما المعنى صيد عليـه الوحش فى يومين ، ولكنه اتسع واختصر ، ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف ، ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ، فيقول ستون عاما ، فالمعنى ولد له الأولاد وولد له الولد ستين عاما ، ولـكنه اتسع وأوجز ، ومثـل ذلك أن

تقول : كم سير عليه ، وكم غير ظرف فيقول يوم الجمعة ، ويومان ، فكم ههنا
بمنزلة قوله ما صيد عليه ، وما ولد له ، من الدهر والأيام ، فليس كم ظرفا ، كما
أن ماليس بظرف ، ومن ذلك أن يقول : كم ضرب به ، فتقول ضرب به ضربتان ،
وضرب به ضرب كثير ، ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى
(واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها) ، إنما يريد أهل القرية ،
فاختصر وعمل الفعل فى القرية ، كما كان عاملا فى الأهل لو كان ههنا ، ومثله (بل
مكر الليل والنهار) ، وإنما المعنى بل مكركم فى الليل والنهار ، وقال تعالى : (ولكن
البر من آمن بالله) إنما هو ولكن البر بر من آمن بالله ، ومثله فى الاتساع قوله
عز وجل : (ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لايسمع إلا دعاء ونداء) ،
فلم يشبهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين
كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذى لايسمع ولكنه جاء على سعة الكلام
والأيجاز ، لعلم المخاطب بالمعنى ، ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم
الطريق ، وإنما يطؤهم أهل الطريق ، وقالوا : صدنا قنوين وإنما يريد صدنا
بقنوين ، أو صدنا وحش قنوين ، وإنما قنوان اسم أرض ، ومثله فى السعة أنت
أكرم على من أن أضربك ، وأنت أنكد من أن تتركه ، إنما تريد انت أكرم
على من صاحب الضرب ، وأنت أنكد من صاحب تركه ، لان قولك ان اضربك
وان تتركه هو الضرب والترك ، لأن أن اسم وتتركه وأضربك من صلته ، كما تقول
يسوءنى أن أضربك اى يسوءنى ضربك ، وليس يريد اكرم على من الضرب
ولكن اكرم على من الذى اوقع به الضرب ، وقال الجعدى

كأن عذيرهم بجنوب سلّى * نعام قاق فى بلد قفار

وقال عامر بن الطفيل : ـ

ولأبغينكم قنا وعوارضا * ولأقبلن الخيل لابة ضرغد

إنما يريد بقنا ، ولكنه حذف وأوصل الفعل
ومن ذلك قول ساعدة

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب

يريد فى الطريق ، ومن ذلك قولهم : أكلت بلدة كذا وكذا ، وأكلت أرض
كذا وكذا ، إنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب وأصاب من خيرها ، وهذا
أكثر من أن يحصى ومنه قولهم ، هذه الظهر ، أو العصر ، أو المغرب ، إنما يريد
صلاة هذا الوقت ، واجتمع القيظ ، يريد اجتمع الناس فى القيظ ، وقال الحطيئة

وشر المنايا ميت وسط أهله * كهلك الفتى قد أسلم الحى حاضره

يريد منية ميت وقال الجعدى

وكيف تواصل من أصبحت * خلالته كأبى مرحب

يريد كخلالة أبى مرحب . اهسيبويه ج ا ص ١٠٨

وقال سيبويه فى ج اص ٤٦٠ « هذا باب نفى الفعل»

(إذا قال : فعل ، فان نفيه لم يفعل ، وإذا قال : قد فعل ، فان نفيه ، لمّا
يفعل ، وإذا قال لقد فعل ، فأن نفيه مافعل لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال:
والله مافعل ، وإذا قال هو يفعل ، أى هو فى حال فعل ، فان نفيه مايفعل ، وإذا
قال هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا ، فنفيه لايفعل ، وإذا قال ليفعلن ، فنفيه لايفعل
كأنه قال والله ليفعلن ، فقلت والله لايفعل ، وإذا قال سوف يفعل فان نفيه
لن يفعل) ، اه

هـذا قليل من كثير ، وغيض من فيض ، مما فى الـكتاب لسيبويه ، وسيبويه فى هذا الفصل الوجيز بين ماهو نفى للماضى غير المؤكد ، وما هو نفى للماضى المؤكد ، وما هو نفى للحال ، وما هو نفى للمستقبل ، المؤكد منـه وغير المؤكد ، وما هو نفى للمستقبل الواقع بعـد التسويف .

فهل يسوغ للمؤلف وهـذا بعض بيـان سيبويه فى النفى ، أن يقول : وأغفل شر إغفال درس معانيها ـ أدوات النفى ـ وخاصة كل أداة فى النفى ، وفرق مابينها وبين غيرها فى الاستعمال ، ولوأنها جمعت فى باب وقرنت أسـاليبها ، ثم ووزن بينها ، وبين منها ماينفى الحال ، وماينفى الاستقبال ، وماينفى الماضى ، ومايكون نفيا لمفرد ـ كذا ـ ومايخص الاسم وما يخص الفعل ومايتكرر ، لأحطنا بأحكام النفى وفقهنا أساليبها ، ولظهر لنا من خصائص العربية ، ودقتها فى الأداء شئ كثير أغفله النحاة ، وكان علينا أن نتتبعه ونبينه ، اه

لقد أطلت الاقتباس من الـكتاب لسيبويه ، وفسرت بعض مااقتبسته ، ولى من ذلك أغراض أولها . أن أبين للناس أن كتب النحو القديمة التى رميت بأنها لم تتعرض إلا للأعراب والبناء وأواخر الـكلمات ، وأنها قصرت النحو عليهما ، ولم تجعله شاملا لما عداهما ، من الـكشف عن خصائص العربيـة وفهم أساليبها المختلفة ، أقول أبين للناس أنها تجاوزت الأعراب والبناء إلى الـكشف عن سر العربيـة ، وبيان مزايا الأساليب المختلفة ، وهـذه الفصول التى نقلتها توضح ذلك ، فالعطف بأم وبأو سواء من جهة الأعراب ، والاختلاف إنما هو فى المعانى ، وقد وضح هذه المعانى فى الأساليب المختلفة أوضح بيان ، وكذلك الاستفهام بالهمزة والاستفهام بهل سواء من جهة أن كلتيهما لاتعملان ، والفرق

إنما هو فى المعنى ، وقد رأيت مـما سلف فرق مابين موضع كلتيهما ، ولعل ذلك يرد قول القـائلين : إن النحو عنـد المتقدمين قاصر ، وكان عليهم أن يجعلوه شاملا لـكل الطرق التى تؤدى بها المعانى المختلفة

ثانيا ـ أن الـكتاب لسيبويه لقى فى هذا العصر ظلما كثيرا ، ولعل الاقتباس الذى اقتبسناه يبين للناس قيمة الـكتاب لسيبويه ، فيرفع عنه هذا الظلم

اقترحت فى لجنة المناهج لـكلية اللغة العربية أن يقرر الـكتاب لسيبويه ولو مطالعة ليعـلم طلاب كلية اللغـة أساليب المتقدمين وعلمهم ، ليسهل عليهم مراجعتها والأخذ عنها ، فرد عـلى الاستاذ الشيخ عـلام سلامه وقال : مالك تتمسك بالـكتاب لسيبويه ؟ هـذا كتاب ولد فمات ، فهل تريد أن تحييه فى القرن العشرين ؟

فقلت له : غـيرك من يقول إن الـكتاب لسيبويه ولد فمات ، أما مدرس الأدب العربى ، والعارف بأطواره المختلفة ، فلا يقول هذا

إن الـكتاب لسيبويه لم يمت يوم ولد بل سار مسير الشمس فى جميع الأقطار الاسلامية ، واشتغل النـاس به درسا وتمحيصا وفهما وشرحا واختصارا ،

أمات يوم ولد ذلك الـكتاب الذى بلغ من شهرته أنه إذا أطلق اسم الـكتاب لاينصرف إلا إليه فصار علما بالغلبة عليه ؟ .

إنه لم يخدم كتاب فى العربية مثل ماخـدم الـكتاب لسيبويه ، ولم يوضع على كتاب من الشروح والحواشى وتفسير الشواهد مثل ماوضع على الـكتاب.

وقد كان العلماء المتقـدمون لايرونه يعلم النحو فقط ، وإنمـا يعلم الابتـكار والاستنتاج أيضا ، يقول بعض العلماء : كنت محـدثا حسب قبـل أن أقرأ

الكتاب لسيبويه ، فلما قرأته صرت فقيها مستنبطا ، وقد كانوا يستكثرون على قدرة عالم واحد أن ينتج مثل الكتاب ، فنحلوه لاثنين وأربعين عالما . قال ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه ،

فقال : إن ماتقوله من كثرة الشروح والحواشى عليه دليل على أنه لايصح تقريره ، إذ لم يحتج إلى الشروح والحواشى إلا وهو مغلق يحتاج للشرح والتمحيص. فقلت : إن هذا دليل العناية والحياة ، فما كانت عناية المسلمين بكتاب الله ووضع التفاسير المختلفة عليه دليلا على إغلاقه وانبهامه وإنما كانت دليلا على إكباره والعناية به

وأخيرا رجحت نظرية الأستاذ علام سلامه عند اللجنة ، ولم يقرر الكتاب لسيبويه

إن الكتاب لسيبويه طبع فى ألمانيا قبل أن يطبع فى مصر ، ولما طبع فى مصر لم يجد مايستحقه من العناية ، فاضطر طابعه إلى أن يبيعه لباعة الأشتات بالأقة لتكون أوراقه وقاية لما يبيعونه

ولعل قائلا يقول : أنت حين استشهدت على أن النحو يبحث فى غير الأعراب من خصائص العربية لم تستشهد إلا بالكتاب لسيبويه ، فلعل المتقدمين من النحاة كان النحو عندهم متسعا لمثل هذه المباحث ، فلما جاء المتأخرون ضيقوا حدوده الواسعة ، وقصروه على الأعراب والبناء فنقول إن مؤلف إحيا النحو عم فى الطعن ولم يخصص ، وذكر الكتاب لسيبويه ، وجعله الفتنة التى فتنت الناس ، وصدتهم عن النحو الذى يبحث فى غير الأعراب والبناء ، من العربية ، فكان واجبا علينا أن نستشهد من هذا الكتاب الذى أضفى عليه

المؤلف هذه النعوت ، على أنكم لو تنزلتم عن دعواكم إلى ماذكرتم استشهدنا لكم من أقوال المتأخرين من النحاة مايدل على أن النحو عندهم يعم المباحث الأخرى غير الأعراب والبناء ، وسننقل من كلام جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصارى ، فى كتابه أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك قال فى باب المبتدأ والخبر (ص ٢٢ ـ ٢٥)

(فصل) وللخبر ثلاث حالات

(إحداها) التأخر وهو الأصل كزيد قائم ويجب فى أربع مسائل ، إحداها أن يخاف التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين أو متساويين ولا قرينة ، نحو زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل منى ، بخلاف رجل صالح حاضر ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وقوله بنونا بنو أبنائنا ، أى بنو أبنائنا مثل بنينا ،

(الثانية) أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو زيد قام ، بخلاف زيد قائم أو قام أبوه وأخواك قاما

(الثالثة) أن يقترن بالا ، معنى ، نحو إنما أنت نذير أو لفظا نحو وما محمد إلارسول ، فأما قوله ـ وهل إلاعليك المعول ـ فضرورة .

(الرابعة) أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه ، نحو ماأحسن زيدا ومن فى الدار ، ومن يقم أقم معه ، وكم عبيد لزيد . أو بغيره إما متقدما عليه نحو لزيد قائم ، وأما قوله ـ أم الحليس لعجوز شهر به ـ فالتقدير لهى عجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء . أو متأخرا عنه نحو غلام من فى الدار ، وغلام من يقم أقم معه ، ومال كم رجل عندك . أو مشبها به ، نحو : الذى يأتينى فله درهم ، فان المبتدأ هنا مشبه باسم الشرط لعمومه ، واستقبال الفعل الذى بعده ، وكونه سببا ولهذا دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب .

(الحالة الثانية) التقدم ويجب فى أربع مسائل ،

إحداها أن يوقع تأخيره فى لبس ظاهر ، نحو فى الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه رجل، وعندى أنك فاضل ، فأن تأخير الخبر فى هذا المثال يوقع فى إلباس أن المفتوحة بالمكسورة وأن المؤكدة بالتى بمعنى لعل ، ولهذا يجوز تأخيره بعد أما ، كقوله

وأما أننى جزع * يوم النوى فلو جد كاد يبرينى

لأن إن المكسورة وأن التى بمعنى لعل لايدخلان هنا ، وتأخره فى الأمثلة الأول يوقع فى إلباس الخبر بالصفة ،وإنما لم يجب تقديم الخبر فى نحو وأجل مسمى عنده ، لأن النكرة قد وصفت بمسمى ، فكان الظاهر فى الظرف أنه خبر لاصفة

- الثانية - أن يقترن المبتدأ بالا - لفظا، نحو ومالنا إلا اتباع أحمد، أو معنى، نحو إنما عندك زيد

- الثالثة - أن يكون لازم الصدرية نحو أين زيد ؟ أو مضافا إلى ملازمها نحو صبيحة أى يوم سفرك ؟

- الرابعة - أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى (أم على قلوب أقفالها) وقول الشاعر - ولكن ملء عين حبيبها .

(الحالة الثالثة) جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فقد فيه موجبهما ، كقولك زيد قائم ، فيترجح تأخيره على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع

(فصل) وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه ، وقد يجب ، فأما حذف المبتدأ جوازا فنحو : من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها ، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دنف ، التقدير فعمله لنفسه ، وإساءته عليها ، وهو دنف . وأما حذفه وجوبا فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد ، أو ذم نحو

أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين ، أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين ، أو بمصدر جئ به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، وقوله فقالت - حنان ما أتى بك ههنا - التقدير أمرى حنان ، وأمرى سمع وطاعة ، أو بمخصوص ، بمعنى نعم أو بئس ، مؤخر عنهما ، نحو نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، إذا قدرا خبرين ، فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل ، فمبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم : من أنت ؟ زيد ، أى مذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد ، وقولهم فى ذمتى لأفعلن ، أى فى ذمتى ميثاق أو عهد .

وأما حذف الخبر جوازا ، فنحو خرجت فاذا الأسد ، أى حاضر ، ونحو أكلها دائم وظلها أى كذلك ، ويقال من عندك فتقول زيد : أى عندى ، وأما حذفه وجوبا ففى مسائل

- إحداها - أن يكون كونا مطلقا والمبتدأ بعد لولا ، نحو لولا زيد لأكرمتك أى لولا زيد موجود ، فلو كان كونا مقيدا وجب ذكره إن فقد دليله ، كقوله : لولا زيد سالمنا ماسلم ، وفى الحديث « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم »وجاز الوجهان إن وجد الدليل ، نحو لولا أنصار زيد حموه ماسلم ، ومنه قول أبى العلاء المعرى - فلولا الغمد يمسكه لسالا - وقال الجمهور - لايذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ ،فيقال: لولا مسالمة زيد إيانا، أى موجودة ،ولحنوا المعرى وقالوا : الحديث مروى بالمعنى

- الثانية - أن يكون المبتدأ صريحا فى القسم، نحو لعمرك لأفعلن ، وايمن الله لأفعلن ، أى لعمرك قسمى ، وأيمن الله يمينى . فان قلت : عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة فى القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز فى نحو

لعمرك لأفعلن ، أن يقدر لقسمى عمرك فيكون من حذف المبتدأ

« الثالثة » أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية ، نحو كل رجل وضيعته ، وكل صانع وماصنع ، ولو قلت :زيد وعمرو، وأردت الأخبار باقترانهما جاز حذفه وذكره ،قال ـ وكل امرىء والموت يلتقيان ـ و زعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته ، مستغن عن تقدير الخبر لأن معناه مع ضيعته

(الرابعة) أن يكون المبتدأ إما مصدرا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور، نحو ضربى زيدا قائما ، أو مضافا للمصدر المذكور، نحو أكثر شربى السويق ملتوتا ، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو أخطب ما يكون الأمير قائما ، وخبر ذلك مقدر باذكان ، أو إذا كان عند جمهور البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم فيقدر فى ضربى زيدا قائما . ضربه قائما ، ولا يجوز ضربى زيدا شديدا لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع واجب ، وشذ قولهم حكمك مسمطا ، أى حكمك لك مثبتا اهـ

لعل القارىء قد اقتنع معنا بأن النحو يبحث فى غير الأعراب فهذه مسائل تتعلق بوجوب تقديم الكلمة وتأخيرها ، وحذفها ،

لقد أردت أن أكتب فصلا أبين فيه بيانا لاشبهة فيه أن النحو لم تقصر أبحاثه على الأعراب ، بل تعدته إلى القوانين الأخرى التى يحتاج إليها المتكلم بالعربية ،ليفيد على النهج العربى ، ويحتاج إليها السامع ليفهم على النهج العربى .

فلم أر أبين فى هذا الموضوع من أن أبين بعض الأحكام الفقهية التى بناها علماء الفقه على علم النحو ، وعلى قواعد النحاة التى استنبطوها من كلام العرب .

١ إن دخلت الدار فأنت طالق

٢ كلما دخلت الدار فأنت طالق

قال الفقهاء إذا قال الرجل لزوجته الصيغة الأولى ، طلقت إن دخلت الدار وإن تكرر دخولها لم يتكرر الطلاق ، فلا تقع إلا واحدة ، و إن قال الصيغة الثانية : يتكرر الطلاق بتكرر دخول الدار ، فلو دخلت الدار ثلاث مرات وقعت ثلاث تطليقات ، وهذا بناء على ماقرره النحاة من أن ـ كلما ـ تقتضى التكرار، و ـ إن ـ لا تقتضى التكرار .

١ إن لم أطلقك فأنت طالق

٢ متى لم أطلقك فأنت طالق

تطلق امرأته فى المثال الثانى بمجرد مرور زمان يمكنه إيقاع الطلاق فيه ، وتمكث فى الأول بدون طلاق إلى موت أحدهما ، وقد بنوا ذلك على ماقرره النحاة من أن ـ متى ـ للزمان مع الشرط ، و ـ إن ـ لمجرد الشرط

١ أنت طالق إن دخلت الدار

٢ أنت طالق أن دخلت الدار

قال الفقهاء: إنها لا تطلق فى الأولى إلا إذا دخلت الدار ، أما إذا قال العبارة الثانية فتطلق بمجرد التلفظ . ذلك مبنى على ما قرره النحو من أن ـ إن ـ المكسورة للتعليق ،فلا تطلق إلا إذا حصل المعلق عليه ، و إن ـ أن ـ المفتوحة فى هذا المثال تكون مصدرية ، فالمعنى أنت طالق لدخولك الدار ، فهو هنا ليس يعلق و إنما يعلل فتطلق فى الحال

١ إن دخلت دارا فأنت طالق

٢ إن دخلت الدار فأنت طالق

تطلق فى الأول بدخولها أى دار ، ولا تطلق فى الثانى بذلك ، بل بدخول الدار المعينة ، وبنوا هذا على ما قرره النحاة فى باب التعريف والتنكير ، من أن ـ أل ـ للتعريف ، فاذا دخلت على منكر عرفته ، فدار نكرة ، فأذا علق الطلاق على دخول دار طلقت بدخولها أى دار ، وإذا علق طلاقها على دخول الدار لم تطلق إلا بدخول الدار المعينة

١ إن تزينت وأكلت السمك فأنت طالق

٢ إن تزينت فأكلت السمك فأنت طالق

لا تطلق بالتزين وحده ، ولا بأكل السمك وحده ، ولا تطلق إلا بفعلهما فى المثالين . لكنها فى المثال الأول تطلق بفعلهما ، سواء أتزينت أولا ، أم أكلت السمك أولا — أما فى المثال الثانى فلا تطلق إلا بفعلهما على الترتيب ، التزين أولا وأكل السمك ثانيا ، فأذا عكست فأكلت السمك ثم تزينت لم تطلق

وهذا التفريق بناء على ما قرره النحو من أن ـ الواو ـ لمطلق الجمع ، فهى لا تقتضى ترتيبا ولا تعقيبا ، أما ـ الفاء ـ فهى للجمع مع الترتيب والتعقيب ،

أهذه بحوث فى الأعراب والبناء ، أم هذه بحوث فى غير الأعراب والبناء من أساليب العربية ؟

إنها لم تعرض لرفع ولا نصب ولا جر ولا جزم ، وبالجملة لأواخر الكلمات إنما عرضت لمعانى الحروف ، ومعنى الأسلوب إذا تضمن هذا الحرف ، ومعناه إذا تضمن الحرف الآخر .

فهل يسوغ للمؤلف بعد هذا وبعد مانقلناه عن سيبويه فى معنى ـ أو وأم من حروف العطف أن يقول : إن النحاة أغفلوا البحث عن معانى حروف العطف ؟

والذى جعل المؤلف وغير المؤلف يظنون أن النحاة لم يعرضوا لغير الأعراب أن النحاة يختصرون فى العبارة فيقولون مثلا : إن إن حرف شرط جازم ، ومتى اسم زمان ضمن معنى الشرط .

ولو توسعوا فى العبارة وقالوا : من أساليب العرب أن يقولوا : إن أكرمتنى أكرمتك ، ومتى أكرمتنى أكرمتك .

والمعنى فى الأول تعليق الأكرام على الأكرام ، وفى الثانى تعليق الأكرام على زمان يقع فيه الأكرام . فمتى تدل على الزمان بدليل أنه إذا قيل متى أجيئك ؟ صح أن يقال فى الجواب : متى أكرمتنى ، ولا يصح أن يقال إن اكرمتنى ، لأن ان لاتدل على الزمان والسؤال عن الزمان . وإنما يصح أن يجاب بها اذا سئل عن الفعل فقيل هل أجيئك ؟

لقد أدرك الفقهاء علم النحو وفهموه حق فهمه . فلم يروا أنه مقصور على الأعراب والبناء ، بل رأوه بحرا واسعا ، يشمل جميع الفروق التى فى الأساليب العربية ، وقد أخذوا عن النحو هذه الفروق وخالفوا فى الأحكام لاختلاف الأساليب

وأما ما زعمه المؤلف من أن عبد القاهر الجرجانى أراد أن يسلك بالنحو سبيلا أهدى مما سلكه به سيبويه ، وأنه كان يرى النحو ناقصا ، وأنه حاول أن يكمله فلم تسعفه الأيام بطلبته فسنقول فى مناقشة هذا الزعم : وهو فصل عظيم الخطر إذ هو يتعلق بوجهة كتاب يعد أصلا من أصول البلاغة وبالغرض منه ، فأن فهم على وجهه فهم هذا الفن على وجهه ، وإن انحرف فهم الغرض يمنة ويسرة انحرف المرء فى فهمه البلاغة يمنة ويسرة ، واعتسف مهاوى مضلة ،

وسبلا ملتوية ،

يرى المؤلف أن الأمام عبد القاهر الجرجانى جاء فوجد النحو مقصورا على قواعد الأعراب ، وأن النحاة لا يعرضون لما عدا ذلك من خواص العربية وأساليب الكلام المختلفة ، فأراد أن يضمهم على الجادة ، وعقد مباحث النظم التى تكررت فى الكتاب ، لأفهام الناس أن النحو أوسع آمادا ، وأبعد حدودا مما يظنون .

ونحن نخالف المؤلف فى كل ذلك ،ونرى أن عبد القاهر الجرجانى كان يعتقد فى النحو الذى ألف فيه سيبويه الكتاب، ووصل إليه ، أنه متسع الرقعة،متباعد الأطراف ، وأنه مستوف خصائص اللغة العربية ، وأنه بين مواضع التقديم ومواضع التأخير ، وفروق ما بين التنكير والتعريف والحذف والذكر ، الخ . لم يقصر فى شئ من ذلك ، وإنما كان الذى يعنيه ، ويجاهد فى إثباته ، بيان ماهى البلاغة ؟ وما مرجعها ؟ أترجع إلى اللفظ أم إلى المعنى ؟ وأخذ يثبت أنها ترجع إلى المعنى ، ويرد على القائلين إنها ترجع ألى اللفظ ، وقد كان من شبههم أن البلغاء عنوا بالنظم ، وجعلوا مرجع البلاغة إليه ، فقالوا نظم مونق ، ونظم منضد .

وهل يتصور أن يكون نظم إلا بين الألفاظ ؟ إذاً البلاغة مرجعها إلى اللفظ، وهذه شبهتهم ، فعمل عبد القاهر على إزالة هذه الشبهة ، واحتال لذلك وتأنق فى الحيلة . وأول ما فعل أنه أبان أنه لا يتصور نظم بين الالفاظ من حيث أجراسها وحروفها ، فليس لفظ من هذه الجهة أولى من لفظ بالتقديم والتأخير ، واستحقاق موضع دون موضع .

ثم ثنى فأبان أن النظم للألفاظ من حيث علاقة بعضها ببعض فى التركيب ،

كأن يكون هذا فاعلا لهذا الفعل ، وهذا مفعولا له . وهذا حالا من الفاعل أو المفعول أو وصفا ـ ـ . الخ

إذاً فليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، لأن علم النحو هو الذى تكفل ببيان علاقة الألفاظ بعضها ببعض فى التركيب ، وبيان الخصائص التى تكون للتراكيب المختلفة .

إذاً فالبلاغة مرجعها إلى المعنى .

لم يكن كون النحو باحثا عن أسرار التراكيب ، واختلاف ما بينها من المعنى إذا اختلفت هذه التراكيب ، موضع خلاف بين عبد القاهر وبين أحد ، بل هو بمثابة المقدمات المسلمة التى يراد استخدامها للتوصل منها إلى الأمر المختلف فيه، وهو مرجع البلاغة ، فجعلها المؤلف أمراً مختلفا فيه ، بل أمراً لم يفطن النحاة المتقدمون إليه ، وعبد القاهر هو الذى كشف عنه وهدى إليه ، والفصول التى استشهد بها المؤلف من كلام عبد القاهر أولى أن تكون عليه لا له ، وكانت حرية أن تهدى المؤلف إلى الصواب ،لو تأمل فيها، وروأ فى معانيها ، فقول عبد القاهر ـ واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت فلا تخل بشىء منها ـ يفيد أن الأمر الذى يراد إثباته هو أن النظم أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ـ أما أن علم النحو له مقتضيات وقد بحث عنها واستوفاها وتعرف خصائص التراكيب ، فهذا ما لا خلاف فيه ، ولا حاجة به إلى إثباته ، ويزيد ذلك وضوحا اعترافه بعد ـ أن له مناهج نهجت ، ورسوما رسمت ، وأنه ليس على المتكلم إلا أن يتبعها فلا يزيغ عنها ، ويراعيها فلا يخل بشىء منها ـ

وسأنقل للقارىء فصلا من دلائل الأعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، يدل على أنه كان يرى النحو جامعا لما يحتاج إليه من يريد النظر في معاني الكلام ، ومن يفسر كلام الله ، وأنه لا غنى للمفسر عن النظر فيه والألمام به ، وأنه لا يكفيه علم قواعده الأولى ، حتى يتغلغل فيه و يعلم خفيه ، كما يعلم ظاهره ، وأن علم النحو أعظم بركة على المفسر من تفاريق العصا . وهذا هو الفصل . ص ٢٨

وأما زهدهم في النحو ، واحتقارهم له ، و إصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ذلك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الأعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، و إلا من غالط في الحقائق نفسه . و إذا كان الامر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ولم ير أن يستقيه من مصبه ، و يأخذه من معدنه ، و رضى لنفسه بالنقص والكمال لها معرض ، وآثر الغبينة وهو يجد إلى الربح سبيلا .

فإن قالوا : إنا لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، و إنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها ، وفضول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين وتعايوا بها الحاضرين ، قيل لهم خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول ، وعويص لا يعود بطائل ، ما هو ؟ فان بدؤا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها

النحويون للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم كيف تبني من كذا كذا ؟ وكقولهم ما وزن كذا ؟ وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم : ما وزن عزويت ؟ وما وزن أرونان؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم ؟ وأشباه ذلك وقالوا أتشكون أن ذلك لا يجدى إلا كد الفكر و إضاعة الوقت ، ؟

قلنا لهم: أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به ، وليس يهمنا أمره ، فقولوا فيه ماشئتم ، وضعوه حيث أردتم ، فان تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراض واضع اللغة ، وعلى وجه الحكمة في الأوضاع ، وتقرير المقاييس التي اطردت عليها ، وذكر العلل التي اقتضت أن تجرى على ما جريت عليه ، كالقول في المعتل وفيما يلحق الحروف الثلاثة التي هي الواو و الياء و الألف من التغيير بالابدال و الحذف والأسكان ، أو ككلامنا مثلا على التثنية وجمع السلامة ، لم كان إعرابها على خلاف إعراب الواحد ؟ ولم تبع النصب فيهما الجر ؟ وفي النون أنه عوض عن الحركة والتنوين في حال ، وعن الحركة وحدها في حال ، والكلام على ما ينصرف ومالا ينصرف ، ولم كان منع الصرف؟ و بيان العلة فيه ، والقول على الأسباب التسعة ، و إنها كلها ثوان لأصول ، وأنه إذا حصل منها اثنان في اسم أو تكرر سبب صار بذلك ثانيا من جهتين ، و إذا صار كذلك أشبه الفعل لأن الفعل ثان للاسم ، والاسم المقدم والأول ، و كل ماجرى هذا المجرى —

قلنا إنا نسكت عنكم في هذا الضرب أيضا ونعذركم فيه ، ونسامحكم ، على علم منا بأن قد أسأتم الاختيار ، ومنعتم أنفسكم ما فيه الحظ لكم ، ومنعتموها الاطلاع على مدارج الحكمة ، وعلى العلوم الجمة ، فدعوا ذلك وانظروا في الذي

اعترفتم بصحته ، وبالحاجة إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ وهل أحطتم بحقائقه ؟
وهل وفيتم كل باب منـه حقه وأحكمتموه إحكاما يؤمنكم الخطأ فيه ؟ إذا أنتم
خضتم فى التفسير ، وتعاطيتم علم التأويل ، ووازنتم بين بعض الأقوال و بعض
وأردتم أن تعرفوا الصحيح من السقيم ، وعدتم فى ذلك و بدأتم، وزدتم ونقصتم ،
وهل رأيتم إذ قـد عرفتم صورة المبتدأ والخبر وأن إعرابهما الرفع أن تتجاوزوا
ذلك إلى أن تنظروا فى أقسام خبره ، فتعلموا أنه يكون مفردا وجملة ، وأن
المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميرا له ، وإلى ما لا يحتمل الضمير ، وأن الجملة على
أربعة أضرب ، وأنه لا بد لكل جملة وقعت خبرا لمبتدأ من أن يكون فيها ذكر
يعود إلى المبتدأ، وأن هذا الذكر ربما حذف لفظا وأريد معنى، وأن ذلك لا يكون
حتى يكون فى الحال دليل عليـه إلى سائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل
اللطيفة ، والفوائد الجليلة التى لا بد منها ؛ وإذا نظرتم فى الصفة مثلا فعرفتم أنها
تتبع الموصوف، وأن مثالها ، قولك: جاءنى رجل ظريف ، ومررت بزيد الظريف
هل ظننتم أن وراء ذلك علما ، وأن ههنا صفة تخصص، وصفة توضح وتبين ؟ وأن
فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ؟ كما أن فائدة الشياع غير فائدة الإبهام؛ وأن
من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح ، ولكن يؤتى بها مؤكدة كقولهم
(أمس الدابر) وكقوله تعالى (فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) ـ وصفة يراد بها
المدح والثناء كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جده ، وهل عرفتم الفرق بين
الصفة والخبر ؟ و بين كل واحد منها و بين الحال ؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة
تتفق فى أن كافتها لثبوت المعنى للشئ ثم تختلف فى كيفية ذلك الثبوت ؟

وهكذا ينبغى أن تعرض عليهم الأبواب كلها واحـدا واحـدا ، و يسألوا

عنها بابا بابا ، ثم يقال: ليس إلا أحد أمرين، إما أن تقتحموا التى لا يرضاها العاقل
فتنكروا أن يكون بكم حاجة فى كتاب الله تعالى ، وفى خبر رسول الله ﷺ،
وفى معرفة الـكلام جملة إلى شئ من ذلك ، وتزعموا أنكم إذا عرفتم مثلا أن
الفاعل رفع ، لم يبق عليكم فى باب الفاعل ما تحتاجون إلى معرفته ، وإذا نظرتم
إلى قولنا ، زيد منطلق لم تحتاجوا من بعده إلى شئ تعلمونه فى الابتداء والخبر ،
وحتى تزعموا مثلا أنكم لا تحتاجون فى أن تعرفوا وجه الرفع فى « الصابئون » من
سورة المائدة إلى ما قاله العلماء فيه ، وإلى استشهادهم بقول الشاعر :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا فى شقاق

وحتى كأن المشكل على الجميع غير مشكل عندكم ، وحتى كأنكم قد أوتيتم أن
تستنبطوا من المسألة الواحدة من كل باب مسائله كلها ، فتخرجوا إلى فن من
التجاهل لا يبقى معه كلام ، وإما أن تعلموا أنـكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمر
هذا العلم ، وظننتم ما ظننتم فيـه ، فترجعوا إلى الحق ، وتسلموا الفضل لأهله ،
وتدعوا الذى يزرى بكم ، و يفتح باب العيب عليكم ، ويطيل لسان القادح
فيكم وبالله التوفيق .

هذا ـ ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملة ، وإذ زعموا أن قدر
المفتقر إليه القليل منه، اقتصروا على ذلك القليل فلم يأخذوا أنفسهم بالتفوى فيه
والتصرف فيما لم يتعلموا منه، ولم يخوضوا فى التفسير ولم يتعاطوا التأويل ، لـكان
البلاء واحدا ، ولكانوا إذا لم يبنوا لم يهدموا ، وإذا لم يصلحوا لم يكونوا سببا للفساد،
ولكنهم لم يفعلوا ، فجلبوا من الداء ما أعيا الطبيب ، وحير اللبيب ، وانتهى
التخليط بما أتوه فيه ، إلى حد يئس من تلافيه، فلم يبق للعارف الذى يكره الشغب

إلا التعجب والسكوت اهـ

والذى أوقع المؤلف فى هـذا الغلط ، ـ نسبة القصور إلى النحو ـ أمران

أولهما اعتماده عـلى أقوال المستشرقين ، فقد قالوا فى مادة إعراب فى دائرة المعارف الأسلامية ـ

و يرى نحاة العرب أن الأعراب لابد له من عامل موجب له . . . ويبدو لنا أن العامل والأعراب هما المحور الذى تدور حـوله نظرية النحو عند نحاة العرب ـ العدد الخامس من المجلد الثانى من دائرة المعارف الأسلامية

ثانيهما ـ هذا التعريف الأبتر المشؤوم ، وهذا التعريف أيضا هو سبب الغلط عند المستشرقين ، وللمصنف والمستشرقين العذر فى هذا الغلط ، فان التعريف كما ترونه ناقص ،وهو يفيد قصر النحو عـلى الأعراب والبناء ، وليس يعرف قصوره إلا من استقصى كلام المؤلفين ،ورأى ماروموا به التعريف من عيب ،أو من اطلع عـلى تعاريف أخرى فرآها وافية تامة ، تكشف عن حقيقة النحو كما هى ، أو قرأ النحو فتمثلت فى نفســه حقيقته، فعرفها ورمى بالتعاريف الأخرى عرض الحائط ، وليس ذلك فى مكنة كل إنسان ، ولم يقتصر ضرر هذا التعريف على المؤلف والمستشرقين بل تعداه إلى كثير ممن يدرسون النحو ، فهم يفجؤون أول دراستهم بهـذا التعريف الناقص ، فيتمثل النحو فى ذهنهم ناقصا ، وقلما تزول هذه الصورة الناقصة بعد ، فإن كثيرا من الناس يصدقون المسموع أكثر مما يصـدقون مايجول فى أنفسهم ، و يسمعون مايلقى إليهم أكثر مما يجتهدون فى المسائل ، ولا أكون مبالغا إذا قلت إن ضرر هذا التعريف بعيد المدى ، فقـد تعدى إلى بعض المؤلفين فى النحو من المتأخرين

وللافاة هذا الضرر كتبت هذا الـكتاب ، و بينت فيه هذا البيان ، وهو عظيم الجدوى فى هـذا الباب ، فأنا أوصى الدارسى النحو بقراءته وتأمـله ، و إنعام النظر فيه

خلاصة البحث

خلاصة هذا الفصل أن المؤلف زعم أن النحاة قصروا النحو على الأعراب والبناء ،وأنهم تركوا ماعدا ذلك من سر العربية وخصائص الأساليب ،ودليله على ذلك أن النحاة عرفوا النحو بأنه ـ علم يعرف به أحوال أواخر الـكلم إعرابا وبناء ـ ، وأن أبا عبيدة وعبد القاهر أرادا أن يسلـكا بالنحو سبيله التى يجب أن تكون ، فلم يتابعهم الناس على ذلك ، لضعف العقول، ولفتنة الناس بنحو سيبويه

ومناقشتنا إياه تنحصر فيما يأتى

١ إن النحو عنـد النحاة عام شامل الأعراب والبناء ، وخصائص العربية ولـكل حالة تكون عليها الـكلمة فى الجلة ،ولـكل حالة تكون عليها الجملة فى الجمل ، وهذا التعريف الذى نسبه للنحاة هو للمتأخرين منهم لاالمتقدمين ، لأنه لايشمل الصرف . وقد كان النحو عند المتقدمين يشمل الصرف أيضا ،وأنت ترى سيبويه جمع فى كتابه بين كل ذلك ، وكذلك بقية المتقدمين فلا يمكن أن يكون هذا التعريف لهم وهو لايشمل الصرف .

وهذا التعريف المتأخر قد رماه النحاة أنفسهم بالقصور ،لأنه ذكر الـكلمة، والنحو يبحث فى الجمل أيضا ، وذكر إعرابا و بناء ،والنحو يبحث فى غير ذلك من كسر همزة إن وجوبا، وفتحها وجوبا،فهذا التعريف مزيف مردود ، وقد غيروه

إلى أفرادا وتركيبا ، بدل — إعرابا و بناء — وهذا شامل تام أو كما يقولون ، جامع مانع ، وللناس تعاريف أخرى منها ماذكره الأشمونى نقلا عن صاحب المقرب

٢ إن النحاة أنفسهم صرحوا بأن النحو يشمل قواعد الأعراب وغيره من المباحث التى تتعلق بالتقديم والتأخير ، ومركز الـكلمة فى الجملة ، ومركز الجملة مع الجمل ، كما أشار إلى ذلك الزمخشرى فى كتاب المفصل

٣ إن النحو الذى بأيدينا واسع الأطراف ، مترامى الجهات ، مباحثه كما تتعلق بالأعراب والبناء ، تتعلق بخواص التراكيب ، واختلاف معانيها ، و بيان معانى حروف العطف وحروف الجر ، والاستثناء ، والتقديم والتأخير الخ ، وقد نقلنا من الشواهد مايدل على ذلك

٤ إن مافهمه المؤلف من عبد القاهر ليس كما فهمه ، فما كان عبد القاهر يرى بالنحو قصورا ، أو تقصيرا ، و إنما كان يراه تاما شاملا ، إنما يريد أن يبين أن البلاغة مرجعها إلى المعنى ، و أن النظم الذى وصفه الناس بأنه معجب ومطرب ، ليس هو إلا توخى معانى النحو فى الـكلمات ، وهو فى كثير من أبوابه يجعـل نصوص سيبويه هى الأصل الذى يبنى عليه و يفرع عنه

هذه خلاصة وجيزة لهذا الفصل ، قد جمعنا بها أشتاته ، وضممنا متفرقه ، وقربنا متشعبه ، وهى واضحة بينة ، فمن شاء أن يناقشها ، و يبين ضعفافها ، فقد سهلنا له جمعها وأعناه على تعرف أصول هذا الفصل ، وليس لنا من غرض إلا خدمة العلم ، و إحقاق الحق ، والله يسدد خطانا إنه ولى التوفيق

منهجنا فى هذا البحث ومنهج المؤلف

رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى رسما للنحو ذكر فى كتب المتأخرين من النحاة ،

فاعتقد أنه يعبر عن حقيقة النحو عند النحاة ، ثم رأى هذه الحقيقة التى ينبئ عنها التعريف أقصر مما ينبغى أن يكون عليه النحو ، فحكم أن النحو عند النحاة قاصر وأنه ضيق الحدود ، وأنه ينبغى أن يكون أوسع من ذلك ، ثم ذهب يلتمس العلل والأسباب لهذا القصور أو التقصير

أما نحن فلم يعجبنا هـذا المنهج ، ورأينا أنه لا يؤدى إلى علم ، ولا إلى شبه علم ، وأن فيه نواحى مظلمة ، كان ينبغى أن يرسـل عليها ضوء لتتضح وتكشف الحقيقـة التى يعبر عنها التعريف قاصرة ، ولا تمثل النحو — كما يجب أن يكون — هذا ما لاشك فيه ، ولكن بقى أن يقال : أهذا التعريف مترجم عن حقيقة النحو عند النحاة حقا ؟ ، فإذا كان ثمت عيب فهو فى حقيقة النحو عند النحاة ، أم هذا التعريف لايترجم عن حقيقة النحو عند النحاة ، والنحو عند النحاة أوسع مما ينبئ عنه التعريف وأشمل ؟ فالعيب إذن فى التعريف ، فيكون مثله كتعريف الأنسان بأنه حيوان زنجى ، فالعيب فى التعريف ، إذ هو غير جامع وشامل لجميع أفراد الأنسان ، والتعاريف المعيبة كثيرة ، وهى أكثر من أن تحصى

لما قام عندنا هذا الاحتمال لم نشأ أن نجزم بأحد الاحتمالين إلا ببينة ، و بعد قيام الدليل ، فذهبنا نلتمس ترجيح أحد الاحتمالين ، وكان أمامنا عدة طرق للوصول إلى ما نريد .

١ — أن نعرف النحو نفسه من درس مسائله ، فإذا تمثلت لنا حقيقته ، وازنا بينها و بين التعريف ، فأن توازنا علمنـا أن القصور فى النحو ، و إن كانت صورة النحو أوسع آمادا ، وأبعد حدودا ، علمنا أن القصور فى التعريف

وقـد درسنا هذه الدراسة ، فبان لنا الثانى ، وأيقنا بأن القصور فى التعريف .

٢ أن ننظر فى تعاريف أخرى للنحو ، لنرى أهى متفقة معه أم هى أوسع منه؟ وقد وجدنا التعاريف الأخرى أوسع منه ، وأن القصور فيه لا فيها

٣ أن نبحث فى أقوال الكاتبين على هذا التعريف لنرى رأيهم فيه ، وقد بحثنا هذا البحث ، فرأيناهم ينكرونه ، ويرمونه بالقصور من الجهة التى رميناه بها

٤ أن نقرأ فى كلام علماء العربية لنأخذ صورة النحو من بين شذراتهم التى يقولونها ، وقد فعلنا ، فرأيناهم يرون النحو شاملا لكل الأبواب التى كان يخرجها التعريف ، والتى ينبغى أن تدخل فى النحو

تضافرت هذه الطرق جميعها على أن النحو لا عيب فيه ، وليس قاصرا ، إنما القصور فى التعريف الذى عجز عن أن يمثل حقيقته عند النحاة ، فأبعدنا الاحتمال القائل إن العيب فى حقيقة النحو كما تصورها النحاة وطرحناه ، واصطفينا الاحتمال الآخر ، وهو أنه لا عيب فى حقيقة النحو كما تصورها النحاة. إنما العيب فى التعريف

وأظن أن المنهج الذى اصطنعناه فى هذا البحث أشد استقصاء ، وأبعد عن الحيف ، وأدنى إلى العدل والأنصاف ، وطريق البحث إن تركت فيه ثغرة لم تسد ، دخل منها الغلط ، ولكنه إذا سدت ثغوره ، أمن الباحث من السقط والغلط

– فهم النصوص –

كان شيوخنا فى الأزهر – رحمهم الله – يعنون فى دروسهم بفهم نصوص الكتب ، وكانوا يجعلون لها حظا كبيرا من الزمن ، ربما طغى على حظ العلم نفسه ، وكنا إذا حاورناهم فى ذلك قالوا : إن صناعة فهم النصوص تجدى عليكم عند استقلالكم بالعمل ، وتجعلكم تقفون على أرجلكم ، وتأخذون العلوم من معادنها ، ولكننا إذا حفظنا لكم العلوم دون أن نعلمكم هذه الصناعة ، بقيتم عاجزين عن أن تأخذوا

العلم إلا من معلم ، ولم تقدروا على الاستقلال بأنفسكم ، وكسب العلم دون الاستعانة بأحد ، وكانوا يجدون ونجد معهم فى سبيل ذلك عنتا ومشقة ، ولكننا ما لبثنا أن وجدنا جدوى ذلك فى أنفسنا ، إذ صرنا نحصل العلوم من الكتب بأنفسنا ، ولا نقتصر من العلوم على ما يدرس بالأزهر ، بل جاوزناه إلى علوم قديمة ، وأخرى حديثة ، كان فيها إرضاء نهمنا العلمى ، وحاجتنا الفكرية ، ولكن لم ينجل فضل هذه الطريقة أتم انجلاء ، إلا بعد أن قرأت هذا الفصل للأستاذ إبراهيم مصطفى ، ها هو ذا قد قرأ نصوصا كثيرة ، وها هو ذا قد قرأ دلائل الأعجاز ، وها هو ذا قد استغله واستشهد به على آرائه وأفكاره ، ولكنه ينقصه فهم النصوص على وجهها ، والأحسان فى استخراج المعانى من أصدافها ، ولما نقصه ذلك ، فهم الشئ على غير وجهه ، ومتى عثر الأنسان لج به العثار ، فاستشهد به فى غير موضعه وتراكمت أغلاط فوق أغلاط

إن فهم النصوص توفر الزمن ، وتعين فى البحث ، وتسدد المرء فى بحثه واستنتاجه. قرأت فى الأهرام إعلانا عن محاضرة عنوانها علم الأصوات عندنا وعند سيبويه ، لمستشرق فى الجامعة المصرية ، قد أنسيت اسمه ، لأن ذلك كان فى سنة ١٩٣٠ أو سنة ١٩٣١ تقريبا ، فذهبت لسماعها ، فرأيته يشرح ما قاله سيبويه فى مخارج الحروف وصفاتها ، ثم ذكر تعريف سيبويه لبعض انواع الحروف بأنه الحرف الذى إذا وقفت عليه تولد منه حرف ، وأخذ يشرح التعريف فقال : لقد أعيانى فهم هذا التعريف إذ لم أجد مدلوله فيما بقى من لهجات العرب ، ولقد مكثت عشرين سنة أبحث فى لهجات العرب الباقية ، حتى وجدت ما وضح لنا هذا التعريف ، إذ قد وجدت فى بعض لغات اليمن أنها عند الوقف تقول انقص أ – نف أ – فتجتلب همزة عند الوقف

فهذا تأويل ماقاله سيبويه ، فلما انتهت المحاضرة ، قابلني من يعرفني ويعرف المحاضر فعرفني به ، وعرفه بي ، فشكرت له محاضرته واستأذنته في أن أبدي له ملاحظة ، هي أنني عند ماقرأت هذا الموضع من سيبويه ، لم أفهم أن الحرف الذي يتولد حرف أجنبي بل هو من جنس الحرف الموقوف عليه ، فهو في مثل انقص من جنس الصاد ، وفي مثل اف من جنس الفاء ، وهذا يشاهد بالحس ، وقد شرح ذلك ابن جني في كتاب الخصائص فقال : أن وقفت على الحرف ظهر ذلك الصويت جليا فان سكنته ووصلت ضعف قليلا ، فأن حركته مات ألبتة ، فقال سنتقابل في وقت أوسع لتحقيق المسألة ، وأحب أن تعرفني عنوانك ، فعرفته العنوان ، ولم نتقابل بعد .

رحم الله شيوخ الأزهر ، فقد كانوا أعلم بما يحتاج إليه الباحث في حياته العلمية وأعلم بأن فهم النصوص هو الأمر الذي يجب أن يبدأ به الباحث ، وهو أول خطوة يجب أن يخطوها ، فان لم تكن هذه الخطوة متجهة نحو الغرض ، ضل ضلالا بعيدا ، وهذه الواقعة تبين لنا قيمة فهم النصوص ، فلو كان المحاضر ممن درب بفهم أقوال العلماء لما أضاع عشرين سنة في تعرف هذا الحرف وتبينه ، ولما تكلف التنقل في بلاد العرب ، وتصفح لهجاتها المختلفة ، لعله يعثر بذلك الحرف في بعض بقايا اللهجات التي عناها سيبويه ، ولكان أقرب إلى الصواب ، وأبعد عن الانحراف إذ هذه العشرون سنة التي قضاها في البحث ، وهذا السير في بلاد العرب ، والتتبع للهجاتهم ، لم تغنه شيئا عن ملكة فهم النصوص ، فقد بذل مابذل من جهد ووقت ، ولم يوفق إلى ما أراد ، وقد كانت هذه الملكة تعطيه طلبته ، وهو وادع هادئ ، لم يتجشم سفرا ، ولم يتكلف تعبا

وبعد فالحديث ذو شجون ، وقد يذكر الشيء الشيء ليس من موضوعه ولا متصلا به ، وقد أذكرني هذا الحديث حديثا آخر أحب أن أقول فيه كلمة وجيزة

ألا من مبلغ الجامعة المصرية ، أن علم الأصوات عندنا وعند سيبويه هو علم التجويد ، إذ المحاضر لم يعد ماقاله علماء التجويد من بيان مخارج الحروف وبيان مجهورها ومهموسها وشديدها ورخوها ، وماالى ذلك من صفات الحروف ، وهذا قد تكفل به علم التجويد ، وأن هذا العلم ليس من الندرة في مصر ، أوليس من جهل المصريين به بحيث يستقدم له العلماء الغربيون ليعلموه في مصر ، بل هو من الذيوع والشيوع بحيث يعلمه تلاميذ الكتاتيب المصرية وطلبة القسم الابتدائي في الأزهر والمعاهد الدينية ، وطلبة المعلمين الأولية ، وأن الشرق لم يبلغ من الانحطاط إلى حد أن يعلمه الغرب لغته وآثار أسلافه ، فيما دونوه من قواعد ، واستخرجوه من قوانين ، وأنه ليس من العدل أن يحال بين علماء هذا الشأن من المصريين وبين أبناء الجامعة المصرية ، فلا يعلموهم هذه العلوم ، ويباح لغير المصريين أن يعلموا في مصر ماهو أمس بالمصريين من لغة العرب ، وعلم العرب

أحرام على بلابله الد * وح حلال للطير من كل جنس

كل دار أحق بالأهل الا * في خبيث من المذاهب رجس

أفهم أن يكون الشرق عالة على علماء الغرب في العلوم الطبيعية ، أو الرياضية ، أو علوم النفس ، والاجتماع ، ولكنني لا أفهم أن يكون عالة عليهم في تعرف لغة آبائه وأجداده ، اللغة العربية ، وعلوم آبائه وأجداده من نحو ، وصرف ، وعلم مخارج الحروف وصفتها .

ان احتاج العرب واولاد العرب الى الغرب ليعلمهم لغتهم وعلومها ، فبطن الأرض خير لهم من ظهرها .

وأحب أن أنقل هنا الموضوع الذى لخصته من كتاب الخصائص لابن جنى

قال فى ص ٥٧

إن الحرف الساكن ، ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده ، كحاله لو وقفت عليه ، وذلك لأن من الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت ، وتضاءل الحس، نحو قولك : أج ، أص ، أث ، أف ، أخ ، أك ، فإذا قلت يحرد ، و يصبر ، و يسلم ، ويثرد و يفتح ، و يخرج ، خفى ذلك الصويت وقل، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه ، وقد تقدم قول سيبويه فى هذا المعنى ، بما هو معلوم واضح

وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ، ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده ، تلبثت عليه ، ولم تسرع الأنتقال عنه ، فقدرت بتلك اللبثة على اتباع ذلك الصوت أياه ، فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده وماتهيأت له، ونشمت فيه ، فقد حال ذلك بينك و بين الوقفة التى يتمكن فيها من إشباع ذلك الصويت، فيستهلك إدراجك إياه طرفا من الصوت الذى كان الوقف يقره عليه ، و يسوغك إمدادك أياه به

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلا من العرب بايع أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح ، فلما شرب بعضه كده الأمر ، فقال: كبش أملح ، فقيل له : ما هذا ؟ تنحنحت ، فقال من تنحنح، فلا أفلح ، فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة، ليكون ما يتبعها من ذلك الصويت عونا له على ما كده وتكاءده ، ... ألا ترى

أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصويت ، نحو قولك صبر ، وسلم ، فحركة الحرف تسلبه الصوت الذى يسعفه الوقف به ، كما أن تأهبك للنطق بما بعده يستهلك بعضه ، فأقوى أحوال ذلك الصويت عندك أن تقف عليه ، فتقول أص ، فأن أنت أدرجته ، انتقصته بعضه ، فقلت اصبر، فان أنت حركته اخترمت الصوت ألبتة ، وذلك قولك صبر ، فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت ألبتة ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج الساكن يبقى عليه بعضه ، فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشو به ، لحال أول الحرف وآخره ، اه المقصود منه

ـ العامل ـ

قال فى إحياء النحو ص ٢٢

أكب النحاة على درس الإعراب وقواعده ، فوق ألف عام ، لا يعدلون به شيئا ، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغى أن يشغلهم دونه ، وألفوا فيه الأسفار الطوال ، وأكثروا من الجدل والمناقشة فى تعليله وفلسفته ، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفارا وتأليفا وفلسفة وجدلا . فماذا بلغوا من كشف سر الاعراب و بيان حقيقته ؟

أساس كل بحثهم فيه أن « الأعراب أثر يجلبه العامل » فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته ، إنما تجىء تبعا لعامل فى الجملة ـ إن لم يكن مذكورا ملفوظا، فهو مقدر ملحوظ ـ و يطيلون فى شرح العامل وشرطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هى النحو كله.

أليس النحو هو الأعراب ، والأعراب أثر العامل ؟ ! فلم يبق إذا للنحو إلا

أن يتتبع هـذه العوامل ، يستقرئها ويبين مواضع عملها ، وشرط هـذا العمل، فذلك كل النحو .

وعلى هذا ألفت كتب تجمع قواعد النحو بعنوان « العوامل » فألف الأمام أبو على الفارسى المتوفى سنـة ٣٧٧ كتاب العوامل ومختصره ، وألف الشيخ عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ كتاب « العوامل المائة » وهو باق بأيدينا محيط بقواعد النحو ، جعل منهاجا للتعليم زمنا، وتوفر الناس على درسه وشرحه ، كما جعلت ألفية ابن مالك إلى هذا العهد .

ودونوا للعامل شروطا وأحكاما هى عندهم فلسفة النحو ، وسر العربية ،

وقال فى ص ٣١

منشأ هذه الفلسفة

والنحاة فى سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الـكلامية التى كانت شائعة بينهم ، غالبة على تفكيرهم ، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها .

رأوا أن الأعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد ، فقالوا: عرض حادث لا بدله من محـدث، وأثر لا بدله من مؤثر ، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر ، لأنه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء ، وطلبوا لهـذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلة موجبة . وبحثوا عنها فى الـكلام فعددوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها:

ومن تأثرهم بالفلسفة الـكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان فى العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعا منصوبا مثلا، ولا يجتمع الضدان فى محل،

ومنه تحريمهم أن تتبادل الـكلمتان العمل، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم، والمعمول حقه التأخير ، فتكون الـكلمة متقدمة متأخرة ، وهو محال .

فانظر كيف تصوروا « عوامـل » الأعراب كأنما هى موجودات فاعـلة مؤثرة ، وأجروا لها أحكامها عـلى هذا الوجـه . قال الامام الرضى : « والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » اه

عرض المؤلف إلى مسألة العامل عند النحاة ، وقـد خرج بنتيجة وهى أن النحاة رأوا أن هـذه الحركات التى تجئ فى أواخر الكلمات ، آثار لابد لها من مؤثر وفاعل ، وأبوا أن يكون المتكلم هو الفاعل الموجد لهـذه الحركات ، لأنه ليس حرا فى إحداثها ، فـذهبوا إلى أن العامل هو الفعل وما أشبهه إلى آخره ، وقد شنع عليهم فى هذه النتيجة تشنيعا كثيرا، وذهب يبحث عن منشأ هذه الفلسفة .

ونحن كنا قـد درسنا فيما مضى من الدهر مسألة العامل، وخرجنا من هـذه الدراسة بنتيجة غير النتيجة التى خرج بها المؤلف ، بل نقيضها ، والنتيجـة التى خرجنا بها ليست مما يغض من شأن النحاة الأقدمـين ، بل هى مما تعلى شأنهم وتكبر تفكيرهم

ونحن سنذكر بحثنا ، وخلاصة ما وصلنا إليه ، ونقارن بينه وبين ما وصل إليه المؤلف ، وستعلم أيهما يعززه الدليل وينصره ، وأيهما يعوزه الدليل ويخذله

نظرنا فى قول النحاة إن الفاعل مرفوع بالفعل ، والمفعول منصوب به، وأن المجرور مجرور بالحرف، أو الأضافة ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وأن الفعل يعمل الرفع والنصب، وأن الحرف يعمل الرفع والنصب والجر والجزم، فعرضت لنا الشكوك الآتية

(١) أن هذه الألفاظ لو كانت عوامل عملت الرفع والنصب والجر والجزم،

لكانت إما فاعلة بالإرادة كالإنسان ، أو بالطبيعة كالنار

لاجائز أن تكون فاعلة بالأرادة ، لأننا نعلم أنها لا إرادة لها إذ لاحياة فيها ، والفاعل بالأرادة من شرطه الحياة ، ولاجائز أن تكون فاعلة بالطبيعة ، لأن الفاعل بالطبيعة لا يتخلف أثره ، فالنار مهما وجدت أحرقت ، وهذه ليست كذلك ، إذ يتخلف عن هذه الألفاظ عملها كما فى لغة العوام الذين يلحنون ، فتراهم ينصبون الفاعل و يرفعون المفعول و ينصبون المجرور . وكما فى العالم بلغة العرب إذا تعمد اللحن أوسها عن مراعاة القواعد ، فلو كانت هذه الألفاظ فاعلة بطبعها لما وجد لحن أصلا ، ولكان كلما وجد الفعل ، رفع الفاعل ونصب المفعول ، ولم يقدر أحد على مخالفة ذلك ، كما أنه إذا وجدت النار كان الأحراق ، و إذا وجدت الحرارة فى الماء كان البخر ، و إذا وجدت البرودة له كان التجمد ، ولا يقدر أحد على أن يمنعها فعلها ، ولا أن يخلف عنها أثرها ، وليس الأمر كذلك فيما يسميه النحاة عوامل ومعمولاتها

(٢) أننا نرجع إلى مشاهداتنا ، فنعلم أن المتكلم هو الذى يحدث هذه الحركات ، فهو الذى يرفع و ينصب ويجر و يجزم ، وهو الذى إن شاء فعل ذلك و إن شاء لم يفعله ، فكما أنه هو المحدث للأصوات وللحروف وللكلمات ، كذلك هو المحدث لهيئاتها ، وحركاتها ، سواء أكانت فى وسط الكلمات ، أم فى أواخرها ، وكونه ليس حرا صناعة فيما يختار من الحركات ، بل هو يأتى بها على حسب قوانين ، لا يمنع أن يكون هو الفاعل . غاية ما يثبت ذلك أن يثبت أنه فاعل على نظام مخصوص ، وقوانين مخصوصة . فكما أن المصلى يفعل صلاته على قوانين مخصوصة شرعها الشارع ، ولا يضر ذلك فى نسبة الفعل إليه ، كذلك ما هنا ، وكما أن الموسيقى يوقع على نظام وقواعد ، ولا يضر تقيده بالقواعد فى نسبة الفعل إليه ،

كذلك ما هنا

إذا كان الأمر كذلك ، فلم جعل النحاة هذه عوامل ، وأتوا من العلل بما يفهم منه أنها مؤثرات حقيقية ؟

ليت شعرى أأخطأ النحاة جميعا جادة الصواب ، أم أن فى الأمر سرا يكشف عنه البحث ، والاستقصاء ، والروية ، والأناة ؟

كان فى المستطاع أن نقنع بتلك النظرة العجلى ، وأن نخدع بذلك الدليل الذى قام على فساد نظرية النحاة ، ونذهب فنشيع فى الملأ فساد نظريتهم ، وأننا أدركنا مالم يدركوا ، ووقعنا على مالم يقعوا عليه ، ومالنا لا نفعل ذلك ، والدليل حاضر ، والشبهة قائمة

ولكن الأنصاف لهؤلاء النحاة ، والأمانة فى العلم ، يقضيان بالتثبت ، والتروى ، والتعمق فى البحث ، والشك فيما يجيء به أول خاطر ، وهكذا فعلنا فعاودنا البحث على الصورة الآتية .

ولا يظنن ظان أن هذه البحوث كانت متسلسلة ، و بهذه السرعة التى يشعر بها القارىء حين يقرأ هذا الكتاب ، كلا ، لم يكن الأمر كذلك ، فقد كنا نبدى ونعيد ، ونهتدى ونضل ، ونسير على الجادة أحيانا ، ونعتسف أحيانا ، و إذا وجدنا شيئا من الضوء مشينا ، و إذا أظلم علينا الأمر وقفنا ، و ربما طال بنا الوقوف سنين معدودة ، و ربما بدا لنا سراب نخلناه ماء ، وفرحنا الفرح كله ، فلما قربنا منه وتبيناه بدا لنا خداعه ، وعادل فرحنا بجلاء الحقيقه حزننا على فوات المطلوب ، ولكننا جمعنا هنا ما القارىء بحاجة إليه ولم نشأ أن نصف خطواتنا خطوة خطوة ، لأن ذلك ـ و إن كنا نعتقد فائدته ـ يطول المسافة على القارىء ،

ونحن نريد مبادأته بالفائده وتعجيل ما هو الأهم له.

لما عاودنا البحث من جديد بدا لنا أن هذه الأشياء التى يسميها النحاة عوامل ، ولم نرتض أن تكون هى العوامل ، وإنما رأينا أن العاملين هم المتكلمون، نقول بدا لنا أنها ليست أجنبية من هذا العمل ، بل هى قريبة الأواصر إليه ، ولها دخل فيه ، وتحديد هذا الدخل ربما أفادنا فى تفهم ما يقوله النحاة من أنها عوامل

إننا إذا استقصينا البحث، وجدنا العرب تواضعوا على أن يميزوا بين المعانى التى تتعاور على الأسماء بالحركات، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الأضافة ، فالباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته، وإلباسه النصب دليل مفعوليته ، وإلباسه الجر دليل إضافته ، فالمتكلم يأتى بالرفع لفاعلية الاسم والنصب لمفعوليته ، والجر لأضافته، فالفاعلية، والمفعولية، والأضافة، علل لأن رفع المتكلم الكلمة ، أو نصبها ، أوجرها ،

هذه المعانى التى هى الفاعلية، والمفعولية، والأضافة ، ليست تحدث فى الكلمة اعتباطا ، ولا بالتحكم ، بل هى حادثة من وقوعها فى الجملة ، ومن مركزها فيها، فمحمد ومحمود مثلا ، ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية، قبل أن يدخلا فى التركيب، وإنما يدلان على المعنيين الذين وضعا لهما، وهما مسماهما، فاذا دخلا فى التركيب، وقيل قتل محمد محمودا ، حدثت فيهما هذه المعانى ، وإذا نظرنا ما الذى أحدث هذه المعانى فى التركيب، وجدناها حدثت من الفعل الذى هو قتل ، فارتباطه بمحمد على جهة الوقوع من مسماه جعله فاعلا ، وارتباطه بمحمود على جهة الوقوع على مسماه أحدث فيه المفعولية ، فالفعل الذى هو قتل أحدث الفاعلية فى محمد والمفعولية فى محمود، والفاعلية تقتضى المتكلم أن يحدث رفعا فى محمد ، وأن يحدث

نصبا فى محمود ، وعلى هذا القياس ـ فيمكننا أن نقول : إن ما يسميه النحاة عوامل قد أحدث المعنى الذى اقتضى الأعراب ، وقد عرف النحاة العامل بذلك فقالوا : العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للأعراب

إلى هنا وصلنا إلى أن الفاعلية مثلا علة غائية للمتكلم من رفع الفاعل ، والفاعلية الذى أحدثها هو الفعل

وعلى ضوء هذا نقول : قد قالت الحكماء إن العلل الغائية علل فاعلية فى الواقع ، لأنها علة فاعلة فى فاعلية الفاعل ، فالنجار الفاعل للسرير لعلة غائية وهى الجلوس عليه ، الذى بعثه على العمل هو الغاية منه ، وهو الجلوس ، فالجلوس علة فاعلية فى فاعلية النجار ، وإذا كانت هى التى جعلت النجار يفعل السرير فهى فاعلة فى السرير بواسطة.

وكذلك هنا الفاعل للرفع هو المتكلم لغاية وهى قصد الفاعلية ، فالفاعلية أثرت فى المتكلم وجعلته يفعل الرفع ، فهى علة فاعلة فى فاعلية المتكلم الرفع ، فهى فاعلة الرفع بواسطة ، فمن هذا الوجه ينسب إليها الفعل فيقال : عامل الرفع الفاعلية . وسر الأمر أن عامل الرفع المتكلم لباعث، وهو الفاعلية ، والعلة الباعثة علة فاعلة بواسطة ، فالفاعلية فاعلة الرفع بواسطة ، والفاعلية المقوم لها هو العامل ، فالعامل فاعل لها ، وفاعل الفاعل لشئ فاعل لذلك الشئ بواسطة ، لذلك صح نسبة عمل الرفع إليها . وعلى هذا القياس فيصح نسبة الرفع والنصب لهذه العوامل التى سماها النحاة عوامل من الاسماء والأفعال والحروف ـ وهذا نظر فلسفى يعلمه كل من له إلمام بالفلسفة

وإذا أوغلنا فى البحث ، وجدنا المتكلم محدث الرفع ، والفاعلية بآلة ، وهى

هـذه العوامل ، فهذه العوامل هى آلات فى هذا الأحداث ، ومن سنة العرب أن ينسبوا الفعل إلى آلتـه ، كما ينسبونه إلى فاعله ، تقول قطعت السكين ، كما تقول قطعت بالسكين .

قال الراغب فى كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة :

أكثر الأسباب التى يحتاج الفعل فى وجوده إليها عشرة أشياء ، فاعل يصدر عنـه كالنجار ، وعنصر يعمل فيـه كالخشب ، وعمل كالنجر ، ومكان ، وزمان يعمل فيهما ، وإلى آلة يعمـل بها كالمنجر ، وإلى غرض قريب كإيجاد النجار الباب ، وإلى غرض بعيد كتحصين البيت به ، وإلى مثال يعمل عليه ويهتدى به ، وإلى مرشد يرشده ، وكل ذلك قد ينسب الفعل إليه ، فتقول أعطانى زيد ، وأعطانى الله ، قال الله تعـالى : الله يتوفى الأنفس حين موتها ، وقال تعالى : قل يتوفاكم ملك الموت الذى وكل بـكم ، فأسـنده إلى الآمر وإلى المباشر ، وقال الشاعر : وألبسنيه الهالكى ، وقال * كساهم محرق * فنسب الفعل لعاملها وفى الثانى لمستعملها ، وقيل يداك أوكتا ، وفوك نفخ ، فنسب إلى الآلة كما يقال سيف قاطع ، ويقـال ضرب فيصل ، فنسب إلى الحدث ، وعيشة راضية ، فنسب إلى المفعول ، وقال تعـالى ، حرما آمنا ، فنسب إلى المـكان ، وقيل يوم صائم ، وليل ساهر ، فلما كانت أفعالنا كذلك ، صح فى الفعل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة ، وينتفى أخرى ، بنظرين مختلفين ، وعليه قول الشاعر

أعطيت من لم تعطه ولو انقضى * حسن اللقاء حرمت من لم تحرم

فأثبت له الفعل ، ونفاه بنظرين ، وتقول هذا الخشب قطعته أنا لا السكين وقطعته السكين لا أنا . واعلم أنه من أجـل ماقدمناه ، قال قوم من المحصلين :

لاشىء من الأفعال فاعله واحـد على الحقيقة إلا الله تعالى ، لاستغناء فعله عن الزمان ، والمـكان ، والمادة ، والآلة ، وغيرها ، ولهذا لايصح أن ينسب الأبداع إلى غيره تعالى ، لاحقيقةولامجازاً . اهـ

وكان أول ماجال بخاطرى ، أن هذه العوامل ليست عوامل فى الرفع نفسه وإنما هى عوامـل فى وجوب الرفع ، فليست هى التى رفعت ونصبت وجرت ، وإنما هى التى أوجبت هذه العلامات ، الرفع ، والنصب ، والجر ، وهذا الأيجاب أثر لها ، ولا يتخلف عنها ، وهو أثر لها بالمواضعـة ، والاصطلاح ، والمتكلم إن عرف ماتقتضيه هـذه العوامل وراعاه ، أتى به ، وإلا أدركه الخطأ ، والنحاة قد توسعوا فأطلقوا الرفع ، وأرادوا وجوب الرفع ، والنصب ، وأرادوا وجوب النصب ، والجر ، وأرادوا وجوب الجر ، ومثـل ذلك ، مثل قوم تواضعوا عـلى وجوب أن يلبس رجال الدين المسوح ، ورجال الجيش شارة على شكل هـلال ، ورجال الحـكم شارة صولجان ، وكان ذلك قانونا ، فكون المرء من رجال الدين ، موجب للبس المسوح ، وكونه من رجال الجيش ، عامل فى وجوب لبس الشارة المخصوصة وفاعل لبس المسوح نفسه هو اللابس ، وهو رجل الدين ، وفاعل التحلى بالشارة هو المتحلى ، وهو رجل الجيش .

فكذلك هذه العوامل ، عملت فأثرت وجوب الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، والمتـكلم هو الذى رفع أو نصب أو جر ، وقول النحاة : إن هذه العوامل عملت الرفع ، من باب الاتساع فى العبارة ، والمراد عملت وجوب الرفع ، فهو على حذف مضاف ، كقول الله ، واسأل القرية ، أى أهل القرية .

وفى هذا جمع بين ما يقتضيه النظر ، وما قاله النحاة ، وكونها موجبة للرفع

أو النصب ، ليس إلا بالمواضعة والاصطلاح ، كجعل الشارع زوال الشمس سببا لوجوب صلاة الظهر ، وهذا كله بحسب الظاهر ، وفى الحقيقة فاعل الوجوب فى كل ذلك هم المتواضعون ، والمصطلحون ، والشارع .

ولعل قائلين يقولون ، إن ماذكرته تصحيح لأقوال النحاة من عندك ،وهو اعتذار عنهم ،وتأويل لكلامهم على وجه مقبول ، أماهم فلم يقولوا ذلك، ولكنك لما حسنت الظن بهم ، أخذت تعتذر عنهم ، وتؤول كلامهم بما لم يخطر لهم ببال ، ولا جال لهم بخاطر ، فانهم لم ينسبوا العمل إلا إلى هذه العوامل ، وجرت عللهم على هذا الأصل ، ولو كانوا يعنون ماتقول ، لصرحوا بذلك فى بعض ما يتكلمون به فى الدهر الأطول ، ولشم من كلامهم ، ولعرجوا عليه فى بعض تعليلاتهم ،

فنجيبهم بأننا جال بخاطرنا ما جال بخاطرهم ، ففتشنا أقوال النحاة ، فرأينا المتفقهين منهم يصرحون بقريب مما نقول ، وأدركنا السبب فى أنهم أجروا الكلام على نوع من التساهل ، وهو أنهم رأوا عقول المتعلمين قاصرة عن إدراك هذا التعمق الفلسفى ، فأجروا الكلام على مايسهل على المتعلمين ، وهم يعنون ماذكرناه ، ثم هم خوف الالتباس يصرحون فى كتبهم الموسعة بما هو الحقيقة ، ومايقصدون من تأويل كلامهم ، وسيعجب القراء حينما نوردلهم نصوص العلماء ، وتصريحهم بما هو الحقيقة ،فى مسألة العامل فى الأعراب ،وسيعلمون أن العلم له مداخل خفية ، وسراديب ضيقه ، وأنه يقتضى من المرء ، العمق فى البحث ، والعكوف على الدرس ، ومراجعة ما كتب الأوائل ، وسعة الاطلاع ، ولايكفى ذلك أيضاً بل لابد أن يكون له طبع موات ، و بصر بما يرد عليه من الآراء والحجج .

وأول ماأورد عليهم من ذلك ، فصل قاله أبو عثمان بن جنى فى كتابه الخصائص فى ص ١١٤

باب فى مقاييس العربية : ـ وهى ضربان أحدهما معنوى ، والآخر لفظى وهذان الضربان و إن عما وفشوا فى هذه اللغة ، فان أقواهما وأوسعهما ، هو القياس المعنوى ، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة ، واحد منها لفظى وهو شبه الفعل لفظا ، نحو أحمد ويرمع وتنضب ، وإثمد ، وأبلم ، وبقم ، وإستبرق ، والثمانية الباقية كلها معنوية ، كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك ، فهذا دليل ، ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوى لا لفظى ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألاتراك إذا قلت ضرب سعيد جعفرا ، فان ضرب لم تعمل فى الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء ، على صورة فعل ، فهذا هو الصوت . والصوت مما لايجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل ، و إنما قال النحويون عامل لفظى وعامل معنوى . ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، و بعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، و رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع ، والنصب والجر ، والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه ، لالشىء غيره ، و إنما قالوا لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح . اه

وإذا لم يكتف القراء بذلك ذكرنا لهم ما قاله الامام الرضى فى شرح الكافية ج ا ص ١٨

إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ، ولهذا سموه عاملا .

وقال فى ج ا ص ٢١

ثم اعلم أن محدث هذه المعانى ، فى كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسب إحداث هذه العلامات ، إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم ، فسمى عاملا ، لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل ؛ لأنه به صار أحد جزئى الكلام .

وقال فى ج ا ص ٢٢

ثم نقول لا يلزم الكسائى والفراء ، ما ألزما فى ترافع المبتدأ والخبر ، من أنه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر ، لأنه يجب تقدم العامل على المعمول ، فيلزم تقدم الشئ على نفسه ، لأن المتقدم على المتقدم على الشئ ، متقدم على ذلك الشئ وإنما لم يلزمهما ذلك ، لأن العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة ، حتى يلزم تقدمه على أثره ؛ بل هو علامة كما مر اهـ .

وقد أدرك بعض النحاة ، عدم تأثير هذه العوامل التى جعلها النحاة عوامل فجعلها علامات يرفع الرافع عندها ، وينصب عندها ، ويجر عندها ، فالمتكلم هو العامل ، وهذه علامات نصبت له ، وهذا الخلاف مشهور فى كتب النحاة .

ومن ذكر هذا الخلاف ابن يعيش فى شرح كتاب المفصل .

قال ابن يعيش فى شرح المفصل ج ا ص ٨٤

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وهو معنى ، ثم اختلفوا فيه ، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية ، وقال الآخرون هو التعرى وإسناد الخبر إليه ، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ؛ والقول على ذلك ، أن التعرى لا يصح أن يكون سببا ، ولا جزءا من السبب ، وذلك أن العوامل توجب عملا ، والعدم لا يوجب عملا ، إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة ، فأن قيل العوامل فى هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا ، كالأحراق للنار ، والبرد والبل للماء ، وإنما هى أمارات ودلالات ، والأمارة قد تكون بعدم الشئ كما تكون بوجوده ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر ؛ وصبغت أحدهما ، وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر ، فكذلك ههنا ، قيل هذا فاسد ، لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التعرى عامل أنه معرف للعامل ، إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعرى . اهـ

ولعل قائلا يقول : إن ابن يعيش قد اختار المذهب الذى يدفعه الدليل ، وهو أن هذه عوامل . ولم يختر المذهب الذى يؤيده الحس والدليل ، فهل له مستند يلجأ إليه فيما اختار

قلنا : لعلك تذكر حين بحثنا صلة هذه الألفاظ التى جعلها النحاة عوامل بالرفع والنصب والجر ، أن النظر قد أدانا إلى أن المعانى التى هى الفاعلية والمفعولية والأضافة . هى فاعلة فى فاعلية المتكلم الرفع والنصب والجر ، فهى

فاعلة للرفع والنصب والجر بواسطة ، وأن هذه الأفعال والأسماء والحروف التى يسميها النحاة عوامل هى التى قومت هـذه المعانى التى هى الفاعلية والمفعولية والأضافة ، وأوجدتها فى الأسماء ، وموجد الموجد لشئ يسمى موجدا لذلك الشئ بواسطة فلهذا سميت عوامل ، ولعـل الذين اختاروا أنها عوامـل ، ومنهم ابن يعيش ، اختاروه لهذا النظر

وقلنا بعـد ، إن التعمق فى النظر يبين لنا أن المتكلم هو الذى أوجـد الحركات والمعانى كالفاعلية الخ فى الكلمة بآلة وهى العوامل ، فلذلك نسب العمل إليها ، كما ينسب العمل إلى الآلة والسبب

واملك تذكر أيضا اننا كنا قبل ذلك قد رأينا أن هذه العوامل ، عوامل فى وجوب الرفع ، لأن العرب تواضعوا على أن يرفعوا الفاعل وينصبوا المفعول ويجروا المضاف إليه ، فالفاعلية موجبة للرفع ، والمفعولية موجبـة للنصب ، والذى أوجد الفاعلية والمفعولية والأضافة هى هذه الألفاظ المسماة عوامل ، فهى من هذه الجهة تسمى عوامل فى وجوب الرفع ، والمتـكلم يرفع عنـد مايجب الرفع ، وما يسمى عوامل هو المعرف للمتكلم ، فهى معرفة للعامل ، فمن نظر هذا النظر اختار أنها معرفات للعامل ، ولأنها علامات سميت عوامل ، فنلخص مما تقدم .

(ا) أن النحاة المتقدمين ، قـد اختلفوا فى عامل الأعراب ، — فمنهم من قال إن العامل المتكلم . وما يسمى عوامل هى علامات على النصب والرفع والجر .

(ب) أن العـامل هو المتـكلم ، وما يسميه النحـاة عوامل هى آلات فى العمل ، وقد نسب الفعل إليها ، لأن من لغة العرب أن تنسب الفعل إلى الآلة تقول قطعت السكين كما تقول قطعت بالسكين

(ج) حذاق النحاة الذين يصرحون بأن الأفعال ، والأسماء ، والحروف ، عوامل الأعراب ، يصرحون أيضا فى مواضع من كتبهم ، أن المتكلم هو العامل ، وأن هذه ألفاظ ، لا يصح أن ينسب إليها العمل ،

ألا ترونى بعد ذلك أننى كنت أعنى ما أقول حينما قلت ، إننى خرجت من هذا البحث ، بنتيجة تناقض النتيجة التى خرج بها المؤلف ، فقد ذهب المؤلف إلى أن النحاة يذهبون إلى أنها عوامل على الحقيقة ، ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل .

أما أنا فالبحث تأدى بى إلى أن النحاة ، يرون أن المتكلم هو العامـل ، أما الأفعال ، والحروف ، والأسماء ، التى تسمى عوامل ، فهى إما علامات وإما آلات فى العمل ، وأحب أن ألاحظ هنا أن المؤلف ، نقل عن الرضى فى معرض الاستـشهاد ، على أن النحاة تصوروا عوامل الأعراب ، كأنما هى موجودات فاعلة — قوله (والنحاة يجرون عوامل الأعراب كالمؤثرات الحقيقية)

وهذه صدر عبارة وعجزها (وإن كانت علامة لا علة ، ولهذا جعلوها عاملا .) فترك المؤلف عجزها الذى بجانبها واستشهد بصدرها . فهل لنا أن نفهم أن المؤلف رأى ذكر العجز يدل عـلى أن النحاة ذهبوا إلى المذهب الذى زعم أنه اخترعه ، وهـدى إليه ، وأنهم قالوا من قبله به ، ورأى أن ذكر العجز ، ينقض ما نحله النحاة ، فطواه ولم يذكره ، واستشهد بصدر الجملة ، وطوى عجزها .

وقد كنا نود أن يكون المؤلف قد أنكر الحق جهلا به ، وأنه لم يطلع على أقوال النحاة فى هذا الموضوع ، وكان ذلك أحسن الأمرين به ، ولـكننا رأيناه نقل صدر عبارة ، عجزها وما يسبقها ، يبين أن النحاة يرون أن ما يسمى عوامل علامات لا علل ، وأنه لهـذا الارتباط ، وهو ارتباط العلمية ، جعل عامـلا ،

فاضطررنا إلى أن نفهم أن المؤلف قد علم مذهب النحاة ، كما علمناه ، وأنه اطلع على ما اطلعنا عليه ، ولكنه أخفى ذلك كله ، ونحلهم ماليس مذهبهم ، وانتحل مذهبهم ، وأخذ يرد عليهم به ، ويتزيد بما ليس له ، لعلة ذهبنا نتعرفها فخلناها أولا حب الظهور بالابتكار ، وخلناها ثانيا الحط من شأن السلف المتقدم ، وخلناها غير ذلك ، وخلناها كل ذلك مجتمعا ، ولكننا مع قيام الدليل على هذه التهمة ، ووضوحه لم نجزم بها ، لأن ذلك ليس خلق العلماء ، فخلق العلماء الأمانة والضبط ، وأن التحريف وقلب الحقائق والتمويه ، والدعاوى الباطلة ، إن جازت على غير العلماء ، فهى أبعد الأشياء عن العلماء وأخلاقهم

ثم نقد المؤلف مذهب النحاة فى العامل ، بمآخذ خمسة ، وهذه المآخذ الخمسة مبنية على الأصول التى نحلها المؤلف النحاة ، ويمكن تلخيص هذه الأصول فيما يلى

١ إن حركات الأعراب عند النحاة لا أثر لها فى المعنى ، ولا فى تصوير المفهوم

٢ العامل من الفعل والاسم والحرف ، هو الذى عملها وأحدثها ، لا لغرض سوى إطفاء غلة العامل من العمل ، فكأن العامل فى نظرهم نيرون يحرق روما لا لنفع ، ولا لفائدة ، سوى إرضاء شهوته

٣ أن النحاة إذا لم يجدوه قدروه فى الكلام ، لتتم لهم نظريتهم فى العامل دون أن يحتاج إليه المعنى .

ولما نحل النحاة هذه الأصول ، تسنى له أن يؤاخذهم بتلك المآخذ الخمسة ولكنك قد عرفت مما شرحناه لك ، أن نظرية النحاة فى العامل ، تخالف ذلك ، ويمكن إجمال ماتقدم فيما يأتى .

١ أن النحاة علموا من استقراء كلام العرب ، أنهم تواضعوا على أن تكون

الضمة علم الفاعلية وما ألحق بها ، والفتحة علم المفعولية وما ألحق بها ، والكسرة علم الأضافة

٢ أن هذه المعانى لم توضع لها الكلم ، وإنما هى معان تطرأ وتزول بحسب التراكيب ، فالاسم قد يكون فاعلا فى تركيب ، ومفعولا فى تركيب ثان ، ومضافا إليه فى تركيب ثالث

٣ أن الذى يوجد هذه المعانى للكلمة ، ويجعلها قائمة بها كما يقوم السواد بالجسم هى العوامل من الأفعال ، والأسماء والحروف ، وارتباط تلك العوامل بها ، فزيد من حيث وضعه ، علم المسمى فحسب ، وليس فيه من حيث الوضع فاعلية ، ولا مفعولية ، ولا إضافة ، ولكنه إذا وجد فى التراكيب اكتسب معنى من هذه المعانى ، وقامت به ، فاذا قلت : قام زيد ، قام به معنى الفاعلية ، والذى أحدثها هو العامل ، والارتباط الواقع بينه وبينه على جهة إسناده له ، أو إن شئت قلت أحدثها المتكلم بسبب هذه العوامل ويدل لذلك قول النحاة ، العامل هو مابه يتقوم المعنى المقتضى للأعراب ، ومعنى يتقوم ، يوجد ويقوم بالاسم قيام العرض بالذات ، وأنه لذلك سمى عاملا .

٤ إنه إذا كان مركز العامل ماذكر ، كان البحث عن عامل الكلمة بحثا عن معنى الكلمة التركيبى ، من فاعلية ومفعولية ، وما ألحق بهما ، ومن إضافة : وكان سواء أن يقال معنى الكلمة التركيبى فى هذه الجملة الفاعلية ، وأن يقال عمل فيها جاء مثلا الرفع .

وعلى ضوء هذه القواعد يمكن القارىء أن يرد مآخذ المؤلف ، التى أخذبها النحاة ، وكنا نود أن نترك ذلك للقارىء ، ليكون فى ذلك مران له ، ولندع له

فضلا من المعنى يبحث عنه ، ويهتدى إليه ، ويلذ باستخراجه

ولكن رأينا أنه لابأس أن نعرض بشئ من التفصيل لهذه المآخذ ، قال فى صفحة ٣٤ من إحياء النحو

١ لقد اضطروا فى سبيل تسوية مذهبهم ، وطرد قواعدهم إلى (التقدير) وأكثروا منه ، يبحثون عن العامل فى الجملة فلا يجدونه ، فيمدهم التقدير بما أرادوا ومن أمثلة ما يقدرون

ا زيدا رأيته : يقولون هو ـ رأيت زيدا رأيته .

ب وإن أحد من المشركين استجارك : ـ إن استجارك أحد من المشركين استجارك

جـ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى : ـ لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربى.

د وأما ثمود فهديناهم : وأما ثمود فهدينا هديناهم .

هـ إياك والأسد، أحذرك واحذر الأسد .

و ويقطع النعت فى مثل : الحمد لله رب العالمين .

فتنصب كلمة رب ، وترفع ، فيقدرون هو ربُّ أو أمدح ربَّ .هذه أمثلة لها نظائر كثيرة متعددة ، تملأ أبواب النحو ، ولولا طول إلفنا لها فى دراسة النحو، لما استسغناها ، ولرأيناها لغواً وعبثاً ، ولكن عليها بنى النحو ، وأقيمت فصوله إذ أقيمت على نظرية العامل ،

والمقدر فى الكلام نوعان ، مايكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول ، فترى المحذوف جزءا من المعنى ، كأنك نطقت به ، وإنما تخففت بحذفه وآثرت الايجاز بتركه ، وهذا أمر سائغ فى كل لغة ، بل هو فى العربية أكثر،

لميلها إلى الأيجاز ، وإلى التخفيف بحذف ما يفهم ،

ولكن التقدير الذى نعيبه : هو نظير ما قدمنا لك من الأمثلة : كلمات تجتلب لتصحيح الأعراب ، ولتكمل نظرية العامل ، ويسمى النحاة هذا النوع من التقدير ، بالتقدير الصناعى ، وهو ما يراد به تسوية صناعة الأعراب ١٠ ا هـ

زعم المؤلف أن التقدير فى الأمثلة التى ذكرها لتسوية مذهبهم ، وطرد قواعدهم ، فاضطروا إليه اضطرارا ـ ونحن نرى أن التقدير فى أكثر هذه الأمثلة ليتحصل المعنى .

فمثلا إياك والأسد ، عاب النحاة بتقديرهم أحذرك واحذر الأسد ، وجعل ذلك لتسوية مذاهبهم ، وطرد قواعدهم فى الأعراب ، والتقدير هنا ضرورى للمعنى ، فلو قدر أن اللغة العربية ليس فيها علامات إعرابية ، تدل على المعانى التركيبية ، لوجب التقدير ليستوى المعنى ويستقيم ، فأن إياك ضمير يدل وضعا على المخاطب المفرد المذكر ، والأسد يدل وضعا على ذلك الحيوان ذى اللبد المفترس ، وليس فيهما دلالة على المعانى التركيبية ، وقولنا إياك والأسد ، بحسب المعانى الوضعية ، لايدل إلا على ماذكرناه ، وليس يفهم ذلك المعنى التركيبى، وهو تحذيره من الأسد ، إلا بتقدير لفظ أحذر واحذر يرتبطان بهما ارتباطا على جهة الوقوع عليهما ، ولولا ذلك لما دل التركيب على معنى ،

أنظر كيف رأيت أن المعنى هو الذى اقتضى هذا التقدير، حتى على تقدير أن ليس فى اللغة العربية إعراب .

وأما اعتراضه بزيداً رأيته ، وتقدير النحاة رأيت زيداً رأيته ، فجوابه مثل مامر ، فان رأيت ارتبطت بالضمير ، على أنها واقعة عليه الرؤية ، فبقى زيدا

منصوبا ، غير مرتبط بشيء يدل عـلى المعنى التركيبي ، ولا يجوز أن ترتبط به رأيت الموجودة ، لأنها ارتبطت بالضمير كما تقدم ، الارتباط الذى كان يكون بين زيد ورأيت ، فوجب أن نقدر رأيت أخرى ، ليرتبط بها زيد ، أما تركها هكذا بدون ربط ، فلا يحصل معنى ولا يؤدى إلى مفهوم

وقد رأى الـكوفيون لها نوعا آخر من الارتباط ، وذلك أنهم جعلوا زيدا بدلا من الضمير فى رأيته ، بناء على جواز تقدم البدل على المبدل منه ، ـ أنظر الانصاف فى أسباب الخلاف ، لابن الأنبارى ـ وهذا لاتقدير فيه ، فان أعجب هذا المذهب من مذاهب النحاة المؤلف ، فهو وما يختار

ومثل ذلك قـوله : وأما ثمود فهديناهم ، التقدير فهدينا هديناهم لمثل ذلك ، وهى وما تقدم من واد واحد ، ولا فائدة من التكرار إلا التكثير بزيادة الأمثلة .

وأما المثالان « وإن أحد من المشركين استجارك » « ولو أنتم تملـكون خزائن رحمة ربى » فأنما قدر النحاة فعلا واليا لأداة الشرط ، ولم يقبلوا أن يكون الاسم هو الوالى ، من أجل أن الشرط إنما يكون بما ليس فى الوجود ويحتمل أن يوجد ، وأن لايوجد ، والأسماء ثابتة موجودة لايصح تعليق وجود غيرها عـلى وجودها .

وهذا هو السر فى أن العرب التزمت الفعل بعدها ، تقول إن جئتنى أكرمتك فقـد شرط الأكرام بالمجيء ، والمجيء ليس موجودا الآن ، وقت التكلم ، ويحتمل أن يوجد وألا يوجد

وقد رأى النحويون أن العرب لاتأتى بعـد أدوات الشرط بجملة اسميـة ، فلا يقولون إن زيد أبيض فأكرمه ، وذلك لأن الجملة الاسمية تفيد الثبوت ، وقد

علمنا أن الشرط إنما يكون بما ليس فى الوجود

وقد شاهدوا فى إن ، ولو ، أن يأتى بعدهما اسم بعده فعل ، فحملوا هذا على الكثير الغـالب ، وقدروا فعـلا مضمرا يلى أداة الشرط ، ليوافق عادتهم فى استعمالهم ، ولما قام عليـه الدليل ، من أن الشرط إنما يكون بما ليس فى الوجود وهو الفعل .

ويشهد لهم على أن العرب قالت : إن زيد جاءك فأكرمه ، ونيتها أن يليها فعل مضمر قول الشاعر :

صعدة نابتـة فى حائر * أينما الريح تميلها تمل

فجزم الفعـل وهو تميلها ، وذلك لا يكون إلا على أنه مفسر لفعل الشرط المجزوم ، ولو ذهبنا إلى رأى المؤلف لـكان الريح مبتدأ ، وتميلها خبرا ، فلا يكون ثم مقتض لجزمه .

وذهب الفراء من الكوفيين ، إلى أن الاسم من نحو إن امرؤ هلك ، وإن أحد من المشركين استجارك ، مبتدأ كما يود المؤلف ، وقد نقل ذلك ابن يعيش فى ص ١٠ من الجزء التاسع من شرح المفصل

فأن شاء أن يأخذ به أخـذ ، ولا داعى إلى التشنيع على جميع النحويين فمنهم من لم يقدر ، وجعل الجملة مكتفية بنفسها ، وإنما أجاز ذلك الفراء ، لأنه رأى أن الخبر هو محل الفائدة ، وأنه إذا كان فعلا فقد حقق المطلوب فى التعليق ، وهو أنه لا يكون إلا بما ليس فى الوجود .

قال المؤلف فى ص ٣٥ من إحياء النحو

٢ بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة

وقولا باتا ، وكثروا من أوجه الكلام ، ومن احتماله لأنواع من الاعراب ، يقدرون العامل رافعا فيرفعون ، ويقدرونه ناصبا فينصبون ، لايرون أنه يتبع ذلك اختلاف فى المعنى ، ولا تبديل فى المفهوم

كان الكسائى يقرأ يوما بحضرة الرشيد أبيات أفنون التغلبى ومنها :

أبلغ حُبيبا وخلل فى سراتهم
أن الفؤاد انطوى منهم على حزن
أنى جزوا عامراً سوءى بفعلهم
أم كيف يجزوننى السوءى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به
رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

ففتح نون رئمان ، وكان الأصمعى حاضراً ، فقال : هى رئمان بضم النون ، فأقبل عليه الكسائى وقال له . أسكت ما أنت وهذا ، يجوز رئمانُ ورئمانَ ورئمانِ قالوا : ولم يكن الأصمعى صاحب نظر فى النحو ، ولامعرفة بالعربية ، ومادام التقدير بمدهم بما شاءوا ، فلهم أن يوجهوا الكلام كل جهة ، ثم لاتعجزهم الحجة ، ولا يعوزهم التقدير .

سأل يوماً عضد الدولة فنا خسرو البويهى الأمام أبا على الفارسى ، لماذا ينصب المستثنى فى نحو قام القوم إلا زيداً ؟ قال : بتقدير أستثنى زيداً ، فقال عضد الدولة ـ وكان فاضلا ـ لم قدرت أستثنى ؟ هلا قدرت امتنع زيد فرفعت ؟ فلم يحر الفارسى جوابا ، وقال : هذا الذى ذكرته لك جواب ميدانى ، فاذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح اه

يرى فى هذا الاعتراض ، أنهم أضاعوا حكم النحو ، بهذا التقدير ولم يجعلوا له كلمة حاسمة ، فيرفعون وينصبون ، ويجرون ، ولا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف فى المعنى ، ولا تبديل فى المفهوم .

وهذا ليس بصحيح ، فإن كل اختلاف فى الحركات والعوامل ، يتبعه حتما اختلاف فى المعنى ، وكل معنى يناسب موضوع الكلام ، فالتقدير الذى يؤديه أولى ، والبيت الذى استشهد به اختلاف الحركات فيه أوجب اختلاف ا لمعانى ، وقد ذكرت ذلك كتب العربية ، ونقل ذلك عنها زميلنا الأستاذ محمد الطنيخى بكلية اللغة العربية فى رسالته فى النحو ، ونحن ننقل عنه ، فيتبين كيف اختلف المعنى اختلافا كبيرا ، باختلاف الحركات الثلاث ، وكيف أثبت ذلك النحاة .

قال فى ص ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣

(لطيفة) قال الزجاجى فى أماليه : أنشد الكسائى وهو الأمام النحوى المعروف ـ أنى جزوا عامرا سو أى بفعلهم * البيتين بمجلس هارون الرشيد ، وبحضرته الأصمعى فرفع رئمان فرده عليه الأصمعى ، وقال إنه بالنصب ، فقال له الكسائى : اسكت ما أنت وهذا ؟ أى لا علاقة لك بمباحث النحو ، إنما أنت رجل لغوى تعرف المفردات اللغوية ومعناها ، ثم قال يجوز الرفع والنصب والجر اه

أما الرفع فيجوز كما قال أبو على الفارسى فى البغداديات من وجهين

(١) أنه بدل كل من ما ، وما اسم موصول بمعنى الذى فاعل ينفع ، ويعطى مضمن معنى تسمح وتجود ، بدليل مقابلته بالضن فى قوله : ضن باللبن ، ولكونه مضمنا معنى تسمح عدى بالباء فى قوله به ، ولولا هذا التضمين لقال تعطيه ، والهاء فى به عائد على ما ، والمعنى ماينفع الشئ الذى تسمح به العلوق الذى هو

رئمان أنف ، وعطفها به فى حين أنها تضن باللبن . فرئمان كما ترى بدل كل من ماء بمعنى الشيء ، وقد ضرب به الشاعر مثلا لقومه إذ أطمعوه ولم يعطوه أى ماذا يفيدنى أن تعطفوا عـلى عطفا ظاهريا ، وتمنعونى رفدكم

(٢) أنه خبر لمبتدأ محذوف كأنه لما قال :أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به ، قيل له: وما تعطى العلوق ؟ فقال: رئمان أنف أى هو رئمان أنف ،فيكون على طريقة قوله تعـالى (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم . النار) أى هو النار ، وأما النصب فعلى أنه مفعول ثان لتعطى من غير تضمين له ، والهاء من به عائد على ما ، والباء للسببية ، أو للاستعانة ، والمعنى ماذا ينفع الشيء الذى تعطى العـلوق بسببه ، أو مستعينة به البو رئمـان أنف . فالبو مفعول أول ، ورئمان مفعول ثان ، ويدل على المفعول الأول كلمة العلوق ، لأن العلوق الناقة التى تعطف على غير ولدها وهو البو ، والشيء الذى تعطى العلوق بسببه أومستعينة به البو هو أنفها ، وأما الجر فعلى أنه بدل من ضمير به على تضمين تعطى معنى تجود وتسمح،والمعنى ما ينفع الشيء الذى تجود العلوق به برئمان أنف ، وما على كل الوجوه ، بمعنى الذى واقعة على الشيء فاعل ينفع ،

وقال ابن الشجرى فى أماليـه : ما بمعنى الذى واقعة على البو فاعل ينفع ، وإنكار الأصمعى لرفعه إنكار فى موضعه ، وذلك لأن رئمان العلوق للبو بأنفها هو عطيتها له ، وليس لهـا عطية سواه ، فإذا رفع رئمان عـلى البدل ، كان بدل اشتمال من ما الواقعة عـلى البو ، فيحتاج إلى تقدير ضمير ليربط البـدل بالمبدل منه من جهة ، ومن جهـة أخرى لا يسلط عليه تعطى ، فيخلو من مفعول لفظا وتقديرا فـلا يبقى للعلوق عطية ، أى لأنه يصير المعنى : أم كيف ينفع بو ورئمان

أنف له تعطى العلوق به ؟وظاهر أنه لاعطية لها على هذا، مع أن الغرض إثبات عطية لها ، لا وصفها بالأعطاء فقط ، وجر رئمان أقرب إلى الصحيح قليلا ، أى لأن رئمان يصير مفعولا لتعطى بواسطة أنه بدل من الضمير فى به ، المعمول لتعطى بواسطة حرف الجر ، وتعطى على هذا مضمن معنى تسمح ، وحينئذ تكون العطية مذكورة فى البيت ، قال و إعطاء الـكلام حقـه من المعنى والأعراب إنما هو بنصب رئمان ، أى على أنه مفعول ثان لتعطى ، ومفعوله الأول محذوف ، والمعنى كيف ينفع البو الذى تعطيه العلوق به رئمان أنف وتضن باللبن ؟ والذى أوقع ابن الشجرى فى هذا أنه جعل ما عبارة عن البو ، ولوجعلها اسما موصولا بمعنى الشيء كما بيناه سابقا ، كانت الوجوه الثلاثة مستقيمة فى المعنى والأعراب اهـ

فأنت ترى من هذا أن النحاة المتقدمين ، يرون فى البيت الذى زعم المؤلف أنهم يرفعون ــ رئمان ــ فيـه و ينصبونها ويجرونها ، ولا يرون أن المعنى يختلف تقول إنهم يرون أن المعنى يختلف فيه باختـلاف رفع ــ رئمان ــ ونصبها ، وجرها فهل يصح بعد هذا أن يقول : يقدرون العامل رافعا ، فيرفعون ،ويقدرونه ناصبا فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف فى المعنى ولا تبديل فى المفهوم .

قال فى ص ٣٧ من إحياء النحو .

٣ إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعـانى الـكلام فى أوضاعه المختلفة ، من ذلك قولهم فى باب المفعول معه : إن مثل : كيف أنت وأخوك ، يجوز فيه النصب على المفعولية ، والرفع على العطف ،ثم يرون الوجه الثانى أولى ، و يضعّفون الأول، لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عامـلا فى المفعول معه ، والحقيقة أن لـكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر . تقول : كيف أنت

وأخوك ؟اى كيف أنت ؟ وكيف أخوك ؟ فاذا قلت كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما ؟ فالعبارتان صحيحتان ، ولكل منهما موضع خاص ، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل

ويقولون فى مثل صدق وآمن المسلمون : أن الصحيح صدقوا وآمن المسلمون أو صدق وآمنوا المسلمون ، ولا يقبلون صدق وآمن المسلمون ، وهو عربى سائغ مقبول ، سمع من العرب فى مثل :

تعفق بالأرطى لها وأرادها

رجال فبذت نبلهم وكليب .

ولكن جمهور النحاة لا يقبلون هذا خشية أن يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وهو محال . ا ﻫ

لم يستدل المؤلف على أن النحاة أضاعوا العناية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة، بالتزامهم أصول فلسفتهم إلا بمسألة المفعول معه ، وإجازتهم النصب والعطف فى بعض أمثلته

ومن غريب الأمر أن ما أورده من اعتراض ليس من عنده ، وإنما هو من عند النحويين أنفسهم ، فقد اعترضوا بهذا الاعتراض ورأوا أنه لامعنى لجواز الأمرين ، العطف والنصب ، بل النظر إلى المعنى ، كما قال المؤلف، فأخذ المؤلف علمهم ، وطعنهم به ، وزعمهم جميعا مخطئين ، وكان الأنصاف فى العلم أن يحكى القولين عن النحاة ، وأن يرجح ما يريد ترجيحه ، لا أن يجعل النحويين على قول واحد ، هو المعيب عنده ، ويعمهم جميعا بسخطه ،

ونحن سنورد من كلام النحاة ما يدل على أنهم سبقوه وقرروا ما قرره ، أو

على الأقل فطنوا لما فطن له

قال الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل فى باب المفعول معه عند الكلام على جواز الأمرين الرفع والنصب :

واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب ، لأن النصب نص فى المعية ،والرفع لمطلق الجمع ، كما هو شأن الواو العاطفة، فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى؟ فالوجه أن يقال : ان قصدت المعية نصا ، فالنصب ، أو بقاء الاحتمال والأبهام فالرفع ، أو لم يقصد شئ جاز الأمران ، ولعل هذا الأخير محمل كلامهم ، اﻫ دماميني –

فأنت ترى أن الدماميني عاب على من يجوز الأمرين بالنظر الى اللفظ ولم ينظر الى المعنى ،وأوجب أن يجعل الكلام تابعا للمعنى فأن قصد النص على المعية وجب النصب ، وإن قصد عدم النص على المعية و بقاء الاحتمال فيها وفى عدمها وجب الرفع ، وإن لم يقصد شئ جاز الأمران اﻫ

وهذا هو ماذهب إليه المؤلف ، فأنت تراه قد أخذ منهم ، وباعهم ماأخذه منهم ، وغالى فى الثمن ،وأنكر أن يكون قد اشتراه ، وزعم أنهم لم يعرفوه ، وأنهم أجهل الناس به ،والمسألة أصلها للدماميني ، ونقلها عنه الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل .

ونلاحظ هنا شيئا يدل على خلق العلماء ، وكرمهم ، ونبلهم ، وهو أن الدماميني وهو صاحب الفكرة فى الاعتراض على النحاة ، لم يشأ أن يقطع بخطئهم بل التمس لهم العذر ، وحمل كلامهم على محمل صحيح، كما يفعل الكرام ، إذ يقيلون العثرات ، ولايخطئون ماوجدوا إلى الصواب سبيلا ، فحمل قولهم بجواز

الأمرين على الحالة التى لم يقصد فيها المتكلم شيئا من النص على المعية ، أو بقاء الاحتمال

والمؤلف وهو تابع للدماميني فى الفكرة ، لم يتابعه فى التماس وجه العذر بل قطع بخطئهم ، وأغفل ذلك الوجه الذى رآه صاحب الفكرة ، لحمل كلامهم على محمل صحيح ، تجاهله كأن لم يكن . وليته اقتصر على ذلك ، وجعل إضاعتهم العناية بمعانى الكلام مقصورة على هذه المسألة فى باب المفعول معه ، بل جعل ذلك حكما كليا ، وهذا مثال من جزئيات ذلك الحكم الكلى ـ وهذا تجن على النحاة ما بعده تجن ، ولقد كنا نحتمل له هذا التجنى لو كان هو صاحب الفكرة

ولى تخريج آخر أراه قريبا كنت أفهم به ماماثل هذا الموضع من كلام النحاة وسيأتى ذكره فى موضع آخر ، وهو أن معنى قولهم فى هذا وأمثاله : يجوز الأمران ، الرفع والنصب ، أنه لامانع لفظيا من الرفع والنصب ، فأنت فى سعة من أن تنص على المعية فتنصب إذ لامانع منه لفظا ، أو تريد بقاء الاحتمال فترفع إذ لامانع منه لفظا ، فكأنهم يقولون لك : لامانع لفظا من الرفع والنصب ، وأنت ومعناك

وأما قوله إن النحاة لايقبلون صدق وآمن المسلمون ، للعلة التى ذكرها . فأقول قد قبله الكسائى وقدر فى الأول ضميرا محذوفا للدلالة عليه ، وتمسك بالبيت الذى نقله المؤلف . تعفق بالأرطى . وقبله الفراء على أن العمل لهما ولا إضمار ، ولم يخش مانسبه المؤلف إلى النحاة من اجتماع مؤثرين على أثر واحد

والذين أبوا ذلك لهذه العلة من متأخرى النحاة لم يجعلوها مؤثرات ، بل كالمؤثرات ، وقد صرح بذلك الصبان فى حاشيته على الأشمونى فى باب الاشتغال ، فقال : وأورد عليه أى على الفراء أن العوامل كالمؤثرات ، فلا يجوز اجتماع عاملين

على معمول واحد ، إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو قائمان ، وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد ، وكل من الاسمين لايستقل برفع هذا الخبر ، فليتأمل اهـ

والغرض أن نبين أن بعض النحاة أجازه كالفراء والكسائى ، وأن من منعه واعترض على الفراء صرح بأن العوامل كالمؤثرات ، ففى مذاهب النحاة سعة فمن لم يعجبه مذهب فليعدل إلى مذهب آخر ، ولايعممهم بالطعن والتشهير

وحقيقة الأمر أن مثل صدق وآمن المسلمون ، إذا ارتبط المسلمون بصدق احتاج آمن إلى ما يرتبط به ، وإذا ارتبط بآمن احتاج صدق إلى ما يرتبط به من ضمير ، والعلامة التى جعلت للدلالة على الفاعلية لاتدل إلا على فاعلية واحدة لا على فاعليتين لفعلين ، لذلك منع جمهور النحاة مثل هذا ـ والفراء يرى أنه بمعونة المقام يمكن أن يفهم من مثل هذا ، الدلالة على فاعليتين ، إحداهما لصدق والثانية لآمن ، وإذا فهم الغرض فلا مانع من مثله

قال فى ص ٣٩ من كتاب إحياء النحو .

(٤) كثر الخلاف بينهم فى كل عامل يتصدون لبيانه ، فلا تقرأ بابا من أبواب النحو إلا وجدته قد بدئ بخصومة منكرة فى عامل هذا الباب ما هو ؟

(ا) فالمفعول ما عامل النصب فيه ؟

الفعل أو شبهه ، وهو رأى جمهور البصريين .

أو الفاعل وحده وهو رأى هشام الكوفى .

أو الفعل والفاعل وهو رأى الفراء .

أو معنى المفعولية وهو مذهب خلف .

ب وعامل المفعول معه ما هو ؟

ما تقدمه من فعل ونحوه ، وهو رأى الجمهور .

أو ناصبه الواو ، وهو رأى الجرجانى .

أو فعل مضمر بعد الواو ، وهو رأى الزجاج

أو الخلاف ، وهو رأى الكوفيين

ج واختلفوا فى عامل النصب للمفعول المطلق على ثلاثة عشر قولا : حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين وأشد جدا لهم هو فى العامل ما هو ، ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقل خلافهم وتقاربت آراؤهم . اه

هـذا الخلاف الذى نجـده هو لتعيين الشئ الذى تقوم به المعنى المقتضى للأعراب ، وسنذكر ذلك فى المفعول به لتقيس عليه غيره .

من قال ان العامل فى المفعول به الفعل أو شبهه يرى أنه هو الذى تقوم به المعنى المقتضى للأعراب ، ومن رأى أنه الفاعل فكذلك .

والذى رأى أنه الفعـل والفاعل رأى أنه لولا الفعل والفاعـل وارتباطهما بالمفعول به على جهة وقوع الفعل عليه ،لما قام به معنى المفعولية المقتضى لنصبه .

قال فى ص ٤٠ من احياء النحو .

ه إن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم أو لم تف نظريتهم بكل حاجاتهم فى الأعراب ، لأنهم بعد ما شرطوا أن يكون العامل متكلما به ، أو مقدرا فى الكلام اضطروا الى الاعتراف بالعامل المعنـوى ، فالبصريون يجعلون الرافع للمبتدأ هو الابتداء ، وهو عامل معنوى ، والكوفيون يثبتون عاملا معنويا آخر يسمونه الخلاف يجعلونه عامل النصب فى الظرف إذا كان خبرا ، نحو زيد عندك ، وفى الفعل المضارع

بعد فاء السببية أو وا والمعية . والأخفش يعد التبعية عاملا معنويا ، أما فى باب التمييز فقالوا إن الاسم نصب عن تمام الـكلام ولم يذكروا عاملا لفظيا ولا معنويا . فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة فى العـامل ، أو تنقصها عـلى الاقل ، وهى مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم وبحكم قواعدهم التى التزموا اه

زعم المؤلف أن النحاة أوجبوا أن يكون العامل لفظا فأن وجد فذاك وإلا فيقدر ، ثم اعـترض عليهم بالعوامل المعنوية ولا أدرى كيف يعترض عليهم بذلك ، والمذهب الرسمى هو الاعتراف بالعوامل المعنوية ، ألا تراهم فى الأعراب يقولون فى مثل محمد قائم : محمد مبتدأ مرفوع بالابتداء ـ والابتداء عامل معنوى ، على أن حذاق النحاة كابن جنى يرون أن العامل المعنوى أغلب ، والعوامل اللفظية مرجعها إلى عوامل معنوية وإنمـا قسموها إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية ، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفـع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم .

وقد نقلنا من كلام ابن جنى فيما سبق ما يدل على ذلك

توضيح وتسهيل

هذا الفصل الذى تقـدم فيه دقة وغموض ، أو قل فيه دقة تولد عنها شئ كثير من الغموض ، ونحن معاشر الأزهريين نحب الدقة ، ونكلف بها ، ونسرف فيها إسرافا ، وهذا الأسراف فى الدقة أضر بنا كما نفعنا ، فقد بغضنا إلى قوم لم يفهمونا ، وأتعبناهم فى الوصول إلينا ، وألقينا اليهم شغلا طويلا ، فهم إذا تحدثوا إلينا وجدوا منا ما يكد الخاطر ، وما يعرق منه الجبين ، وهؤلاء كانوا ينتظرون .

منا لذة ومتعة ، فإذا لم يجدوها وجدوا ذلك الضيق والتعب ملوا قراءتنا ، وأبغضوا التحدث إلينا

وهو قد حببنا إلى قوم آخرين راضوا أنفسهم على الدقة والبحث ، وهم يكرهون التفكير السطحي ، ولا يحبون من الأنتاج إلا ما كان ثقيل الوزن ، غالي القيمة .

وقد كنت أردت أن أكون واضحا مفهوما غير غامض ولا ملتو ، ولو تجاوزت في سبيل ذلك عن شيء من الدقة ، ولكن هذا البحث يستدعي كثيرا من الدقة ولا يفهم إلا مع هذا العمق ، فأردت أن أوفي البحث حقه من الدقة والعمق ، ولو أدى ذلك إلى شيء من الغموض ، وقصدي من ذلك أن أعود من يحب أن يعتاد الدقة والعمق ، لأني أرى الأمم لا تمتاز بفهم الروايات ومتابعة القصص ، وإنما تمتاز بفهم الغامض ، وإدراك البعيد ، وحل المستغلق ، وذلك لا يكون إلا بتعويد المرء على شيء من الصعاب ، ليمرن عقله على حل ما عاثلها

وكما أن المرء الرياضي لا يكون قويا على حمل الأثقال إلا بالتعود على حمل أحمال ثقيلة متدرجا في ذلك ، كذلك لا يكون عقله قادرا على حل الصعاب إلا إذا عود عقله على حل مسائل عويصة متدرجا في ذلك

فمن أعجبه منا ذلك التدبير الذي أردناه له ، وتلك الطريقة التي أخذناها لأنفسنا ولمن هم علينا مثل أنفسنا ، فليقرأ هذا البحث وليطل إنعام النظر فيه والتفهم له .

ومن ثقلت عليه هذه الطريقة فسنكتب له فصلا نذكر فيه الواضح البين ونبعد الخفي المشكل فنقول

إن المؤلف يريدنا أن نفهم أن النحاة اعتقدوا أن هذه العوامل من الأفعال والأسماء والحروف ، عوامل طبيعية ، للرفع والنصب والجر ، فهي التي رفعت ونصبت وجرت ، ولم يرتضوا أن يكون المتكلمون هم الذين رفعوا ونصبوا وجروا ، فيكونوا هم العاملين دون العوامل ، لأن المتكلم ليس حرا في إحداث الرفع والنصب والجر

وله على ذلك حجة ، وهي أنهم سموها عوامل ، وينسبون إليها العمل ، ويذكرون في أوائل الأبواب والفصول عامل المترجم له ، فيسألون عن عامل المفعول معه أهو الفعل وما في معناه ؟ أم الواو ؟ الخ

يريدنا المؤلف على ذلك ، ولا يبالي بما يلحق النحاة من فضيحة وعار النحاة إذن قوم بله ممرورون ، قد أصابهم عته أو بهم جنة ، يأتون إلى ألفاظ هي أعراض وينسبون إليها أنها هي التي رفعت ، وهي التي نصبت وهي التي جرت

ينكرون المشاهدة ، ويتركون ما يحسه كل منا إذ نحن المتكلمون فنحن الذين أحدثنا الكلام ، وأحدثنا حروفه وحركاته ، سواء أكانت في أواخر الكلمات أم في أواسطها أم في أوائلها

ينكرون هذا الظاهر الواضح البديهي ، وينسبون العمل إلى ما تقضي بديهة العقل أنه ليس له

وماذا يضيرنا نحن إذا نسبنا إلى النحاة ذلك ، ونسبنا إلى أنفسنا أننا هديناهم من ضلال ، وأخرجناهم من حيرة ، لقد درس النحاة النحو وألقوه إلى من بعدهم ، وتعاقبت على درسه الأجيال والقرون ، وقد وضعه النحاة باطلا ، وتدارس الناس هذا الباطل مدة ألف سنة ، ولم يتنبه أحد إلى ما فيه من ضعف ، ظلت الأجيال

والقرون تتدارسه وهم لا يفرقون بين جيـده ورديئه ، وحقه وباطله ، كل ذلك ليس فيه بأس عند كلية الآداب ، ما دامت كلية الآداب هى التى لها الفضل فى هداية الناس من هذا الضلال ، وإنقاذهم من هذه الحيرة

إن المعاهد التى ظلت تدرس النحو ولا تفطن لباطله طوال ألف سنة كالأزهر أو قرابة ستين سنة كدار العلوم ، لا تستحق البقاء ، وأن المعهد الذى فطن لباطله وهو وليد لأجدر بالبقاء

كل هذا وأمثاله لا يضير المؤلف ، ولا كلية الآداب ، بل ربما كان غرضا من أغراضه ، والكتاب ينطق لسان حاله بكل ما تقدم

ولكن ليسمح لنا المؤلف ألا نوافقه على ماقال لأنه لا يرضينا ، وهو لا يرضينا لأنه يخالف الحق ، وهو يخالف الحق لأن نصوص النحويين تنطق بخلافه

فها هو ذا ابن جنى وبيننا وبينه قرابة ألف سنة ، يقول أن الألفاظ لا تعمل وإنما المتكلم هو العامل

والرضى يقول : إن محدث المعانى ومحدث العلامات هو المتكلم ، بآلة هى ما يسميه النحاة عوامل ، ولذلك نسب العمل إليها

من حسن الحظ أن الحكم فى الخلاف الذى بيننا وبين المؤلف فى هذه المسألة لا يستطيع أحد فيه المكابرة ، لأن دليله ملزم ومفحم ، وهو من البداهة بحيث لا يستطيع أحد إنكاره ، وهو من القوة بحيث لا يقدر الخصم على الأفلات منه والخروج من مقتضاه ، وهو من البساطة بحيث لا يحتاج إلا إلى كلمتين اثنتين إحداهما تلخص الدعوى ، والثانية تلخص الرد

الدعوى : النحاة أبوا أن يكون المتكلم هو محـدث الأعراب ، وقالوا إن

محدثه هو العوامل

الرد : النحاة أبوا أن يكون ما يسمى عوامل هو محدث الأعراب ، وقالوا إن محدثه هو المتكلم ، إنما العوامل آلات أو عـلامات ، والنصوص التى نعتمد عليها فى كتب مطبوعة يتدارسها النـاس ، وقد نقلنا نصوصها ، وبينا مواضعها وأرقام الصحف التى نقلنا منها هذه النصوص ، ليرجع إليها من يريد اليقين ليس وراء هذه الحجة غاية فى الوضوح والجلاء ، وليس بعدها زيادة لمستزيد

إعجاب المؤلف بنقد نظرية العامل

لقد أعجب المؤلف بنقد نظرية العامل أيما إعجاب ، واغتبط بها كل الاغتباط ، وقد وقف فى آخر كتابه موقف الظافر المنتصر يقول

ومهما يكن استقبال الناس إياها ، ومهما يتجهموا لها ، أو يبشروا بها ، فلن يستطيع النحاة من بعـد أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السابقة ، « نظرية العامل » وقد بنيت عليها من قبل أصول النحو ، واستقرت قواعده ، وشغلت النحاة ألف عام أو يزيد ، وملأت مآت من الكتب النحوية ، خلافا وفلسفة وجدلا ، بل تمثلت لها فلسفة خاصة ، أفردت بالتأليف ، وتستطيع أن تقرأها فى كتاب أصول النحو وجدل الأعراب ، للأمام أبى بكر بن الأنبارى .

لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم فى النحو ، ولا سحرها لعقول النحاة ، ومن استمسك بها فسوف يحس مافيها من تهافت وهلهلة ، وستخذله نفسه حين يبحث عن العـامل فى مثل التحذير والأغراء ، أو الاختصاص والنداء ، ثم يرى أنه يبحث عن غير شئ

تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندى خير كثير ، وغاية تقصد

ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو فى طريقه الصحيحة ، بعد ما انحرف عنها آمادا ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية ، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ، ومزية فى التصوير .

لم أزل أضمر لنظرية العامل بقية من البحث ، تجمع أطرافها ، وتنظم أجزاءها وتحيط بنواحيها ، ولكنه كما تجمع آثار العاهل الظالم ، لتعد فى زاويتها من متحف تاريخى اهـ

وفى الحق أن نظرية العامل لو كانت عند النحاة كما ظنها المؤلف لكانت هذرا يجب حماية العلم منه ، وحمقا يجب أن يطهر العقل من التفكير بمثله ، فليس من جد القول أن نقول إن هذه الألفاظ لها قدرة على الرفع والنصب والجر ، لأنها ألفاظ ليست فيها هذه القدرة ، وليست لها هذه الطبيعة ، وليس من جد القول أيضا أن نقول إن المتكلم ليس هو موجد الحركات فى أواخر الكلم، من رفع ونصب وجروجزم ، ونحن نشاهد أنه هو الموجد لحروف الكلمة وهيئتها وحركاتها ، وليس من العقل أن نرى أن هذه الحركات الأعرابية اجتلبها العامل لالغرض ولاأثر لها فى المعنى، ولافى تصوير المفهوم،وأن نعتقد ان بحثنا عن العوامل وتقديرها ليس لتصحيح المعنى ، وإنما هو لتصحيح نظرية العامل ، والحرص على ما قرر من أنه لا عامل إلا هذه الكلمات ،فأن وجدت فذاك و إلا قدرناها كل ذلك هوس وتخليط ، وهذيان شر من هذيان المحموم

و إذا كانت نظرية العامل عند النحاة : هى ماذكر فمن الواجب الحتم أن نتخلص منها،وأن من يخلصنا منها يكون أمن الناس على هذا العالم العربى ، وعلى دارسى لغتهم

أما إذا كانت نظرية العامل عند النحاة ليست كذلك،وهى تتلخص فيما يأتى

إن حركات الأعراب دوال على معان تركيبية ، وأن هذه المعانى لاتدخلها إلا فى التركيب، وتعلق بعض الكلمات ببعض ، فالكلمة التى بارتباطها وجدت هذه المعانى تسمى عوامل فى الحركات ،لأنها أوجدت المعنى الذى استحقت به الكلمة الضمة أو الكسرة أو الفتحة، أو أن تسميتها عوامل لأنها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها ،وينصب إذا وجد بعضها ،ويجر إذا وجد بعضها ،وأنه لايكون معنى تركيبى إلا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداهما بالأخرى على جهة الأسناد ، وما بقى من كلمات إذا وجد يكون من متعلقات هاتين الكلمتين ، وأنه إذا لم يوجد ذلك قدر ليستقيم المعنى

وأنه ليس من قائل من النحاة أن العوامل مؤثرة دون المتكلم ، وأننا نقدر لتتم نظرية العامل دون التفات إلى المعنى ،نقول: أما إذا كانت نظرية العامل كذلك فهى أحق بالبقاء ، وستبقى ما بقيت اللغة العربية ، ومابقى علم العربية ، لأنها حق ، إذهى قانون من قوانين اللغة العربية ، لاميل فيه ولا اعوجاج .

ستجد هذه النظرية دائما سحرها ، وسيطرتها على العقول ، وستكون أبدا قوية لاتهافت فيها ، ولا هلهلة ، وسيلجأ المرء دائما إذا لم يجد أحد جزئى الكلام الذى يتم به الأسناد إلى تقديره ، مناسبا للمعنى الحاصل وسيفعل ذلك فى التحذير والأغراء ، وغير التحذير والأغراء ، ومن يفعل ذلك لاتخذله نفسه ،لأنه يبحث عن شئ يحتاج إليه المعنى ولايتم بدونه ــ أما من يرى أنه لاتقدير فى التحذير والأغراء ، فستخذله نفسه حين يعلم أن جزئى الأسناد لم يتما ، وأنه لابد من تقدير ليكمل جزءا الأسناد ، وستخذله نفسه حين يعلم أن هذا التقدير لاقتضاء المعنى إياه ، لالأيجاد العامل الذى حكم النحاة أنه لاعمل إلا له ، فإذا رأينا أثره ولم نجده

لجأنا إلى تقديره ، إذ لو كان الأمر كذلك لقدر النحاة أى عامل فى مثل إياك والأسد
كقبل أو داعب أو عانق ، إذ هذه كلها تصح أن تنصب الأسد ، فلو كان الغرض
من التقدير الأتيان بالعامل الذى كان أثره النصب ولم يكن المعنى هو الذى اقتضى
هذا التقدير ، لكان تقدير أحد ماذكرنا محرزاً للمقصود ، فلما رأيناهم يأبون تقدير
شئ مما ذكر ولا يقبلون إلا تقدير احذر ، وما فى معناها ، ولا يصح إلا ذاك ،
علمنا أن التقدير لأن المعنى اقتضاه .

سنقدر دائما ، وسيقدر الناس دائما فى مثل الكلاب على البقر ، أرسل ،
وماماثلها لأن المعنى اقتضاه ، وحاجة المعنى أولى الحاجات بالاستجابة إليها ،

— معانى الأعراب —

يرى المؤلف أن بينه و بين من تقدم من النحاة خلافا فى حركات الأعراب
فهم يرون أن هذه الحركات اجتلبها العامل ، وليست تدل على شئ من المعانى ،
فالأعراب حكم لفظى خالص يتبع لفظ العامل وأثره ، وليس فى علاماته إشارة
إلى معنى ، ولا أثر لها فى تصوير المفهوم

أما هو فيرى أن حركات الأعراب دالة على معان ، وأنه قد استكشف
أصلا عظيما ، وهو أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعانى ، وأنه رأى
أن الضمة علم الأسناد ، وأن الكسرة علم الأضافة ، وأما الفتحة فهى الحركة
الخفيفة عند العرب ، يلجؤن إليها إذا لم تكن بهم حاجة إلى أن يبينوا أن الكلمة
مسند إليها أو مضافة

ونحن ننقل لك من الكتاب ما يبين هذا الرأى

قال صاحب إحياء النحو فى ص ٢٢

« أصل الأعراب »

أكب النحاة على درس الأعراب وقواعده فوق ألف عام لا يعدلون به
شيئا ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغى أن يشغلهم دونه ، وألفوا فيه
الأسفار الطوال ، وأكثروا من الجدل والمناقشة فى تعليله وفلسفته ، حتى تركوا
نحو العربية أوسع الأنحاء أسفارا وتأليفا وفلسفة وجدلا ، فماذا بلغوا من كشف
سر الأعراب و بيان حقيقته ؟

أساس كل بحثهم فيه أن [الأعراب أثر يجلبه العامل] فكل حركة من
حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجئ تبعا لعامل فى الجملة — إن لم يكن مذكورا
ملفوظا فهو مقدر ملحوظ — و يطيلون فى شرح العامل وشرطه و وجه عمله حتى
تكاد تكون نظرية العامل عندهم هى النحو كله ، أليس النحو هو الأعراب :
والأعراب أثر العامل ؟ فلم يبق إذن للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل ليستقريها
ويبين مواضع عملها وشرط هذا العمل فذلك كل النحو

وقال فى صحيفة ٤١

على أن أكبر ما يعنينا فى نقد نظريتهم أنهم جعلوا الأعراب حكما لفظيا
خالصا يتبع لفظ العامل وأثره ، لم يروا فى علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرا فى
تصوير مفهوم أو إلقاء ظل على صورته . . . .

ونحن نحاول أن نبحث عن معانى هذه العلامات الأعرابية وعن أثرها فى
تصوير المعنى فأذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصما يقينا من اضطراب النحاة
وحكما يفصل فى خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل
حركة ما عاملها ولكن ما ذا تشير إليه من معنى

ومعانى هذه العلامات الأعرابية ستكون بحثنا فى الفصل التالى .

وقال فى صحيفة ٤٨

« معانى الأعراب »

فى مناقشتنا لرأى المستشرقين بينا أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعانى فأذا استهدينا بهذا الأصل ، ومن الحق أن نستهدى به ، وجب أن نرى فى هذه العلامات الأعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها فتجعل تلك الحركات دوال عليها

وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات و يحرصوا عليها ذلك الحرص كله وهى لا تعمل فى تصور المعنى شيئا ، وأنت تعلم أن العربية لغة الأيجاز وأن العرب كانوا يتخففون فى القول ماوجدوا السبيل ، يحذفون الكلمة إذا فهمت والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها كالتاء . علم التأنيث . يلحقونها بالوصف لتدل على تأنيث الموصوف مثل مؤمنة وصابرة ، فإذا كان الوصف خاصا بالمؤنث تركوها استغناء عنها كما فى : أيم ، وظئر ، ومرضع

وحركة الأعراب قد يعاملونها هذه المعاملة ، فلا يلتزمونها إذا أمن اللبس

قال ابن مالك

ورفع مفعول به لا يلتبس * ونصب فاعل أجز ولا تقس

قال ابن الطراوة من علماء الأندلس

بل هو مقيس ومنه فى القرآن الكريم (فتلقى آدم من ربه كلمات) فابن كثير وهو القارئ المكى من القراء السبعة ينصب آدم ويرفع كلمات وإذاً وجب أن ندرس علامات الأعراب على أنها دوال على معان ، وأن نبحث فى ثنايا

الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى فى تأليف الجملة و ربط الكلام وهو ما نراه

ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته فى ذلك جملة لنحسن تصوره معا ثم نأخذ فى تفصيله ومناقشته فى أبواب النحو باباً باباً .

فأما الضمة فأنها علم الأسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها

وأما الكسرة فأنها علم الأضافة و إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما فى كتاب محمد ، وكتاب لمحمد

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك فى بناء أو فى نوع من الإتباع

أما الفتحة فليست علامة إعراب . ولا دالة على شئ بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهى بمثابة السكون فى لغة العامة

فللأعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ، ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة ونظم الكلام

فهذا جوهر الرأى عندنا وخلاصة ما نسعى بعد فى تفصيله وتأييده ونستعين بالله

وقال فى صحيفة ١٩٤

ومهما يكن استقبال الناس إياها ، ومهما يتجهموا لها أو يبشروا بها فلن يستطيع النحاة من بعد أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السابقة (نظرية العامل) وقد بنيت عليها من قبل أصول النحو واستقرت قواعده وشغلت النحاة ألف عام

أو يزيد ، وملأت مئات من الكتب النحوية خلافا وفلسفة وجدلا ، بل تمثلت لها فلسفة خاصة أفردت بالتأليف تستطيع أن تقرأها فى كتابى [أصول النحو وجدل الأعراب] للأمام أبى بكر بن الأنبارى اه ماأردنا أن نستشهد به من كتاب إحياء النحو

المؤلف وضح طريقه وهو أن المتقدمين جعلوا الأعراب حكما لفظيا، وأن علاماته، لاتدل على معنى ، وأنه قد هدى إلى معان لعلامات الأعراب خفيت على النحويين وهذا عمل جليل وابتكار وإبداع لوتم له

مشايعة المؤلف على هذا الرأى ظلم عظيم للنحاة المتقدمين منهم والمتأخرين وأن من غمط النحاة حقهم، ومن ظلم تاريخ النحو ،أن ننسب إلى النحاة أنهم كانوا يرون أن علامات الأعراب لاتدل على معنى ، ولاتؤثر فى تصوير المفهوم ،وأننا إذا شايعنا المؤلف على هذه الفكرة رأى سكان الأقطار العربية ومن يأتون بعدنا أننا لم نفهم النحو ، وأن مصر تدرس النحو وتقرؤه فى كتب المتقدمين والمتأخرين ولاتفهم أقوالهم الواضحة ،فتعزو إليهم مالم يقولوه .تنتحل أقوالهم المكررة ومعانيهم التى لايخلو منها كتاب وتزعم أنهم أخطؤوها وأنها اهتدت اليها و وقعت عليها

وأنا أبادر الآن إلى بيان رأى النحاة فى علامات الأعراب وأقرر أنهم جميعا ـ لامستثنيا أحدا ـ يرون أن الحركات علامات على معان تركيبية،وأنهم قرروا أن الضمة علم الفاعلية ، وأن الفتحة علم المفعولية وأن الجر علم الأضافة ، وأنه لافرق بين ماذهب إليه الأستاذ من أن الحركات أعلام على معان، وماذهب إليه النحاة وأنا أؤكد للأستاذ المؤلف وللناس جميعا، أنه مامن نحوى واحد ذهب إلى أن الأعراب حكم لفظى خالص ، ليس فى علاماته إشارة إلى معنى ،ولا أثر فى تصوير

المفهوم ، و إنى أتحدى، وأنا أقصد ماأقول ، من يخالفنى أن يقيم الدليل على مايقول إن علماء النحو جميعا يرون الحركات دوال على معان ،وقد صرحوا به تصريحا جليا لاعذر معه لأنكاره ذلك عليهم، وقد أعادوا فيه وبدؤوا وأكثروا من القول فيه حتى عد من بديهات النحو،فكيف جاز للأستاذ المؤلف أن ينكر ذلك عليهم وأن يقرفهم بخلافه

أليسوا قد ذكروا فى سبب وضع النحو أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئا يقرأ [أن الله برئ من المشركين ورسوله] بالجر فقال معاذ الله أن يكون بريئا من رسوله اقرأ إن الله برئ من المشركين و رسوله بالرفع ، فالكلام واحد ولم يتغير فيه إلاحركة اللام ،فأذا حركت بالجر أدى إلى كفر ، و إذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا كفر فيه ، فهل كانوا يرون ذلك وهم يرون أن حركات الأعراب لا تدل على معنى ولا أثر لها فى تصوير المفهوم

أليسوا يذكرون أن أبا الأسود سألته ابنته ما أحسن السماء يا أبت برفع أحسن وجر السماء فقال نجومها ، فقالت لا أريد هذا إنما أتعجب من حسنها فقال ما هكذا تقولين قولى ما أحسن السماء بالنصب ، هل كانوا يحكون هذا و يتداولونه فى كتبهم ، وهم يرون أن الحركات لاتدل على معنى فى لغة العرب

أليسوا قد عرفوا العامل بأنه مابه يتقوم المعنى المقتضى للأعراب

أليس ما حكاه من قول ابن مالك

ورفع مفعول به لا يلتبس * ونصب فضلة أجز ولا تقس

كان كافيا لأن ينبهه إلى أنهم يعتقدون أن علامات الأعراب دوال على المعانى ، فالبيت معناه أن الرفع علامة الفاعلية ، والنصب علامة المفعولية،فأن كان

هناك موضع تميز فيه الفاعل عن المفعول بغير العلامة، فأعط كل واحد منهما علامة الآخر ما دام الأمر لايلتبس ، ككسر الزجاج الحجر فأنه معلوم هنا الكاسر من المكسور

أليسوا قد ذكروا أن الأصل فى الأسماء الأعراب ، وعللوا ذلك بأنها هى التى تتعاور عليها المعانى المقتضية للأعراب كالفاعلية والمفعولية الخ

أليسوا عند تفسير القرآن أو الشعر ،يعربونه أولا ثم ينزلون المعنى على حسب هذا الأعراب ،ويعربونه إعرابا آخر فينتظم نظاما آخر ثم ينزلون المعنى على حسب هذا النظم، وذلك كقوله [إنما يخشى الله من عباده العلماء] بالنصب والمعنى عليه أن الذين يخشون الله هم العلماء ، وعلى القراءة التى ترفع لفظ الجلالة وتنصب العلماء يكون المعنى لا يخشى الله أحدا إلا العلماء

إن النحو كله مبنى على أن حركات الأعراب دوال على معان تركيبية مقصودة من الكلام ، ومن لم يفهم هذا الأصل لم يقدر أن يفهم علم النحو ، ولا آراء المفسرين فى تفسيرهم ،ولا آراء علماء العربية فى تفسير الشواهد والقصائد من الشعر

فإذا لم يقنعكم هذا دليلا على أن علماء النحو يعتقدون أن علامات الأعراب دوال على معان ، فسنأخذ فى بيان أصرح وسننقل لكم من كلامهم ما هو واضح فيما نقول .قال الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل فى ص ٣٠ فى بحث المعرب والمبنى : « وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية ، لولا الأعراب لالتبست، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والأضافة فيما أحسن زيداً، وعلى الفعل كالنهى عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو لاتعن بالخطا وتمدح عمراً، ولما كان الاسم لا يغنى عنه فى

إفادة معانيه غيره ، كان الأعراب أصلا فيه ،بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه ، كأن يقال فى النهى عن كليهما ومدح عمرو وعن الأول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحا عمرا ، فكان إعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم ، هذا مااختاره فى التسهيل

وقال ابن يعيش فى شرح المفصل للزمخشرى فى ص ٧٢ من الجزء الاول والأعراب الأبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم ،لتعاقب العوامل فى أولها ، ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره ، لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الأعراب ، ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرا ، وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر .

فأن قيل فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر فى البيان على المرتبة، قيل هذا شئ قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الأعراب فيهما ، ولو ظهر الأعراب فيهما أو فى أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير .

وقال الزمخشرى فى المفصل ص ٧١

« القول فى وجوه إعراب الأسماء »

هى الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره وخبر أن وأخواتها ، ولا التى لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس ،فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب

وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب . المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ـ والحال والتميز والمستثنى المنصوب والخبر فى باب كان والاسم فى باب أن والمنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجر علمُ الأضافة ، أما التوابع فهى فى رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة

وقال ابن يعيش فى شرحه ص ٧٢

وجوه الأعراب . يريد بها أنواع إعراب الأسماء التى هى الرفع والنصب والجر ، لأنه لما كانت معانى المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة . وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا إليها كان الأعراب المضاف إليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه . . . .

وقوله [وكل واحد منها علم على معنى] يريد الرفع والنصب والجر ، كل واحد منها علم على معنى من معانى الاسم التى هى الفاعلية والمفعولية والأضافة ، ولولا إرادة جعل كل واحد منها علما على معنى من هذه المعانى ، لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها ، ثم قال فالرفع علم الفاعلية فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركته فى الأخبار عنه ، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الأعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الأعراب إنما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها لوقع لبس ، فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول به الذى يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا أو مفعولا اه

كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى صريح فى أن النحاة جعلوا الأعراب حكما

لفظيا خالصا ، ولم يروا فى علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرا فى تصوير المفهوم ، أنه صريح فى ذلك لا لبس فيه ، وكلام النحاة صريح لا لبس فيه أيضا فى أن الأعراب حكم معنوى وأنهم يرون أن الحركات دوال على معان و بينوا كل معنى وكل حركة تدل عليه ، والنحو كله مبنى على ذلك لا يمكن أن تفهم قواعده ولا أن تفهم اللغة العربية إلا على ذلك ، وهو من الوضوح بحيث لا يخفى على مبتدئ فى تعلم النحو بله الدارسين له والمتخصصين فيه

ليت شعرى ماذا نفهم فى هذا الموقف المحير ، موقف الأستاذ من نصوص المتقدمين فى هذه المسألة ؟ أنفهم أنه فاته وجه الصواب فيها ، وهو من وقف حياته على دراسة النحو ، ووقف سبع سنين من عمره كما يقول ، أو وقف مدة تلمذته وتدريسه كما يقول الدكتور طه حسين فى بحث هذه المسائل . والتنقيب عنها والاشتغال بها حتى لقد فقه دقائق النحو ودخائله ، فقها جعله يضطرب فى هذا العلم العويص الملتوى ، كما يضطرب الرجل فى بيت ألفه منذ نشأته وعرف زواياه وخفاياه فهو لا يخطو إلا عن علم ، ولا يتقدم إلا عن بصيرة ، وهو لا يتحدث بهذه المسائل التى كتبها حديث المدعى بغير دليل ، أو المتكثر بغير طائل ، ولكنه أمين دقيق لا يقول إلا عن علم ، ولا يرى إلا عن بصيرة ، دليله ملزم دائما ودليله معه دائما لأنه لا يحاول أن يقنعك إلا بعد أن يفرغ من إقناع نفسه وليس إقناعه نفسه بالشئ اليسير

وهبه قد خفى عليه الرأى فى هذه المسألة ، أخفى على الدكتور طه حسين أيضا وهو قد شاركه أكثر حياته فى بحث هذه المسائل ، كما يؤخذ من التصدير الذى صدر به الكتاب وقد قرأه له صاحبه مرة وقرأه له مؤلفه مرة ، وأعجب بما فيه وكتب

المقدمة ليسجل بها ما ملأ قلبه من حب لأبراهيم ، وما ملأ عقله من إعجاب بكتاب إبراهيم »

الحق أنهما أجل فى نظرى من أن يجهلا هذه المسألة ، وأعقل من أن تضل عنهما أمثال هذه الأمور الواضحة

أم أفهم أن المؤلف لم يخف عليه وجه الصواب فى هذه المسألة عند النحويين ولكنه نفسه عليهم وأغرم بالتجديد ، فحرمهم علمهم وتجاهل هذه النصوص التى تتكرر فى كل كتاب ، وراح يقول للناس « ألهذه العلامات الأعرابية معان تشير إليها فى القول ؟ أتصور شيئا مما فى نفس المتكلم ، وتؤدى به إلى ذهن السامع وما هى هذه المعانى ؟ ـ والعربية لغة القصد والأيجاز أتلتزم علامات الأعراب على غير فائدة فى المعنى ولا أثر فى تصويره ؟ لقد أطلت تتبع الكلام أبحث عن معان لهذه العلامات الأعرابية ولقد هدانى الله وله خالص الأخبات والشكر إلى شىء أراه قريبا واضحا وأبادر إليك الآن بتلخيصه ، الرفع علم الأسناد والجر علم الأضافة الخ . »

هو مغرم بالخلق والأبداع ، والخلق والأبداع سبيلهما عسيرة شائكة ، تحتاج الى الصبر الطويل والبحث المنظم ، وتحتاج بعد ذلك الى الطبع المواتى والفكر المنظم المنطق

أما سلب الموتى أكفانهم ، ولبسها والتزين بها امام النـاس ، والتزيد بما ليس له فهذا شىء لا يحتاج إلا الى جرأة والا الى ستر نصوصهم ، والدعوى العريضة بأنها له لتنفق على الناس وتنسب الى مدعيها ، نعم لاتحتاج الا الى ذلك ، أليس أكثر الناس اعجز من ان يزنوا الأمور كما هى ؟ أليس أكثر الناس

أجهل من أن يصلوا إلى حق ؟ أليس أكثر الناس البله وسريعى التصديق ؟

إنى حاولت نفسى على تهم ذلك ولكن منعنى أن الأستاذ ابراهيم حجة ثبت ، وهو كما يقول الدكتور طه حسين فى المقدمة « له أمانة فى الرأى والنقل جميعا لاتكاد تمضى فى الكتاب حتى تحسها قوية جلية كأقوى ماتكون الأمانة واجلاها ، و إذا أنت ترى المؤلف يحاسب نفسه أشد الحساب كلما خطر له رأى ، وكلما جرى قلمه بكلمة أبغض الناس للتزيد واشد الناس انصرافا عن هذا التهاون مع النفس ، الذى يبيح لكثير من الناس مالا يباح للعالم الخليق بهذا الوصف .. مافى الكتاب من صدق اللهجة صورة مافى صاحبه من صدق الخلق وما فى الكتاب من الدقة والأمانة صورة مافى صاحبه من الدقة والوفاء وما فى الكتاب من القصد والاعتدال ، صورة ما فى نفس صاحبه من التواضع الذى يكرم به الرجل و يملأ قلوب الذين يعرفونه حبا وا كبارا و وفاء »

على أن هذا البحث الشخصى لا يعنينا ، سواء علينا أكان هذا ، أم ذاك . إنما الذى يعنينا حقا أن ينصف شيوخ العربية وقد كاد يظلمهم بعض من تربوا فى حجورهم . وتثقفوا على أيديهم ، وشربوا من كؤوسهم المترعة ، وكرعوا من أنهارهم الزاخرة ، وأن يغير تاريخ علم العربية وقد كادت تطمسه الأهواء ، وتغطى عليه الأغراض ، فأن كنت قد بلغت بعض ذلك ، فجدود ساعفت ، وبحسبى أن أؤدى فى هذا الكتاب دينا فى عنق لقوم لم تن عقولهم عن الابتكار والتفكير ولم تنفك أقلامهم عن التدوين والتسطير ، ولم يتخلوا يوما عن القصد والاعتدال والأنصاف ، ثم راحوا وخلفوا هذه الثروة العلمية فى اللغة والدين

جمال ذى الأرض كانوا فى الحياة وهم

بعد الممات جمال الكتب والسير

تسرب الخطأ لبعض المتعلمين تقليدا المؤلف

لقد جازت آراء المؤلف على بعض الشادين فى علم النحو ، فصدقوا ما يقوله عن النحاة فى نظرية العامل من أنه هو الفاعل للحركة دون المتكلم ، وما يقوله عنهم فى معانى الحركات الأعرابية من أنها أثر لفظى يجلبه العامل لا دلالة لها على معنى ، ولا أثر لها فى تصوير المفهوم، وصدقوا ما انتحله منا كتشافه معانى الحركات. صدقوا تلك الآراء وهى جناية على النحو وعلى النحاة ، وعلى تاريخ علم العربية .

فقد كتب السيد عبد الهادى بكلية الآداب فصلا فى مجلة الرسالة فى العدد ٢٢٠ قال فيه

فاللغة العربية لغة معربة أى تتغير حركات الحرف الأخير من كلماتها تبعا لتغير التراكيب ، وهذه أهم ظاهرة تلفت النظر فى اللغة العربية ، وقد كان العرب شديدى العناية بالاعراب ، وكان حسهم به دقيقا يقظا ، وقد قالوا : اللحن هجنة على الشريف . وقال عبد الملك بن مروان : شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن. هذا شأن حركات الأعراب ومنزلتها فى اللغة العربيـة.

أما الحركات الأخرى التى ليست حركات إعراب ، وهى التى تكون فى اوائل الكلمات أو فى أوساطها ، فليست أقل شأنا فى العربية من حركات الأعراب فأنها أداة للتفريق بين المعانى المختلفة ، فهى تفرق بين اسم الفاعل والمفعول فى مثل مكرم ومكرم ، و بين فعل المعلوم وفعل المجهول فى مثل كتب وكتب و بين الفعل والمصدر فى مثل علم وعلم ، و بين الوصف والمصدر فى مثل فرح وفرح وحسن وحسن ، و بين المفرد والجمع فى مثل أسد وأسد ، وبين الفعل والفعل فى مثل قدم وقدم ، و بين معان أخرى كثيرة ، يتبينها الناظر فى مفردات اللغة العربية بسهولة وبكثرة عظيمتين.

من هذا نرى عناية اللغة العربية بالحركات على اختلاف أنواعها وحرصها على الدقة فيها حرصا شديدا

وقد حاول علماء النحو أن يعرفوا منشأ حركات الأعراب ، وفكروا فى ذلك طويلا وأنعموا النظر ودققوا الاحصاء ، فهداهم كل ذلك إلى أن حركات الاعراب ليست إلا نتيجة لعامل مذكور فى الجملة ، و إن لم يكن مذكورا فلابد من تقديره حتى يسلم العقل بوجود حركة الأعراب، لأنها عرض حادث لا بد له من محدث ومحال أن يوجد الحادث من غير محدث ، وقد أطالوا الـكلام فى العامل لأنه فى نظرهم سبب حركات الأعراب ، فجعلوا الأصل فى العمل للأفعال ، والأسماء تعمل حملا عليها ، و بعض الحروف يعمل حملا على الفعل ، وجعلوا بعض العوامل قويا و بعضها ضعيفا ، وعلى الجملة فقد وفوا العامل حقه من البحث والاحصاء ، وألفوا كتبا تجمع قواعد النحو تحت عنوان العوامل . وقد عشنا على هذه النظرية طوال هذه السنين حتى أحالها الزمن الى عقيدة ثابتة يؤمن بها الصغير والـكبير ، فأعطينا الـكلمات المختلفة قوة ترفع وتنصب وتجزم ، ولم نعط لأنفسنا هذه القوة ، ونحن الذين ننشئ الـكلمات ونغيرها ونبدلها ونحن الذين نرفع وننصب ونجزم .

وقد جاء المستشرقون وحاولوا أن يجدوا أصلا لحركات الاعراب ، فافترضوا أنها بقايا لزوائد كانت تلحق بالاسماء ، وقد انقرضت الزوائد و بقيت الحركات دالة عليها ، وهذا مجرد فرض لم تقم على صحته أدلة كافية باعتراف المستشرقين انفسهم

ثم جاء الأستاذ الجليل مؤلف (احياء النحو) ونظر فيما قرره النحاة فى منشأ حركات الأعراب وما انتهى إليه المستشرقون ، أطال النظر فيما سبقه من

الآراء والنظريات ، وأطال الاتصال بالعربية وأساليبها الصحيحة، فلم يرقه ماقرره أولئك ولا هؤلاء فى منشأ حركات الاعراب ، واهتدى بثاقب فكره إلى أن حركات الاعراب إنما هى إشارة إلى معنى خاص يقصده العربى حين يلتزم الفتحة أو الكسرة أو الضمة ، ولم يستقم عنده أن يكون الأعراب حكما لفظيا يتبع لفظ العامل دون أن تكون له إشارة إلى معنى خاص ، أو أثر فى تصوير المفهوم ، فما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها الحرص الشديد وهى لا تعمل فى تصوير المعنى شيئا ، ونحن نعلم أن العربية لغة الايجاز فالعرب يحذفون الكلمة إذا فهمت ، والجملة كذلك ، ويهملون مالا حاجة اليه رغبة فى الأيجاز كعلامة التأنيث فى الصفات الخاصة بالمؤنث ، كما فى أيم وظئر ومرضع ، فهل يعقل فى لغة هذا شأنها من الايجاز أن تلتزم حركات إعراب مختلفة دون أن تكون هذه الحركات دالة على معان مختلفة ، ترى فى اللغة العربية ظاهرة التعدد فى صيغ الكلمات والأدوات التى تؤدى وظيفة واحدة ، ولكن لكل واحدة معنى خاص تشير إليه كصيغ الجموع المختلفة ، كل صيغة لها دلالتها الخاصة ، والصيغ المختلفة للصفة المشبهة ، لكل صيغة دلالتها الخاصة ، وأدوات النفى لكل أداة معنى خاص فى النفى ، وأدوات الشرط المختلفة كذلك ، لا يعدل عن واحدة إلى الاخرى الاتبعا للمعنى ، وهكذا فى كل الظواهر التى نشاهدها من اللغة العربية ، وما علامات الأعراب الاظاهرة من هذه الظواهر الكثيرة ، تسير على منهاجها وتأخذ حكمها ، وتكون دالة على معان مختلفة ، وتتغير تبعا لتغير هذه المعانى ، فالذى يعدل بالعربى عن حركة من حركات الأعراب إلى الأخرى انما هو المعنى وليس عاملا من العوامل . ذلك ما ارتآه الاستاذ الجليل مؤلف (احياء النحو) فى حركات

الاعراب ، أشهد ويشهد معى كل منصف أنه فتح جديد فى فهم العربية . اه

لا ، لا أيها السادة لاتلصقوا بالنحاة هذا الجهل تبعا للمؤلف ، ولاترموهم بهذا القصور فما كان النحاة يرون الحركات الأعرابية مجردة عن المعانى ، وما اعتقدوا فيها أنها أثر لفظى يجلبه العامل لا غير ، بل كانوا يرون أنها دوال على معان ، وما نحلتموه المؤلف تبعا له من اكتشافه معانى للحركات هو قديم مسطور ، وهو بعينه مذهب النحاة .

لقد كان بعض أصدقائى من الأزهريين يهونون من شأن الكتاب ويرون أن ما عانيه من نقده قليل الجدوى والفائدة ، وأن هذا الكتاب أقل من أن أعنى بالرد عليه ، وتفنيد آرائه ، ولعل ما نقلته مما يدل على أن خطأ الكتاب سرى لبعض المتعلمين ، وأنهم اعتقدوا ما فيه من دعاوى وآراء كفيل بأن ينصر ما رأيته من وجوب نقد هذا الكتاب ، وهل يسع العالم إذا رأى الأمور تحولت عن مواضعها والآراء قد زاغت ، والأفهام قد ضلت إلا أن يرد الأمور فى نصابها ، ويهدى الناس من حيرة ، وينقذهم من باطل ، ويأخذ بحجزاتهم لئلا يتهافتوا فى الضلال

ـ الخلاف فى معانى الحركات ـ

الآن علمنا أنه لا خلاف بين النحويين وبين المؤلف فى أن الحركات لها دلالة على المعانى ، ولها أثر فى تصوير المفهوم ، وأنه لا واحد منهم يقول بخلاف ذلك إنما الخلاف بينهما فى موضع وهو

أن المؤلف يرى الفتحة ليست علامة لشئ ، بل هى الحركة المستخفة التى يلجؤون إليها عندمالا يريدون الدلالة على معنى الاسناد ، ولا على معنى الأضافة ، أما النحاة فيرون أنها علم المفعولية وما ألحق بها

ونحن سنناقش المؤلف فيما خالف فيه النحاة ، ونبين أن ما ذهبوا إليه أرجح عند النظر مما ذهب إليه

ونحب أن نجيب هنا عن سؤال ربما واجهنا به القارئ وهو كيف تقول : إنه لا خلاف بين المؤلف والنحاة إلا فيما تدل عليه الفتحة ، مع أن بينهما خلافا آخر وهو ما تدل عليه الضمة ، فالمؤلف يرى أنها علامة الأسناد والنحاة يرون أنها علم الفاعلية وما ألحق بها

ونجيب أن المؤلف حق فى هذه المسأله ، وهى كون الرفع علم الأسناد ، له سلف من النحاة ،قد قالوا بهذا القول إلا أنهم خالفوا فى اللفظ والتعبير والمؤدى واحد ، وذلك أن الرضى شارح الكافية ذهب إلى ان الرفع علم كون الكلمة عمدة فى الكلام ، والنصب علم كون الكلمة فضلة ، والعمدة هو ما كان أحد ركنى الأسناد ، والفضلة ما ليس أحد ركنى الأسناد ، فيشمل العمدة المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه .

ويشمل الفضلة المفاعيل والحال والتميز والمستثنى

فقول الرضى علم كون الكلمة عمدة مساو لقول المؤلف علم الأسناد ، إلا أن المؤلف أراد بعض ما تدل عليه الكلمة وهو كون الكلمة مسندا إليها ولم يرد الشق الآخر وهو كون الكلمة مسندة مع أن كلة الأسناد شاملة للمعنيين إذ المعنى أن الرفع فى الكلمة علم الأسناد فيها ، والأسناد فيها إما كونها مسندة أو مسندا إليها والمؤلف أراد الشق الثانى

إنما الخلاف بين المؤلف والرضى ومن وافق الرضى من النحويين المتقدمين فى التعليل لما خرج عن هذا الحكم أى ما كان مسندا إليه ونصب ، أو ما كان

مسندا ونصب ، فالمؤلف ذهب إلى علل سنبين أنها لا تقوى قوة العلل التى ذهب إليها الرضى.

الرضى لما جعل الرفع علم كون الكلمة عمدة فى الكلام ، والعمدة الكلمة المتحدث بها أو المتحدث عنها ، ورد عليه اسم إن فأنه عمدة وهو منصوب ، وورد عليه اسم لا فأنه عمدة وهو منصوب ، وورد عليه خبر كان واخواتها فأنه عمدة ، وهو منصوب

والمؤلف لما جعل الرفع علم كون الكلمة متحدثا عنها ، ورد عليهما ورد على الرضى من اسم إن وأخواتها ، واسم لا فأنها متحدث عنها وهى منصوبة ، فكان لابد من أن يجيبا عن ذلك ، وإلا انخرمت القاعدة

فأما المؤلف فقد أجاب عن اسم إن بأنه كثر مجيئ الضمير بعد أن .والأداة إذا دخلت على الضمير مال حس العرب اللغوى الى أن يصلوا بينهما ، فاستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب، لأن ضمير الرفع لا يوصل الا بالفعل ، فلما كثر مجيء ضمير النصب بعدها ، توهموا أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا على التوهم،مثل ما زيد قائما ولا قاعد ،جروا قاعد على توهم أن المعطوف عليه جر بالباء لأنه يغلب أن يجر بالباء

ويرد هذا من وجهين أولهما أنه لو كان الموضع لضمير الرفع وناب عنه ضمير النصب لسمع ضمير الرفع ولو قليلا بعدها ، مع أنه لم يسمع بعدها إلا ضمير النصب ، فلم يقولوا إن أنتم كما قالوا لولا أنت ولو لاك

ثانيهما : أن الأعراب على التوهم يأتى قليلا ويكون الأعراب على الأصل كثيرا أما هنا فالقليل الأعراب على الأصل ،فلم يسمع مرفوعا إلا نادرا

وأما النصب فهو الكثير الغالب

وأما اسم لا فذهب إلى أنه إن كان مرفوعا فهو متحدث عنه ، وإن كان منصوبا فليس متحدثا عنه ، لأنه ليس معه خبر ولا شئ متحدث به تقول لا ضير ولا بأس ولا فوت فيتم الكلام . قال والذى عوص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرا ، أو فعلا وفاعلا ، ولم يعرفوا الجملة الناقصة . وقد كرر المؤلف هذا القول فى مواضع ، وهذا مصادمة لبديهة العقل ، فإن كون الجملة تحتاج إلى مسند ومسند إليه أمر عقلى ، فانه إذا كان مفرد فقط لم يكن معنى تركيبى ، وإذا كان معنى تركيبى فتحدثنا عن شئ ، فلابد من متحدث به ومتحدث عنه ، غاية ما هنالك أن أحد جزئى الجملة قد يكون محذوفا ولكنه يكون ملاحظا يدلك على ذلك أنك لو قلت محمد وسكت لم يفد معنى ، ولو قلت قائم وسكت لم يفد معنى إلا أن تقدر له مبتدأ وكذلك اذا قلت لارجل ولم تقدر خبرا كان لغوا من القول

فكما أن الأثبات يحتاج إلى مثبت ومثبت له ، كذلك النفى يحتاج إلى منفى ومنفى عنه ، وقولهم إن لا لنفى الجنس ليس على ظاهره ، لأن النفى لا يتعلق بالمفردات وإنما هو لنفى الخبر عن الجنس

واستوح وجدانك إذا قلت لارجل ولم تقدر خبرا ، فانك لا تفهم منها معنى تركيبيا وما تتوهمه من معنى فهو بملاحظة تقدير خبر ، وظنه (فى ذلك الكتاب لا ريب فيه) أن بعض القراء وقف على لاريب وتم الكلام بدون تقدير ، ليس صحيحا إذ لا يتم الكلام ولا يفهم له معنى إلا بتقدير خبر ، ومعنى لا ريب نفى الريب فيبقى أن يقال فيما ذا

وإذا كان يريد أن المعنى لا ريب باطلاق وأنه نفى الريب ، لم يستقم هذا إلا بتقدير خبر ، أى لا ريب فى الدنيا أو فى الوجود ، وهو بعد كذب . لأن الريب أى الشك واقع كثيرا فى الوجود فكيف ينفى عنه ولا يستقيم الكلام إلا بنفى الريب عن شىء خاص

وقد ورد عليه المنادى أيضا فهو مرفوع فى بعض أحواله ، وليس متحدثا عنه فزعم أن المنادى قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا إذا نصب . وهب هذا صحيحا فلم ضم المنادى فى قوله يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة وليس هنا خوف من التباس الأضافة ، لأن اتصاله بالهاء يمنع مد الصوت بأى فلا يتوهم إضافته إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا .

﴿لماذا نصبت العرب فى بعض المواضع ما حقه الرفع من مسند ومسند اليه﴾

لقد كنت عند بحث هذا الموضع هديت إلى علة لنصب ما نصب من مسند ومسند إليه قد كان حقهما الرفع ، هذه العلة هى نوع من المشابهة ، فأن وأخواتها أشبهن الفعل ، والاسم الواقع بعدهن أشبه الاسم المفعول به الواقع بعد الفعل ، فقولنا إن زيدا قائم ـ أشبه ـ أؤكد زيدا ـ ونحن فى الشتاء ولكن الحر شديد ـ أشبه ـ أستدرك الحر ـ وليت الشباب يعود ـ أشبه ـ أتمنى الشباب ـ ولعل رحمة الله قريب ـ أشبه ـ أتوقع رحمة الله ـ وكأن زيداً أسد ـ أشبه ـ أشبه زيداً

أشبهت هذه الأمثلة تلك الأمثلة فى المعنى إذ المعنى واحد ، وأشبهت هذه الحروف تلك الأفعال فى اللفظ إذ هذه الحروف منها ثلاثية ، ومنها رباعية ، ومنها خماسية ، فأشبهت الفعل الثلاثى والرباعى والخماسى لفظا

وإذا أشبه الشئ الشئ ، مال الحس اللغوى إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه ، إما قصداً

وإما من غير قصد ، وإنى أرجح أن يكون من غير قصد

فالعرب قد تواضعوا على رفع المسند إليه ، وأخذوا بذلك أنفسهم ولكن لما أشبه إن زيداً قائم ، أؤكد زيداً لفظا ومعنى،مالوا إلى إعطائه حكمه من غير قصد منهم ، بل إن حسهم اللغوى الذى اعتاد كثيراً أؤكد كذا ، وأشبه عمرا ، وأستدرك خالدا ، وأتمنى ما لا ، وأترجى رحمة، مال أن يجعل ما بعد أن من مسند إليه مثل ما بعد هذه الأفعال ، للمشابهة التى ذكرناها ، يكون منهم ذلك لجر الطبع إليه ، واعتياد الحس عليه ، بدون شعور ولا تعمل

وهذا يوافق طبيعة العربى الفطرية التى ما كانت ترجع إلى قوانين مكتوبة ولا إلى أصول محررة ، فالمسألة مرجعها إلى الحس اللغوى ، والحس قد يعطى الشبيه أحكام شبيهه ، ولا يقال لم لم يعكسوا فيعطوا الفعل وما بعده حكم إن وما بعدها للمشابهة ، لأنا نقول : مرجع ذلك إلى اعتياد الحس الفعل وما بعده أكثر من اعتياده إن وما بعدها

وكذلك القول فى كان وأخواتها ، فانه لما أشبه كان وما بعدها من اسمين ، الفعل وفاعله والحال أو المفعول به ، نصبوا الخبر تشبيها بالمفعول به أو الحال ، فكان زيد قائما مشابهة لجاء محمد قائما ، والحس اللغوى مال إلى إعطاء النظير حكم نظيره ، والشبيه حكم شبيهه ،

ويدلك على ذلك أنهم لم يعكسوا فيرفعوا ما بعد إن ، وينصبوا ما بعد كان لأن إن وما بعدها تشبه أوكد زيداً ،وكان وما بعدها من اسمين تشبه مات زيد شابا مثلا .

وعلى هذا ينبغى أن يفهم كثير مما جاء عن العرب من الجر بالمجاورة ،والاعراب

على التوهم ، وماماثل ذلك ، فأن قولهم هذا جحر ضب خرب ،لما جرى حسهم اللغوى على أن يجعلوا الصفة بجانب الموصوف ويجرونها كأجرائه ، مال حسهم اللغوى إلى جر خرب ، وإن لم يكن صفة لضب ، بل هو صفة لجحر المرفوع

وعلى ذلك قولهم

اجدك لن ترى بثعيلبات   ولا جدان ناجية زمولا

ولا متدارك والشمس طفل   ببعض تواسع الوادى حمولا

قال ـ ولا متدارك ـ بالجر وليس قبلها مجرور يعطف عليه ، لأن ما قبلها فى معنى ـ لست براء ـ فقال بعدها ـ ولا متدارك ـ كأنه قال ـ لست براء ـ

وهذا يفسر لنا العطف على اسم إن قليلا بالرفع مثل قوله [ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون] وذلك لما يلمحونه من ان اسم إن متحدث عنه

كنت معجبا بهذا الكشف مغتبطا به ، لأنه منطبق على سذاجة العرب الفطرية وعدم اعتمادهم على قوانين مكتوبة ، بل على حسهم اللغوى ، وفطرتهم الكلامية التى تتبع النهج الواسع الذى اعتادته ، والمهيع الغالب الذى سلكته

وهو موافق للنهج الطبيعى فى تدرج اللغة ، وكلما كان التعليل محرزاً لهذين كان أقرب الى القبول ، وأبعد من التكلف

هذا التعليل كنت معجبا به ، وأرى أننى لم أهتد اليه إلا من أجل تقدم العلوم النفسية ، والبحث فى تطور اللغات ، ومنشئها ، ولكن ما أشد ما كانت دهشتى عندما رأيت الرضى فى شرحه على الكافية ، قد لمح اليه ، وعول فى التعليل عليه ، ولأكون عادلا فى حكمى يجب أن أنبه هنا إلى أن ماقرره الرضى دخل فيه شئ من الصنعة النحوية ، التى تبعده عن التعليل الفطرى الموافق لحالة

السذاجة والبداوة، ولعل مرجع هذا إلى أحد أمرين، إما أنه نقل عن قوم متقدمين من النحاة، والشيء كلما تكرر نقله، بعد عن وضعه الأصلى، وإما لأن الرضى كان كابن جنى يعتقد أن واضعى اللغة العربية كانوا على درجة عالية من العلم والذكاء فهم يريدون كل العلل التى رأوها، وكانوا عارفين بما كشفه النحويون بعد البحث الطويل.

وسأنقل للقارئ كلام الرضى فى هذا الموضوع

قال فى ص ٣٤٥ من الجزء الثانى

(الحروف المشبهة بالفعل إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى أن، فهى بعكسها، وتلحقها ما فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على الأفعال) إنما سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل، بخلاف ما، لأنها تشبه ليس الذى هو فعل ناقص غير متصرف. وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدى وأيضا ما الحجازية تشبه ليس معنى، لا لفظا، وهذه تشبه الأفعال المتعدية معنى كما يجيء، ولفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا، وأما فتحة أواخرها فان لم نقل إنها لمشابهتها للأفعال، بل قلنا هى لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر والياء فى ليت، فهى جهة أخرى، بها تشابه الماضى، فتعمل عمل الأفعال، وإن قلنا إنها لمشابهة الفعل، فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنها تكون إذن بسبب المشابهة المتقدمة، فما أعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة، وكذلك نون الوقاية، إن قلنا إنها لحفظ فتحها فقط، كما تحفظ سكون من وعن فهى من جهات المشابهة، وإذا قلنا هى لأجل المشابهة فلا، فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظا بما ذكرنا

كان مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة ما الحجازية، فجعل عملها أقوى بأن قدم منصوبها على مرفوعها، وذلك لأن عمل الفعل الطبيعى أن يرفع، ثم ينصب، فمكسه عمل غير طبيعى، فهو تصرف فى العمل، (وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا إلى الفرق بينها وبين الأفعال التى هى أصلها من أول الأمر، وتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان فى ما الحجازية، ولم يقدم منصوبها فالعلة هى الأولى،) (ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث إن فى إن وأن معنى حققت وأكدت وفى كأن معنى شبهت الخ. اهـ

ـ درس أسباب الغلط فى النحو والعمل على ملافاتها ـ

مما لاشك فيه أن النحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها عملت الحركات دون المتكلم، فأنه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة حروفها وحركاتها بما فيها حركة الآخر، وأنهم إذا كانوا قد صرحوا بما يفيد أنها عاملة كقول ابن مالك:

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر * تنصبه ككان سيدا عمر

وقوله لإن أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما لكان من عمل

وقوله عمل أن اجعل للا فى نكرة * مفردة جاءتك أو مكررة

فقد صرحوا أيضا بأن المتكلم هو الفاعل كقوله أيضا

وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

وقوله إياك والشر ونحوه نصب * محذر بما استتاره وجب

فأضاف عمل النصب لبعض العرب، وهم من تكلموا بذلك فى البيت الأول وأضاف عمل النصب فى البيت الثانى للمحذر، وهو المتكلم،

وإنما نسبوا إليها العمل فى بعض ما يتكلمون به ، لأن لها علاقة بالعمل ومعرفة هذه العلاقة تتبين مما يأتى :

تواضع العرب على أن يميزوا الفاعل وما ألحق به فى الكلام بالرفع، والمفعول وما ألحق به بالنصب ، والمضاف بالجر ، فالفاعلية موجبة للرفع ، فاذا رفع المتكلم إجابة لما تطلب صح أن ينسب العمل إليها كقولهم: قطع يد السارق آية السرقة ، وقولهم : قتل القاتل شرع الاسلام ، وقولهم: صلب فلانا الخارجى آية المحاربة

والذى أحدث هذه الفاعلية فى الكلمة هو ما تقدمها من فعل ، إذ لولاه لما حدثت ، أو الذى أحدثها هو المتكلم بسبب الفعل فصح أن ينسب العمل للفعل لذلك أى لأنه موجد الموجد ، أو لأنه آلة فى العمل .

هذا كله مفهوم مما سبق ، وإنما أعدناه لنرتب عليه هذا السؤال : لم أكثر النحاة من نسبة العمل إلى الفعل وما أشبهه ، وحرف الجر ، ولم يكثر منهم أن يسموا الفاعلية والمفعولية عوامل مثل كثرة الأول مع أن الفاعلية أقرب أن ينسب إليها العمل ، لأنها أقرب فى المرتبة من الفعل ، كما ظهر من الشرح ؟

قيل يشبه هذا ماقاله علماء أصول الفقه فى علة القياس ، من أن العلة إذا كانت خفية، أو غير منضبطة، نيط الحكم بوصف ظاهر منضبط، كالترخص فى السفر بالفطر، علته فى الحقيقة المشقة ، ولكنها لما كانت غير منضبطة نيط الحكم بالسفر والقصاص، علته القتل العمد العدوان ، ولكنه لما كان خفيا نيط بالقتل بالمحدد وكنقل الملك فى العقود علته الرضاء ولكنه لما كان خفيا نيط الحكم بصيغة العقد

كذلك هنا لما كانت الفاعلية أمرا خفيا ، نيط الحكم بملازمها وهو الفعل أو شبهه ، لما أنه أظهر منها فى الكلام ، وكذلك القول فى المفعولية والأضافة لما

كانتا خفيتين نيط الحكم بالأمر الظاهر ، وهو الفعل ، وحرف الجر ، والمضاف وكنت أخال هذا فى التعليم طريقة مثلى ، إذ العلة الحقيقية معروفة ، والفعل وحرف الجر والمضاف أمور ملازمة نيط الحكم بها لظهورها . ولكننى لما رأيته قد نشأ عنه هذا الاشتباه عند بعض الأساتذة الذين قطعوا عمرهم فى بحث النحو تعلما وتعليما وعند من تزعموا الحركة الأدبية فى مصر، فقالوا النحاة يرون أن الأفعال والحروف والأسماء هى العوامل فى الأعراب ، دون المتكلم ، وأن الحركات جاء بها العامل ، ولا دلالة لها على معنى ، ولا أثر لها فى تصوير المفهوم ، وأنه لا صلة بين المعنى والأعراب

وإذا كان هذا شأن عمداء الأدب ، فماذا يكون شأن المبتدئين من تلاميذ المدارس وتلاميذ الأزهر ، لعمرى لقد فكرت فى هذا الأمر طويلا وعلمت أن علة هذا الاشتباه هو عدول النحاة عن التصريح بالعلة الحقيقية إلى ماهو ملازم لها فى كثير من المواضع ، فتركوا ذكر الفاعلية ، والمفعولية ، والأضافة ، وذكروا الأفعال والحروف والمضاف، وإذا كانوا قد آثروا ذلك لما ذكرناه من أن ماسموه عوامل أمور ظاهرة منضبطة، دون الفاعلية والمفعولية والأضافة ، فانها أمور خفية فإنه قد نشأ عنه هذا الغلط ، وفهم المسائل على غير حقها ، والخطأ فى صلب النحو وعموده الذى عليه يبنى ، وقد وقع هذا الخطأ عند هؤلاء الجلة والسادة فما بالك بمن هم دونهم بطبقات بعضها تحت بعض ؟ هذا أمر يوجب العناية والتفكير ، إن النحاة حقا مرادهم ماذكرت ، ولكن هذا التجوز فى التعبير أو العدول عن العلة الحقيقية إلى مايلازمها ، حور النحو فى أذهان المتعلمين إلى ماترى مما يترجم عنه كتاب إحياء النحو دعونا من القلة التى فهمت النحو على

حقيقته لأننا نعنى بالكثرة، وهذه الكثرة ينبغى أن نعنى بها لكثرتها ، فينبغى أن تكون مقياساً ، وتوضع العلوم على مثال هذا المقياس

نحن لانتردد لحظة فى أن نختار مالايدعو إلى اشتباه وغلط على مايدعو إليهما ، إنهم قد نسبوا العمل اليها إما لضرب من التوسع،وإما لأنهم آثروا الأمر الظاهر المنضبط على ماهو خفى ، والعلة الحقيقية عندهم هى ذلك الأمر الخفى الذى هو الفاعلية والمفعولية والأضافة

الاختيار فى المسألة واضح لاشبهة فيه ، لأن الاتفاق على أن الرفع لأمر معنوى وهو الفاعلية أو العمدية ، والنصب للمفعولية أو الفضلة والجر للأضافة ، إنما الخلاف هل نتجوز فى التعبير فى بعض المواضع ، ونجعل العلة ماله دخل فى إيجاد العلة وهو الفعل والحرف والمضاف ؟أو نسمى علة مالازم العلة من أمر ظاهر منضبط ؟ ؛ لقد رأينا آثار هذا التجوز السيئة ، أو آثار العدول عن العلة إلى مالازمها من أمر ظاهر منضبط،وهى أنها أوقعت الغلط فى فهم حقيقة النحو،والدعامة التى يبتنى عليها النحو ، والتى إن فهمت على غير وجهها فهم النحو على غير وجهه

إن نسبة العمل إلى هذه العوامل قد أوقع فى ظن البعض أنها عوامل حقيقية دون المتكلم ، وهذا له مضار بعيدة الأثر فى فهم النحو

١ أنه مخالف للواقع إذ المتكلم هو محدث هذه الحركات لا هذه العوامل

٢ أنه يخالف التفكير الطبيعى عند التكلم باللغة العربية ، ومراعاة قوانينها التى ضبطت ، و رسومها التى رسمت ، هذا التفكير الذى نظن أن العربى كان يفكر به عند تكلمه بلغته ، فنحن نظن أنه ماكان يراعى أن يرفع هذا لأن الفعل رفعه ، ولا أن يجر ذاك لأن الحرف جره ، ولا أن ينصب ذلك لأن الفعل أو شبهه

نصبه ، بل كان يراعى أنه هو يرفع لأن الفاعلية توجب الرفع ، و ينصب لأن المفعولية توجب النصب ، و يجر لأن الأضافة توجب الجر. على ماتواضعوا عليه فيما بينهم لغرض الأبانة عن المعانى

و إنما قلنا إنها التفكير الطبيعى الذى يفكر به المرء والذى كان يفكر به العربى عند مراعاة قوانين اللغة العربية لأن الصلة بين المعنى واللفظ هى مدار التفكير عند مراعاة المتكلم قوانين الكلام فى سائر الأغراض ، فهو يأتى بياء النسب و يقول ــ مصرى ــ لأن غرضه المنسوب لا المنسوب إليه،وهو يأتى بعلامة التثنية و يقول ــ رجلان لأن غرضه المثنى لا المفرد،لا الجمع، وهو يأتى بعلامة الجمع فيقول ــ مسلمون ومسلمات لأن غرضه أن يدل على جمع مذكر أو مؤنث، وهو لأنه يريد المؤنثة يقول مسلمة ومؤمنة ــ فيأتى بعلامة التأنيث ، وهو يقول ــ مكرِم ــ بكسر الراء لأنه يريد من كان منه الأكرام ؛ و يقول ــ مكرَم ــ بفتحها لأنه يريد من وقع عليه الأكرام ــ أنه يفعل كل ذلك للعلاقة التى يعلمها بين اللفظ والمعنى.كما يقول محمد وعلى وجاء لأنه يريد معانى هذه الكلمات

و بالجملة يأتى بالتاء فى نحو مسلمة لأنه يريد الدلالة على المؤنثة، و يأتى بالألف والنون فى نحو مسلمان لأنه يريد الدلالة على اثنين،فكذلك يأتى بالرفع لأنه يريد الدلالة على أنه فاعل، و يأتى بالنصب فى الكلمة لأنه يريد الدلالة على أن مسماها وقع عليه الفعل ، وهكذا

٣ أنه إذا وقع عند المتعلمين أن الربط إنما هو بين هذه الألفاظ التى هى العوامل و بين حركات الأعراب ، صعب عليهم النحو ، وصعبت عليهم اللغة العربية ، وكان عسيرا عليهم أن يأتوا بالعلامات الأعرابية فى مواضيعها التى

تستحقها ،ولـكن إذا كان الربط بين هذه العلامات إنما هو بينها و بين هذه المعانى الثلاثة التى ذكرناها ، سهلت عليهم اللغة العربية ، وكان يسيرا عليهم أن يضعوا العلامات فى مواضعها ولا يخطئون

نحن لا نشك لحظة فى أن النحاة اعتقدوا الربط بين العلامات الأعرابية والمعانى واعتقدوا أن العرب كما وضعوا السماء لما علا ، والشمس للكوكب النهارى المضىء وضعوا الرفع فى أواخر الكلام للدلالة على معنى هو الفاعليـة ، أو المبتدأ أو كونه الـكلمة الرئيسة فى الجملة ووضعوا النصب للدلالة عـلى معنى المفعولية أو كون الـكلمة ليست هى الرئيسة فى الجملة ، ووضعوا الجر للدلالة على معنى الاضافة — وإنما ربطوا بين العلامات وما سموه عوامل ، إما لأنهم أحبوا أن يكون الربط بين هذه الحركات وما لازم العلة لخفاء العلة ، وظهور هذه العلامات ، وإما لأنهم رأوا العلة إنما تحدثها هذه العوامل فربطوا بين آثار العلة وما أحدث العلة ،أو لغير ذلك مما بيناه آنفا — لا نشك فى ذلك كله،ولا نشك أيضا فى أنهم كثيراً مايصرحون بما هو قصدهم مما يوافق الواقع من أن المتكلم هو محدث هذه الحركات بآلة هى هذه العوامل كقول ابن مالك

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعنى رأى خال علمت وجدا
وهب تعلم والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

لا نشك فى هذا ولا ذاك ، ولـكن ما الحيلة ؟ وهذا التدبير قد قاد جمهرة من دارسى النحو ومتعلميه إلى الغلط الذى خالف الواقع ،وصعب العربية على المتكلمين بها، وصعب النحو على دارسيه ، هذا مدرس النحو بكلية الآداب ، وهذا عميد كلية الآداب ، يقرر أولهما أن علامات الأعراب عند النحاة لا تدل على معنى

وأن موجد الحركات عندهم هو الألفاظ ، لا المتكلم . و يؤمن ثانيهما عـلى ما قال فما بالك بمن دونهما من المعلمين والمتعلمين والمتعلمات ، وهذا كله منشؤه ربط الحكم بما لازم العلة من وصف ظاهر منضبط ، دون العلة

لقد كنت دائما أكره تعليل الحـكم بما لازم العلة ، وأحب أن يناط الحكم بعلته ، وأعتقد أن تعليل الحـكم بما لازم العلة فى الفقه ، يصرف الناس عما فى الأحكام من مصالح للعباد ، و يجعل الحكم أقرب إلى أن يكون تعبديا فى ذهن متعلم الفقه ، وأبعد عن أن يكون حكما معللا قصدت به مصالح المجتمع ، وأرى أنه وإن كان لم يؤثر على الفقهاء المبرزين ، فلم يلههم ذلك عن العلة الحقيقية ، وعن الشعور دائما بما فى الأحكام من علل ومصالح للمجتمع ، ولكنه أثر على من دونهم من المتعلمين ، فانقلب الفقه فى عقولهم جافا ، أقرب إلى التعبد منـه إلى التعليل

إن التعليل بالعلة الحقيقية يوحى إلى النفس دائما بالمناسبة بين الحـكم وعلته والمصلحة المترتبة على الحكم ، أما التعليل بما لازم العلة من وصف ظاهر منضبط فلا يحرز هذه المصلحة فى أذهان الـكثير من الناس

ور بما قال قائل إن الشارع علل بما لازم العـلة فى بعض الأحكام ، فناط الترخيص بالفطر فى رمضان بالسفر ، فقال : فمن شـهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ،والسفر هو ملازم العلة ،والعلة هى المشقة فلو كان فى التعليل بالملازم ما تصوره من الأضرار لما علل بها الشارع ،فنقول: إن الشارع إذا علل بما لازم العلة أردفه دائما بما يشعر بالعلة كقوله فى الآية بعد ما تقدم : يريد الله بكم اليسر ،ولا يريد بكم العسر ، فيكون الوصف وهـذا الأرداف مشعرين بالعلة الحقيقية كالمشقـة هنا ، أو يكون الوصف الملازم

مشعرا وحده بالعلة الحقيقية ، وهذا كله للبعد عن هذه الأضرار التى ذكرناها،

وقد أصاب جمهرة دارسى النحو من شؤم التعليل بما لازم العلة ، ما أصاب بعض دارسى الفقه من شؤم هذا التعليل أيضا ، ولقد فكرت فى إنقاذ دارسى النحو من هذا الخطأ الذى نعده خطأ فى عمود النحو الذى عليه يرتكز ، وفيما مكانه مكان القطب من الرحى ، فرأيت أن هذه المساجلة بين كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، و بين كتاب إحياء النحو ، فى العامل، ومعانى الأعراب ستكون عظيمة الجدوى على المتعلمين ، وستنقذ من وقع فى هذا الخطأ منه ، وهى فتح جديد فى العربية ، له من الفائدة مقدار ما كان لذلك الغلط من الضرر

ولكن رأيت أن أضع قواعد قليلة العدد ، سهلة العبارة ، أشرح بها الأصول التى بنيت عليها العربية ، والتى كشف عنها علماء النحو ببحثهم فبينوها ودونوها ويقينى أن هذه القواعد ستعصم الدارس من التورط فى كثير من الأخطاء ، وسيمكن الناظر فى هذه القواعد القليلة العدد أن يرد شبه المستشرقين ، وشبه الأستاذ إبراهيم مصطفى الواردة فى كتاب إحياء النحو إلا قليلا وهذه هى القواعد

١ إن اللغة العربية كسائر اللغات ، غرضها الأفصاح عما فى نفوس المتكلمين و إيصالها إلى أذهان السامعين ، فهى أداة لنقل الأفكار من متكلم إلى مستمع وأداة للترجمة عما فى ضميره .

لبلوغ ذلك وضعت للأشياء أسام تدل عليها وترمز إليها ، فاذا أخطر الاسم بالبال خطر المسمى بالبال .

ومن راقب اللغات يرأنه لا يكفى لفهم المراد معرفة معانى الألفاظ المفردة

بل لابد من معرفة قوانينها فى دلالتها على المعانى التركيبية، إذ الكلمة فى التركيب قد يطرأ عليها معنى زائد على معناها الأفرادى كالفاعلية والمفعولية ، ومن حق هذه أن توضع لها ألفاظ تدل عليها ، ولكن العرب للخفة دلوا على هذه المعانى بأبعاض حروف العلة فى الغالب ، وهى الضمة والكسرة والفتحة ، و بحروف العلة نفسها فى الأسماء الخمسة ، وجمع المذكر السالم والمثنى .

وضعوا الضمة التى هى بعض الواو علم الفاعلية ، والكسرة التى هى بعض الياء علم الأضافة . والفتحة التى هى بعض الألف علم المفعولية

و وضعوا الواو نفسها فى الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم علم الفاعلية ، والياء علم الأضافة فى الأسماء الخمسة وجمع المذكر والمثنى ، والألف علم المفعولية فى الأسماء الخمسة ، وحملوا حالة النصب على حالة الجر فى جمع المذكر السالم والمثنى ، أما حالة الرفع فى المثنى فقد اكتفوا بالألف التى هى دالة على التثنية ، وجعلوها دالة أيضا على الفاعلية ، وهذه الحروف فى المثنى والجمع كما هى دالة على تلك المعانى من فاعلية ، ومفعولية ، و إضافة ، دالة أيضا على معنى التثنية ودالة أيضا على معنى الجمع .

٢ هذه المعانى من فاعلية ومفعولية وإضافة كانت تمكن الدلالة عليها بالكلمة الأخرى التى حدث لها بسببها معنى الفاعلية، أو المفعولية ، أو الأضافة، وكانت تلزم أواخر الكلمات السكون، فتكون لغة غير معربة بالحركات ، وكان يلزم فى هذه الحالة إذا اجتمع الفاعل والمفعول أن يلتزم تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، ولكن العرب أعطوا الكلمة حرية التقدم والتأخر فى الجملة ، فأجازوا تقديم الفاعل وتأخيره عن المفعول ، فكان لابد من علامة للتمييز بين هذه المعانى

٣ لما كانت هـذه المعانى لازمة فى الجملة ، فلا تخلو جملة من معنى الفاعلية وما ألحق بها ، أو المفعولية وماألحق بها،اختاروا لها أخف العلامات،وهى أبعاض حروف العلة فى الكثير الغالب ، وحروف العلة نفسها فى القليل النادر ،وكلاهما أخف من كلمة ، ومن حرف آخر

وفى الحق أن هذه الحركات بمعونة الكلمات التى أحدثت فيها المعانى المذكورة هى التى تدل

٤ أما المعانى الأخرى غير اللازمة التى تطرأ على الكلمة ،فلم يلزم أن يطلبوا لها أخف العلامات ، فقد غيروا لها تارة صيغة الكلمة كما فى الدلالة على التصغير كرجيل ، والجمع المكسر كرجل و رجال ، والفعل المسند إلى مفعوله كقتل محمد عليا ، وقتل على

وقد وضعوا لها تارة حرفا للدلالة عليها كما فى المثنى كمسلمان ، وكما فى الجمع السالم نحو مسلمون ومسلمات ، وكما فى المؤنث نحو مسلم ومسلمة ، وكما فى المعرف نحو رجل والرجل

ومعنى كونها غير لازمة أنه ليس حتما أن يكون فى الكلمة تصغير أو جمع أوتأنيث ، و إنما طلبوا للمعنى اللازم أخف العلامات ، ولم يطلبوا للغير اللازم أخف العلامات ، لأن الأول للزومه يكثر فى الكلام ، فكان مقتضى الحكمة أن يدلوا عليه بما هو خفيف ، وأما الثانى فلعدم لزومه لم يحرصوا على أن يكون مايدل عليه خفيفا .

٥ لما كان الرفع علم الفاعلية ، وكانت هناك مرفوعات غير الفاعل وهى المبتدأ والخبر ، قال النحويون أنما رفعا لأن المبتدأ أشبه الفاعل فى أنه مسند إليه

والخبر أشبهه فى أنه ثانى جزأى الجملة .

ولما كان النصب علم المفعولية وكانت هناك منصوبات غير المفاعيل كالحال والتمييز ، كان لابد للنحويين أن يبينوا لم نصبت ، فقالوا إنها أشبهت المفعول فى أنها فضلة ، هذه طريقة لبعض النحاة .

٦ وهناك طريقة أخرى لقوم منهم الرضى وهى تتلخص فيما يلى

أن من يراقب الكلام يرى أن كل كلام لابد فيه من كلمتين رئيستين ، تنسب إحداهما إلى الأخرى على طريق الثبوت أو على طريق النفى ، وماعدا هاتين الكلمتين الرئيستين فهو من متعلقاتهما

أراد العرب أن يدلوا على هاتين الكلمتين اللتين هما ركنا الاسناد ، فدلوا عليهما بالضم وأرادوا أن يدلوا عن الكلمات التى ليست رئيسة ، فدلوا عليها بالفتحة ، إلا إذا كانت مضافة فدلوا عليها بالكسرة .

علم إذا أن المعانى هى المقتضيه لهذه الحركات فى أواخر الكلم ، لكون هذه الحركات دوال عليها . فالفاعلية والمفعولية والأضافة . هى التى اقتضت الحركات ، على الطريقة الأولى ، و إرادة الدلالة على كون الكلمة عمدة ـ و بعبارة أخرى إرادة الدلالة على الأسناد ، أو عدمه ـ هى التى اقتضت الحركات على طريقة الرضى ومن تابعه .

٧ هذه المعانى التى اقتضت الحركات ، محدثها هو المتكلم ، لسبب الكلمات التى معها ، إذ لولا قام فى قولنا قام على ، ما حدث فى على معنى الفاعلية ، أو ما حدث معنى الأسناد إليه ، ولولا معنى الفاعلية أو معنى الأسناد إليه ، لما رفعت ، لذلك نسب النحاة الرفع والنصب والجر ، لهذه الكلمات ، وسموها عوامل

لأنها آلات فى إحداث هذه المعانى المقتضية لهذه الحركات .

٨ أما مانصب من عمدة وقدكان حقه الرفع من اسم إن وخبر ما ، فعلى ضرب من المشابهة كما قدمناه ، شابهت أن وأخواتها الأفعال التى بمعناها فنصبوا بها الجزء الأول ، وقد تأدت ببعضهم المشابهة إلى أكثر من ذلك فنصبوا بها الجزأين كما قال * يا ليت أيام الصبا رواجعا * وقوله

كأن أذنيه إذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا

وقد وصلت بهم المشابهة إلى أن قال بعضهم

ياليت أنى سبيع فى غنم * والكرز منها فوق كراز أجم

كما قالوا أتمنى أنى سبيع

جاء المستشرقون والأستاذ ابراهيم مصطفى فنظروا إلى العوامل والحركات الأعرابية فقط ، فلم يجدوا بينهما مناسبة تقضى برفع ، أو نصب ، أو جر ، فحكموا بتخطئة النحاة فى نسبة العمل إليها ، فقد بدؤوا من حيث يجب ألا يبدؤوا ، وانتهوا إلى حيث يجب ألا ينتهوا

كان يجب أن يبدؤوا من حيث بدأنا ، وينتهوا إلى حيث انتهينا ، ولو فعلوا ذلك لأدركوا سر نسبة العمل إلى هذه العوامل ، ولخففوا من هذه الحملة على النحويين ، لو فعلوا ذلك لأدركوا تلك الوسائط ، من فاعلية موجبة للرفع ، ومفعولية موجبة للنصب ، ومن إضافة موجبة للجر ، ومن أسباب محدثة لهذه المعانى هى الكلمات التى سموها عوامل ، وهذا الارتباط هو الذى سوغ نسبة العمل إليها

هذه المعانى بالنسبة إلى المتكلم ظاهرة منضبطة ، يمكنه أن يرفع الكلمة عند إحداثه معنى الفاعلية فيها ، وأن ينصبها عند إحداثه معنى المفعولية ، وأن

يجرها عند إحداثه معنى الأضافة ، والمستمع يفهم من هذه الحركات مافى الكلمات من فاعلية ومفعولية وإضافة .

فاذا جئنا للقارىء من خطوط مسطورة أمامه ، وجدنا الأمر بخلاف ذلك ، فهو يريد أن يعلم أهذه الكلمة فاعلة فيرفع ، أم مفعولة فينصب ، أم مضافة فيجر ، فهو محتاج إلى أن يعلم الفاعلية والمفعولية ، ليعطى لكل ما تستحقه من الحركات ، بخلاف المتكلم فانه عالم بالفاعلية لأنه محدثها ، وربما كان أمره على النقيض من السامع ، لأن السامع يعلم هذه المعانى من الحركات ، أما هو فيريد أن يعلم هذه المعانى فيعطيها هذه الحركات .

ربما رأى النحاة أن الأقرب عند القارىء فى تفهم معنى الفاعلية والمفعولية والأضافة ، هى هذه الكلمات التى سموها عوامل ، ورأوا أنه يباح أن يعلل بما لازم العلة من شئ ظاهر منضبط ، إذا كانت العلة خفية .

ونحن نعذر المستشرقين والمؤلف إذا فاتهم علم ذلك ، فأنه يقتضى دراسة طويلة ، وتعرفا لمسائل منثورة ، منها ما هو فى أصول الفقه ، ومنها ما هو فى الفلسفة ، ومنها ما هو فى علم العربية ، ولم يوجد فى هذه العلوم لغرض هذه المسائل النحوية ، فلم ينص عليها ، إنما تعلم هذه المسائل النحوية بالمقايسة عليها ، ولكننا لانعذرهم ، ولا نبيح لأنفسنا أن نعذرهم ، إذ تركوا النظر فى كتب النحو التى تبين بعض ماقدمناه ، والتى كانت كفيلة بأن تهديهم فى نظرية العامل وفى معانى الأعراب ، تركوا النظر فى ذلك فقصر علمهم عن إدراك ماقاله النحاة فراحوا يوسعون النحاة ثلبا وطعنا ، ونقدا وتشويها

ولعلك تعجب منى إذ أقول ، تركوا النظر فى بعض كتب النحو التى تبين

بعض ماقدمناه ، وتقول : هل فى كتب النحو بيان لهذه المسائل العويصة ؟ وهل فيها كشف لهذا الظلام الذى كان قد خيم على هذه الأصول فى علم العربية ؟

إى وربك إن كتب النحو تكفلت ببيان بعض هذا ، وتكفلت بإنارة السبيل لمن يريد أن يهتدى ، وما على من يريد الاطمئنان إلا أن يذهب إلى كتاب من تلك الكتب المطولة ، فإنه يجد شفاء النفس ، ونقع الفؤاد .

وسأنقل للقارئ كلام الرضى فى هذا الموضوع ، وإن فيه لصعوبة كانت تصدنا عن نقله ، لولا أننا بما سبق لنا من مباحث قد سهلنا من كلامه ما كان صعبا فى هذا الموضوع

قال الرضى فى شرح الكافية ص ١٩ من الجزء الأول

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معانى الكلام على ضربين ، أحدهما أن يكون فى كلمة معنيان ، أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كمعانى الكلم المشتركة ، نحو القرء فى الطهر والحيض ، وضرب فى التأثير المعروف والسير ، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها ، ومن للابتداء والتبيين والتبعيض ، فمثل هذا لايلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين . أو المعانى عن الآخر لأن جاعله لأحد المعنيين واضعا كان أو مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر ، حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما

والثانى أن يكون فى الكلمة معنيان أو أكثر ، يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر ، أو الأخر ، فلا بد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة ، دون الحقيقة ، وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لايلزم أن يطلب له أخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة

كما فى التصغير والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول ، كرجيل ورجال ، وضرب ، وقد يجتلب له حرف دال عليه صار كأحد حروف تلك الكلمة ، كما فى المثنى ، والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث والمعرف ، نحو مسلمان ، ومسلمون ، ومسلمات ، وزيدى ، ومسلمة ، والمسلم ، وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة ، كالوصف الدال على معنى فى موصوفه ، والمضاف إليه الدال على معنى فى المضاف ، وإن كان طرآن المعنى لازما للكلمة ، فإن كان الطارئ معه واحد الاغير ، ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره ، فلا حاجة إلى العلامة ، لأنها تطلب للملتبس بغيره ، وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ، ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التى بها طرأ ذلك المعنى ، كما اقتصر فى المضاف والموصوف ، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما ، بخلاف مانحن فيه ، فاحتاطوا فى هذا النوع أتم احتياط ، حتى إن بعد ماطرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة ، دالة على معناها الطارئ ، ومثل هذا المعنى إنما يكون فى الاسم لأنه بعد وقوعه فى الكلام لابد أن يعرض فيه أما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة ، فجعل علامته أبعاض حروف المد التى هى أخف الحروف ، أعنى الحركات ، وجعلت فى بعض الأسماء حروف المد ، وهى الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون ، لعلة نذكرها فى كل واحد منها ، ولم تجتلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك ، بل جعلت فى الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة ، وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين ، كل ذلك لأجل التخفيف ، وجعل الرفع الذى هو أقوى الحركات للعمد ، وهى ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر ، وجعل النصب

للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة ، كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز ، أواقتضاها بواسطة حرف ، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة ، أعني حروف الجر ،

وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد ، وأكثر منها ،

ثم أريد أن يميز بعلامة ماهو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر ، فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة ، فصار معنى كون الاسم مضافا إليه معنى العمدة بحرف معنى آخر ، منضما إلى المعنيين المذكورين علامته الجر ، فإن سقط الحرف ظهر الأعراب المحلي في هذه الفضلة ، نحو الله لأفعلن ، فإذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر

وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » بالنصب ، فإن سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الإضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ، ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحد جزأي الكلام

وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر ، هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر ،

واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل ، وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة ، فهما معا سبب كونها

فضلة ، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة ،

وقال هشام بن معاوية هو الفاعل ، وليس ببعيد ، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة ،

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات .

وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهد المذكور

وجعل الحرف الموصل لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة ، إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا إليه تلك العمدة . اه

وقال الرضي أيضا في ص ١٠٩ من الجزء الأول .

قوله خبر إن وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو إن زيدا قائم وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا)

اعلم أنه لما كان مذهبه أن الأصل في رفع الأسماء الفاعل ، وفي نصبها المفعول ، لم يكن له بد من أن يدعي أن كل مرفوع أو منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه ، كما يقال إن المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا إليه ، والخبر يشبهه لكونه ثاني جزأي الجملة وخبر إن وأخواتها يشبهه لكون عامله أي إن وأخواتها مشابها للفعل المتعدي ، إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل ، وخبر لا التبرئة مشبه بخبر إن المشبه للفاعل ، واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل ، . وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم إن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول ،

وكذا نقول إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات ، وأما من قال وهو الحق : إن الرفع علامة العمد فاعلة كانت أولا ،

والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أولا ، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمد ، وهى اسم إن وأخواتها ، واسم لا التبرئه وخبر كان وأخواتها ، وخبر ما الحجازية ، إلى تشبيهها بالفضلة ، فيقول إن إن وأخواتها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجىء فى بابها عملت رفعا ونصبا مثله ، ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم فى ما الحجازية ، لأن معنى ما ومعنى الفعل الذى يعمل عمله ، أعنى ليس شىء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولى ليس أعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى ، وأما إن فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء ، بل معناها يشبه معناه من وجه ، وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجىء فى بابها ، فأعطيت عمل الفعل فى حال قوته ، وهو إذا تصرف فى معموله بتقديم النصب على الرفع ، وعند الكوفيين أن خبر إن وأخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عملين ، ومذهب البصريين أولى لأن اقتضاءها للجزئين على السواء فالأولى أن يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى اه .

يرى القارىء من هذه الفصول التى نقلناها عن الرضى أن النحاة فطنوا إلى أن حركات الأعراب دوال على معان ، وفطنوا إلى أن هذه المعانى لا بد منها فى الكلام ، لذلك اختاروا للدلالة عليها أخف الدوال وهى أبعاض حروف العلة وفطنوا إلى أن معانى التثنية والجمع والنسب وما ماثلها لما لم تكن لازمة فى كل كلام لم يلتمسوا لها أخف الدوال .

ويرى أيضا أنهم اختلفوا فى المعانى التى تدل عليها الحركات

فذهب قوم إلى أن الضمة علم الفاعلية والفتحة علم المفعولية والكسرة علم

الأضافة ، وذهب آخرون إلى أن الضمة علم المبتدأ و وافقوا فى الباقى ، وذهب آخرون إلى أن الضمة علم العمدة والفتحة علم الفضلة والكسرة علم الأضافة

ويرى أيضا أنهم فطنوا إلى أن هذه العلامات لم تطرد ولم تنعكس ، فقد وجدت العلامات ولم يوجد المعنى المعلم ، وقد انتفت العلامات ولم ينتف المعنى المعلم فمالوا لكل ذلك ، وأبانوا عنه خير إبانة

لذلك دهشنا حين رأينا المؤلف يسائل نفسه ألهذه الحركات معان تدل عليها ؟ ويرى أن النحاة لم يهتدوا إلى معانيها ، وأنه قد هدى إلى معانيها وقلنا : ألساعة لم يكشف عن معانى الأعراب ، أنه قد كشف عنها مبكرا جدا فى فجر تاريخ تدوين العلوم الاسلامية

ويرى أيضا أن النحاة قد فطنوا إلى أن المتكلم هو محدث الحركات ، وفطنوا أيضا إلى أن هذه المسماة عوامل ليست أجنبية عن العمل ، ووضحوا علاقتها بالعمل وبينوها ، فليس من أنصافهم أن يقول المؤلف [أنهم أبوا أن يكون المتكلم هو محدث الحركات لأنه ليس حرا فى إحداثها]

كل ذلك يعلم من هذه الفصول القليلة التى نقلناها عن الرضى ، ولعل فيها مقنعة لمن ظل يسىء الظن بالنحاة ، ويصدق ماقاله المؤلف فيهم .

لقد بلغ القول فى موضوع العامل ومعانى الأعراب غايته ، وانتهى إلى مداه ، ولم يبق علينا فيما نعلم ألا أن نستقرىء علل النحاة فى العوامل ونبين منها ما يرجع إلى المنهج الذى ارتضيناه ، وكيفية رجوعه ، ومالا يرجع إليه ، ونميز بين النحاة الذين أجروا عللهم على أن هذه العوامل ملازمة للعلل الحقيقية ، وبين الذين غفلوا عن ذلك فى بعض مايتكلمون به ، ولكننا رأينا أن ندع للقارىء

فضلا من العلم يمتحه بدلوه ، و بقية من الرأى يقدحها من زناده

﴿ المبتدأ و الفاعل ونائب الفاعل ﴾

يعيب المؤلف النحاة لأنهم كثروا الأقسام حيث لاداعى للتكثير ،وطولوا القول حيث لا داعى للتطويل ، فقد ذكروا أبوابا ثلاثة للفاعل ونائبه والمبتدأ ، وقد كان يمكنهم أن يجمعوها جميعها فى باب واحد هو باب المسند إليه لأن الجميع مسند إليه ، وليس هناك داع لتكثير الأقسام، وقد ظن النحاة أن بينها اختلافا فى الأحكام يوجب تقسيمها ليعطى كل قسم ماله من هذه الأحكام المختلفة ، وليس الأمر كما ظنوا

وأول ما زعموه من خلاف بين الفاعل والمبتدأ أن المبتدأ يجوز حذفه أما الفاعل فلا يحذف قال ونحن نرى أن الفاعل يحذف كالمبتدأ فيسميه النحاة استتارا

ثانيها ــ أن الفاعل لا يتقدم على فعله بخلاف المبتدأ فأنه يتقدم و يتأخر عن الخبر ، و إذا كان الخبر فعلا فانه لا يجوز تأخيره عنه،قال والحق أنه يجوز أن تقول جاء زيد و زيد جاء فيجوز تقديم المسند إليه وتأخيره ،وهذا من باب الحرية فى الجملة عند العرب

ثالثها ــ أن الفعل لايجب تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا،بخلاف المبتدأ فأنه يجب تأنيث المسند إذا كان المبتدأ مؤنثا مجازيا ، والمؤلف يرى أن العرب أشد رعاية للمطابقة فى النوع ، وأن هذه المطابقة تكون آكد واوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند

رابعها ــ أن المسند يطابق المبتدأ فى التثنية والجمع ،أما الفعل فلايطابق الفاعل فى التثنية والجمع، قال وهذا لوصح لكان موجبا للتفرقة بينهما ، ولكن أدنى نظر

يبين لنا أن محط التفرقة ليست كون هذا فاعلا والمسند إليه فعلا ، وكون هذا مبتدأ بل محطها تقديم المسند إليه وتأخيره ، فإذا كان المسند إليه متقدما وجبت المطابقة فى التثنية والجمع و إذا كان متأخرا لم تكن مطابقة بين المسند إليه والمسند فى التثنية والجمع ، يدلك على ذلك أن النحاة وجدوا العرب يقولون فاز الشهداء بدون مطابقة مع أنه مبتدأ وخبر ، وهذا يخالف ماقعدوه من وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر فاضطروا إلى تقسيم المبتدأ إلى مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر وجعلوا القسم الثانى لايطابق فاعله فى التثنية والجمع

ولو جعل مدار الأمر على تقديم المسند إليه وتأخيره كما ذهبنا ، لاطردت القاعدة ولم يحتاجوا إلى هذا الاستثناء،هذه خلاصة ماقال، ونحب أن يعفينا القارئ مما أخذنا أنفسنا به من نقل كلام المؤلف كله، فإن هذا يطول بنا و يكفى أن نلخص له كلامه ونرده إلى الصفحات التى لخصنا منها مالخصنا ـ راجع فيما تقدم من ص ٥٣ إلى ص ٦٠ من أحياء النحو

إن النحاة لايخالفون فى أن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل داخلة تحت المسند إليه ، وأن كل واحد منها يسمى مسندا إليه ؛ ولكن الذى اضطرهم إلى تنويع الأقسام اختلاف الأحكام ، فلما وجدوا كل قسم يختص بأحكام تخالف أحكام القسم الآخر بينوا هذه الأقسام ، وأعطوا كل قسم ماله من الأحكام ومازعمه المؤلف من اتحاد الأحكام تارة ، ومن كون اختلاف الأحكام مرجعه إلى تقدم المسند إليه أو تأخره تارة أخرى ، ليس صحيحا ونحن سنأخذ فى بيان ذلك

١ لما رأى المؤلف أن النحاة يقولون إن الفاعل ونائبه يستتران ولايحذفان و إن المبتدأ يحذف ولا يستتر وجد أنه لا فرق بين الأضمار والحذف ، وأن هذه

مجرد تسمية ، فابن مالك قال وفى جواب كيف زيد قل دنف * أى هو دنف فى التمثيل للمبتدأ المحذوف فيسمون ذلك محذوفا ، ولك أن تسميه مضمرا ، وإذا قلت اضرب فهم يسمون الفاعل مضمراً ولك أن تسميه محذوفا

ووجه هذه الشبهة أن المؤلف لم يدرك فرقا بين الاستتارا والحذف فجعلهما شيئا واحدا ، ولكن النحاة تحكموا فسموا هذا استتارا وهذا حذفا

ولو تنبه المؤلف إلى أن المستتر تعاون على الدلالة عليه اللفظ والعقل جميعا أما المحذوف فالذى يدل عليه القرينة ، يؤيد ذلك أنك تقول دنف فلا يدل على زيد ، وإنما الذى يدل عليه قرينة السؤال عنه وهى (كيف زيد) بخلاف اضرب فإنه يدل على أنت ، ونوافق يدل على نحن ، وأومن يدل على أنا ، وتؤمن يدل على أنت

ويكفى هذا فرقا بين المستتر والمحذوف ، ولا نريد إطالة القول بما قاله النحاة فى بقية الفروق

٢ وأما مازعمه المؤلف من أن اختلاف الأحكام ليس مرجعه إلى أن هذا فاعل وهذا مبتدأ ، بل مرجعه إلى تقدم المسند إليه أو تأخره ، فليس صحيحا

ألا تراك لاتقول أخوك المحمدان ولا ولى الله المسلمون ، بترك المطابقة على أن أخوك خبر مقدم والمحمدان مبتدأ مؤخر ، وولى الله خبر مقدم والمسلمون مبتدأ مؤخر ، تترك المطابقة كما فى قولك : أفائز المسلمون ، بترك المطابقة ، إذن فليس مرجع ذلك إلى التقديم والتأخير فحسب ، بدون مراعاة أن هذا فعل أو شبهه ، وأن هذا فاعل ، بل المرجع أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى التثنية والجمع ، سواء تقدم المبتدأ على الخبر أو تأخر نحو المحمدان أبواك ، وأبواك

المحمدان ، وأما الفعل أو شبهه فيجب أن يوحد مع الفاعل المثنى والفاعل الجمع ومن ذلك المبتدأ الذى له فاعل أغنى عن الخبر

ولعل قائلا يقول : إذا اجتمعت معرفتان تصلح كل منهما لأن تكون مبتدأ فالمقدمة هى المبتدأ وعلى ذلك تمنع أن يكون أخوك من أخوك المحمدان خبرا مقدما بل هو مسند إليه مقدم على المسند ، وتجب المطابقة بين المسند إليه والمسند إذا تقدم المسند إليه

فنقول : إن الذى استقر عليه رأى المحققين من النحاة أنه إذا اجتمعت معرفتان كان المحدث عنه هو المبتدأ ، سواء أكان المقدم أم المؤخر ، ونحن أوردنا اعتراضنا بناء على ذلك ، فأوردنا المثال المذكور فى معرض الحديث عن المحمدين وأثبات الأخوية لهما

فإن تمسك متمسك غيرنا المثال إلى المثال الآتى - أخ المحمدان - فأخ نكرة لا تصلح للابتداء فتعين أن تكون خبرا مقدما ، والمسند إليه المحمدان وهو مؤخر فدخلت تحت قاعدة المؤلف القائلة إذا تأخر المسند إليه وكان مثنى أو جمعا وجب التزام التوحيد فى المسند وهو باطل بل الواجب المطابقة فنقول أخوان المحمدان لا أخ المحمدان -

٣ أن المؤلف اضطر تحت ضغط اختلاف الأحكام أن يقول المسند إليه إذا تقدم ، والمسند إليه إذا تأخر فقسمه إلى قسمين ، وهذا مثل قولهم مبتدأ وفاعل ، بل أن قولهم أخصر إذ تسميتهم أقل حروفا ، أما التسمية التى أحدثها فهى أكثر حروفا

وما الفرق بين أن يضطر اختلاف أحكام المسند إليه المتقدمين، فيقسموه إلى

فاعل و إلى مبتدأ ، و بين أن يضطر هذا الاختلاف المؤلف فيقسمه إلى مسند إليه متقدم ومسند إليه متأخر، والأحكام المختلفة هى المطابقة فى النوع وعدمها والمطابقة فى العدد وعدمها

٤ أن قاعدة المؤلف قاصرة ، وهى أن العرب أشد رعاية للمطابقة فى النوع، وأن هذه المطابقة تكون آكد وأوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند

أما العدد فأن العرب يلتزمون المطابقة فيه إذا تقدم المسند إليه ، فاذا تأخر تركوا رعايتها وجعلوا المسند موحدا — هذه القاعدة لا تفى بالأحكام الكثيرة التى ذكرها النحاة ونحن نجملها فيما يلى

عامل الفاعل ونائبه يؤنث إذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة أقسام (١) تأنيث واجب (٢) تأنيث راجح (٣) تأنيث مرجوح

١ فأما التأنيث الواجب ففى مسألتين

إحداهما أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا ولا فرق فى ذلك بين حقيقى التأنيث ومجازيه نحو هند قامت والشمس طلعت

ثانيتهما أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث مفردا أو تثنية له أو جمعا بالألف والتاء ، كقوله [إذ قالت امرأة عمران] وقامت الهندان وقامت الهندات

٢ وأما التأنيث الراجح ففى مسألتين أيضا إحداهما أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا مجازى التأنيث كقولك طلعت الشمس

الثانية أن يكون ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا بغير إلا نحو قام اليوم هند وقامت اليوم هند

٣ وأما التأنيث المرجوح ففى مسألة واحدة

وهى أن يكون الفاعل مفصولا بألا كقولك ما قام إلا هند فالتذكير أرجح

فأين فى قاعدة المؤلف هذا التفصيل من وجوب التأنيث تارة، ومن رجحانه تارة ثانية، ومن مرجوحيته تارة أخرى؟ فقاعدة المؤلف تصح أن تكون إجمالا والذى ذكره النحاة تفصيل، والإجمال لا يغنى عن التفصيل، بل ربما زعم زاعم أنها ليست أجمالا بل هى غلط إذ لو فسرت حرفيا لأوقعتنا فى الغلط، ذلك لأنها تقول أن المطابقة تكون آكد وأوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند، فتفيد أن التأنيث فى مثل هند قامت آكد وأوجب منه فى مثل قامت هند مع أنهما فى مرتبة واحدة فى الوجوب والتأكيد كما تقدم لك

وتفيد أيضا أن التأنيث فى قولنا قامت هند وقامت اليوم هند ، وما قام إلا هند فى مرتبة واحدة من عدم الوجوب والتأكيد مع أن التأنيث واجب فى المثال الأول، وراجح فى المثال الثانى ، ومرجوح فى المثال الثالث .

هذا فى المبتدأ والفاعل

وأما الفاعل ونائبه فبعض النحاة جمعهما فى باب واحد ، نظرا لاتفاقهما فى كثير من الأحكام ، و بعضهم فرق بينهما نظرا لاختلافهما فى بعض الأحكام مثل أن نائب الفاعل يكون ظرفا وجارا ومجرورا ، والفاعل لايكونهما والأمر فى ذلك سهل

﴿ الكسرة علم الأضافة ﴾

هذا الفصل لايخالف المؤلف فى شئ منه ، وهو لايخالف النحاة فى شئ منه ، بل اعتمد على النحاة فيما قاله فيه ، واعترف أن النحاة قالوا أن الكسرة علم الأضافة ، ونقل ذلك عن العلامة ابن الحاجب وشارحه المحقق الرضى ، ولكنه قال :

ولذلك ترى فى ثبوت هذا الأصل ، وتقرير الأئمة له ما يعود بحظ من التأييد على الأصل الذى قررناه ، فى الفصل السابق ، فأن الكسرة إذا كانت علما على معنى فى تأليف الكلام ، وهو الأضافة ، كان من المساير لهذا والمنسجم معه أن تكون الضمة علما أيضا على معنى فى الكلام ، كما بينا من قبل ، فهو سبيل من التفكير ، يشد لاحقه سابقه . وينسجم أوله وآخره اه

أى والله إذا كانت الكسرة علما على معنى فى الكلام ، وهو الأضافة ، كان من المساير لهذا أن تكون الضمة علما أيضا على معنى فى الكلام ، وكان على المؤلف إذا رأى النحاة يصرحون بأن الكسرة علم الأضافة ، أن يتفطن إلى أن الضمة علم عندهم أيضا على معنى ، ويكلف نفسه البحث والاستقصاء فى كلام النحاة ليعثر بهذه النصوص التى نقلناها ، والتى تدل على أن الضمة عندهم علم على معنى قد اختلف فيه فقيل هو الفاعل وماألحق به ، وقيل هو المبتدء وماألحق به ، وقيل هو العمدة فى الكلام وكان بذلك يريح نفسه ويريحنا معه من هذا العناء عناء طعنه على النحاة ، وعناء هذا الدفاع عنهم الذى تكلفناه

والذى نلاحظه فى هذا الفصل أنه يرى أن الأضافه باب كثير الدوران فى الكلام ، وأسلوب واسع الاستعمال ، بل هى أداة تستعمل بيانا للأغراض المختلفة

وأن على النحاة أن يدرسوها درسا واسعا عميقا ، لاليبينوا أثرها فى اللفظ ، وحكمها فى الأعراب . بل ليعرفوا سبيلها فى البيان ، وأثرها فى تصوير المعانى ، ومدى تصرف العرب فيها ،

ونحن نجيبه بأن النحاة قد فعلوا . فكما درسوا حكمها فى الأعراب ، درسوا سبيلها فى البيان ، وأثرها فى تصوير المعانى ، وعقدوا بابا لبيان معانى حروف الأضافة — حروف الجر — وأطالوا ما شاءت لهم القدرة على استقصاء كلام العرب ، وبينوا متصرف هذه الحروف

وقد كنا نود أن ننقل من كلام النحاة قولهم فى معانى حروف الأضافة ، ليعلم المؤلف وغيره أنهم لم يتركوا شيئا فى هذا السبيل إلا وفوه بحثا ، ولكننا رأينا أن هذا يدعو إلى الطول والأملال ، فرأينا أن ننصرف عنه ، ونطلب من المؤلف أن يدلنا على مسائل فى الأضافة قد بقيت عليهم لم يدرسوها وقد درسها هو واستنبطها وهدى إليها ، لندله على مواضعها من كتبهم ، وموقعها من أقوالهم

﴿ الفتحة ليست علامة إعراب ﴾

أراد المؤلف أن يقيم الدليل على أن الفتحة ليست علامة إعراب ، وإنما هى حركة مستخفة يلجأ إليها العرب حين لايريدون أن يدلوا على إسناد أو إضافة فثلها مثل السكون فى اللغة العامية الآن ، فكما أن العامة تسكن أواخر الكلمات طلبا للخفة لا للدلالة على معنى ، كذلك العرب تفتح أواخر الكلمات طلبا للخفة ، لا للدلالة على معنى

وهذا يخالف ماقرره النحاة ، فأنهم جعلوا الفتحة علم المفعولية ، ورأوا أن العرب تلجأ إلى السكون عند الوقف لخفته ،

رأى المؤلف أنه لا يستقيم له ما قال حتى يقيم الدليل على أن الفتحة أخف الحركات وأنها أيضا أخف من السكون ، إذ لو كانت حركة أخرى أخف منها ، أو كان السكون أخف منها لجنوا إلى ماهو الأخف دون الفتحة

أما أن الفتحة أخف الحركات ، فهذا مالا يخالف فيه النحاة ، يدلك على ذلك أنهم قالوا فى إعراب الفاعل والمفعول ، أن الفاعل اختص بالضمة ، والمفعول بالفتحة ، لأن الضمة أثقل من الفتحة ، والفاعل لا يكثر فى الكلام إذ لكل فعل فاعل واحد ، والمفعول يكثر فى الكلام إذ يجوز أن يكون للفعل مفعول ، ومفعولان ، وثلاثة مفاعيل ، فأعطوا مايقل وجوده فى الكلام الأثقل الذى هو الضمة ، وأعطوا مايكثر وجوده الأخف الذى هو الفتحة ، ليسهل عليهم مايكثر دورانه على اللسان . فمثل ذلك مثل رجل أمامه قطعتان من الحديد ، إحداهما خمسة أرطال ، والأخرى عشرة أرطال ، وطلب إليه إما أن يعالج حمل الأخف عشر مرات ، وإما أن يعالج حمل الأثقل خمس مرات ،

الفتحة أخف الحركات هذا مالا خلاف فيه ، وتكلف المؤلف إقامة الدليل عليه من باب إقامة الدليل على من لا يخالفه ، وملاحاة من لا يعاديه ، إنما موضع الخلاف هو السكون ، فهل هو أخف من الفتحة ، كما يقول النحاة ، أو الفتحة أخف منه ، كما يقول المصنف ؟

نحن قرأنا ماقاله المؤلف من الأدلة على أن الفتحة أخف من السكون ووازنا بينها و بين ما نجده فى أنفسنا ، فرجح لنا ما قاله النحاة من أن السكون أخف من الفتحة على ما قاله المؤلف .

وخير دليل على ذلك هو أنك تراعى السكون وتراعى الفتحة عند النطق

بحرف مثل الباء ، كأ بكم ، فتجد السكون لا يقتضى منا إلا التقاء الشفتين ، أما الفتحة فيها فتقتضينا إطباق الشفتين وفتحهما ، ومايقتضينا عملا واحدا أخف مما يقتضينا عملين ، أحدهما العمل الأول ، والثانى زائد عليه ، فالسكون أخف من الفتحة.

ولو رجعنا إلى أنفسنا واختبرنا المخارج ، لوجدنا الفتحة إذا مددنا الصوت بها تولدت الألف ، و إذا مددنا الصوت بالضمة تولدت الواو ، و إذا مددنا الصوت بالكسرة تولدت الياء ،

وهذا مالم يخالف فيه المؤلف وقد ذكره فى كتابه ، وهذا لو تأمله المتأمل يؤدى إلى نتيجة تخالف ما ذهب إليه المؤلف ، وتوافق ما ذهب إليه النحاة ، ذلك أن الفتحة شروع فى ألف ، والضمة شروع فى واو ، والكسرة شروع فى ياء ، أما السكون فليس شروعا فى حرف آخر

فالحرف إذا نطقنا به محركا ، فقد نطقنا بحرف وشرعنا فى حرف آخر ، وإذا نطقنا به ساكنا لم ننطق إلا بذلك الحرف ، إذن فالحرف المتحرك حرف و بعض حرف ، والحرف الساكن حرف فقط ، والحرف و بعض الحرف أثقل من الحرف فقط ، وإذن فالسكون أخف من الحركة ولو كانت الحركة فتحة ،

وقد فطن النحاة لذلك ، إذ رمزوا للفتحة بألف صغيرة ، وللضمة بواو صغيرة ، وللكسرة بياء صغيرة ، ثم اختزلوا ، فهم يرون أن الفتحة ألف صغيرة فرمزوا لها بألف ، والضمة واو صغيرة فرمزوا لها بواو ، والكسرة ياء صغيرة فرمزوا لها بياء ، وقد نقل المؤلف هذا الكلام عن واضعى الشكل وآمن به وكان حريا أن يتنبه إلى نتيجته ، وهى أن الحركات بعض حروف ، أو هى حروف صغيرة ، فالحرف المتحرك حرف و بعض حرف ، والساكن حرف فقط ، وما كان حرفا

و بعض حرف أثقل مما كان حرفا فقط

هذه نتيجة طبيعية ، لامناص منها ، ولا أدرى كيف يؤمن المؤلف بالمقدمات ويسلمها ، ثم لايؤمن بنتائجها التى تؤدى إليها أو يؤمن بنقيضها

وقد شعرت اللغات الأفرنجية بأن الحركات حروف فكتبوها فى وسط السطر وشعرت بخفة السكون فسكنت أواخر الكلمات ، وشعرت لغتنا العامية أيضا بخفة السكون عن الحركة مطلقا ، فسكنت أواخر الكلمات ، وقد شعرت اللغة العربية الفصحى بذلك أيضا فسكنت حين لا تريد الدلالة على معنى ، ولم تعدل عنه إلى الحركة إلا حين تريد الدلالة على المعنى ، فتكلفت الحركة لما وراءها من معنى تواضعت على أنها تدل عليه ، وقد شعرت اللغة العربية بذلك أيضا حين سكنت أواخر الكلمات عند الوقف

إلى هنا لم يبق مجال للشك فى أن السكون أخف من الفتحة ،

ولابد من أن نقرن بذلك نتيجته ، وهى أنه لو كان غرض العرب من الفتحة الخفة فحسب ، للجئوا إلى السكون الذى هو أخف من الفتحة ، ولم يلجئوا إلى الفتحة التى هى أثقل من السكون ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بل لجئوا إلى الفتحة ، فلما رأيناهم فعلوا ذلك علمنا أنهم تكلفوا الفتحة لغرض آخر غير الخفة ، وهو أنهم أرادوا منها ما أرادوه من أختيها ، من الدلالة على المعانى ، وقد فطن لذلك النحاة فقالوا أنها تدل على المفعولية وما أشبهها ، فالفتحة علم على معنى ، وليست حركة اجتلبت للخفة فقط وهى غفل من المعنى .

وما ظنه المؤلف أدلة تدل على أن الفتحة أخف من السكون من لزوم قطع النفس فى السكون و بت النطق عند النطق ببعض الحروف ساكنا ، ومن لزوم

ترديد اللسان فى البعض الآخر ، ومن إرسال النفس به فى البعض الآخر ليس بأدلة لأن مخرج الحرف واحد وهذا بمثابة التأكيد فيه ، أما الفتحة ففيها خروج إلى مخرج حرف آخر

وقد ذكر القراء والنحاة أن من أراد أن يتبين مخرج الحرف فليسكنه ، فأن ذلك أعون له على تبين مخرجه ، فأخذ المؤلف من ذلك ثقل السكون ، وليس فى هذا دلالة على ما ذكره

بل إنما كان كذلك ، لأن التسكين ليس فيه خروج إلى حرف آخر ، فلا يؤدى إلى الالتباس بين مخرجى الحرفين ، الحرف المراد معرفته ، والحرف الحادث أما تحريك الحرف ففيه خروج إلى حرف آخر فيؤدى إلى الالتباس ،

وقد رأى العرب يميلون إلى التخفيف فيسكنون عين الثلاثى إذا كانت مضمومة أو مكسورة ، كرسل وفخذ ، فأذا كانت مفتوحة مثل جمل استبقوها مفتوحة فأخذ من ذلك أن السكون لو كان أخف من الفتحة لمضوا فى التخفيف ، وساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور

وهذا لا يدل إلا على أن الفتحة أخف من الضمة والكسرة ، ولذلك تخففوا منهما بالأسكان ، أما الفتحة فلأنها لما لم تكن فى وزنهما فى الثقل ، بل أخف منهما ، لم يتكلفوا التغيير إلى السكون وإن كان أخف منها

وربما أخذ الباحث مما ذكره المؤلف دليلا على أن السكون أخف من الفتحة ، إذ لو كانت الفتحة أخف من السكون لتخففوا فى الأمثلة المذكورة بها دون السكون ، فكانوا يقولون رسل وفخذ

ولما رأى المؤلف أن العرب قالت فى جمع حسرة ، حسرات ، وفى جمع

دعد ، دعدات ، بفتح العين فأبدلت من السكون الفتح ، ظن أن ذلك يدل على أن الفتح أخف من السكون ، وليس فى هذا دلالة . لأن التخفيف الحاصل جاء من تماثل الحرفين فى الحركة ، بدليل أنهم أجازوا فى المضموم والمكسور الأتباع مثل حنطة ، وخطوة ، فيقولون ، حنطات ، وخطوات ، والاتفاق بيننا وبين المؤلف أن الضمة والكسرة أثقل من السكون

هذه هى الادلة التى اعتمد عليها المؤلف فيما أراد إثباته ، قال : وهناك شواهد أخرى ، لم تبلغ من الاستدلال ما تقدم من البيان ، فأنت تعلم أن العرب تأبى أن تبدأ بساكن ، وترفض أن يجتمع فى نطقها ساكنان ، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح

وهذا ليس فيه شهادة ، لأن طبيعة السكون تتنافى مع البدأ ، لأن السكون قطع ، فيتنافى البدأ والقطع

وأما عدم اجتماع الساكنين ، فلمثل هذه الطبيعة ، لأن السكون وقف فأذا وقفنا بالساكن الأول . وأردنا أن نقف بالساكن الثانى احتجنا إلى وصل بين الساكنين حتى يتأتى الوقوف بالساكن الثانى

أخذ المؤلف بعد ذلك يسوق الأدلة على أن الفتحة ليست علم إعراب قال فى صحيفة ٨٧ .

ومما يشهد بأن الفتحة ليست بعلم إعراب ، وأنها تخالف فى ذلك أختيها الضمة والكسرة ، ما قرره النحاة فى أوجه الوقف على المتحرك الذى قبله ساكن قالوا إذا وقفت على كلمة قبل آخرها ساكن مثل عمرو و بدر ، جاز لك نقل حركة الأعراب إلى هذا الساكن إذا كانت ضمة أو كسرة ، أما إذا كانت فتحة

فليس لك ذلك ، تقول هذا البدر والبدر ، ونور البدر والبدر فأذا قلت انظر البدر امتنع أن تنقل الفتحة إلى الدال . قال أبو القاسم الزمخشرى فى المفصل (وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله دون الفتحة فى غير الهمزة تقول هذا بكر ومررت ببكر)

فواضح أن العرب فرقت ما بين الفتحة وبين أختيها ثم احتالت لتحتفظ بهاتين الحركتين على مافى النطق بهما من شدة — ولم تر أن تحتفظ بالفتحة على سهولتها ويسر نطقها فى مذهب الجميع ، ولا يمكن أن أرى هذا التفريق عبثا ولكن كانت الضمة والكسرة علامة على معان فاحتفظ بهما ولم يكن فى الفتحة ما يدعو إلى هذا الاحتفاظ اه

لو كان مثل هذا الدليل منتجا لكان أحرى أن يدل على أن الفتحة علم إعراب ، وأن الضمة والكسرة ليستا بعلم إعراب ، لأننا نقول رأينا العرب يقفون على المضموم والمكسور بالسكون ، ويقفون على المنصوب المنون بالألف ، يقولون جاء محمد ومررت بمحمد ورأيت محمدا ، فيحتفظون بالفتحة فى الوقف ، دون أختيها الضمة والكسرة وذلك فى اللغة المشهورة السائرة فى العرب ، وعلى طريقة المؤلف نقول : إنهم لم يحتفظوا بالفتحة فى الوقف إلا لأنها تدل على معنى ولم يحتفظوا بالضمة والكسرة فيه إلا لأنهما لايدلان على معنى ، وهذا أولى فى الدلالة لأن الاحتفاظ بالفتحة فى اللغة المشهورة الكثيرة ، أما النقل فهو نادر قليل جدا ، وإذا كنا نحن والمؤلف لانسلم نتيجة هذا الدليل ، فاولى بالمؤلف ألا يسلم نتيجة دليله ، وعليه أن يبحث عن سبب آخر لنقل الضمة والكسرة إلى الحرف الذى قبل الآخر فى بعض أوجه الوقف دون الفتحة

و يمكن أن يقال: إنهم لم ينقلوا الفتحة لأن الوقف على المنون المنصوب بالألف و إبقاء الفتحة فلا حاجة إلى النقل، وحمل عليه الوقف على المنصوب غير المنون

وقال المؤلف فى ص ٨٩

وحكم آخر من أحكام الوقف فيه تأييد لما ذهبنا إليه، وهو الوقف بالروم وتفسيره على ما فى كتب القراءات أن تنطق الحركة بصوت خفى يسمعه القريب بينما يحسب من كان بعيدا منك أنك قد وقفت مسكنا، والوقف بالروم سائغ لجميع القراء فى موضعه وليس خاصا بأمام منهم دون إمام

ولا يكون عند الوقف على ساكن، ولا على متحرك بالفتح، و إنما يكون فى الضمة والكسرة

وترى هنا ما رأيت فى المثل الأول من الاحتفاظ بالحركتين الضمة والكسرة والأشارة إليهما بوجه ما، و إغفال الفتحة.

وذلك عندنا لما فى الحركتين من معنى يراد دون الفتحة، ومن القراء من يؤثر الوقف بالروم، ويستحبه للقارئ إذا كان الأسكان يمس وجه الأعراب بشئ من الشبهة كما فى الآيتين الكريمتين (فقال رب إنى لما أنزلت إلى من خير فقير) «القصص» (نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذى علم عليم) «يوسف» فليس يخلو هذا من الشهادة بصلة بين حركة الأعراب و بين الوقف بالروم اهـ

إذا كان الاحتفاظ بنفس الفتحة فى الوقف وعدم الاحتفاظ بالضمة والكسرة فيه فى اللغة الشائعة الذائعة لم يدل على أن الفتحة لها معنى دون أختيها الضمة والكسرة فأولى ألا يدل إشمام الضمة والكسرة دون الفتحة على أن لهما معنى وليس للفتحة معنى

قال فى صحيفة ٩٠ وما بعدها

وشاهد ثالث من علم القافية، فقد تعلم أن حرف الروى يجب أن يكون واحدا فى القصيدة كلها. وأن حركة هذا الحرف يجب أن تكون واحدة أيضا. فإذا اختلفت الحركة عدوه عيبا فى القافية، ثم قسموه إلى قسمين: الأول: الإقواء. وهو اختلاف المجرى بكسر وضم. والثانى الإصراف: وهو الاختلاف بفتح وغيره

أما الأول، فقد ورد فى شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين، حتى أباحه لهم العلماء ولم يعدوه فى شعرهم عيبا، وكان الخليل يقول: «تجوز الضمة مع الكسرة» وأبو الحسن بن مسعدة يقول: «كثر هذا عن فصحاء العرب». ويروى منه للنابغة:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا * وبذاك خبرنا الغراب الأسود
لا مرحبا بغد ولا أهلا به * إن كان تفريق الأحبة فى غد

ولدريد بن الصمة:

نظرت إليه والرماح تنوشه * كوقع الصياصى فى النسيج الممدد
فأرهبت عنه القوم حتى تبددوا * وحتى علانى حالك اللون أسود

وكقول حسان بن ثابت:

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر * جسم البغال وأحلام العصافير
كأنهم قصب جوف أسافله * مثقب نفخت فيه الأعاصير

أما الإصراف، فقد أنكره قوم أن يكون جاء فى شعر العرب، وأثبته آخرون على اعتقاد قلته، والتصريح بندرته، قال أبو العلاء المعرى: «و إنما أجازوا ذلك فى المرفوع والمخفوض، وكرهوا الفتحة أن تجئ مع الكسرة أو الضمة».

فأما الخليل وابن مسعدة فلم يذكراه » اهـ .

والذين أثبتوه لم يذكروا من أمثلته إلا ما كان النصب فيه سابقا ، وكان الصرف عنه إلى الرفع أو الخفض دون العكس ، مثل :

أريتك إن منعت كلام يحيى * أتمنعنى على يحيى البكاء
ففى طرفى علـى يحيى سهاد * وفى قلبى على يحيى البكاء

ومثل :

ألم ترنى رددت على ابن ليلى * منيحته فعجلت الأداء
وقلت لشـاته لما أتتنا * رماك الله من شاة بداء

هذه أمثلتهم هنا . فقد رأيت أن العرب تحرص على الضمة والكسرة ، تلتزمهما ، وتهجر من أجلهما تماثل القافية ، وما فيه من انسجام . وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة وبنى عليها قافيته ، ثم جاء داعى الضمة أو الكسرة استجاب له ولم يبال القافيه والأعشى بنى على الفتح قصيدته التى مطلعها

رحلت سمية غدوة أجمالها * غضبى عليك فما تقول بدالها

ثم قال :

هذا النهار بدالها من همها * ما بالها بالليل زال زوالها

أما أن تكون القافية رفعا أو جرا ، ثم يدعو إلى النصب داع ، فإن الشاعر لا يستجيب له ، بل يمضى فى قافيته ، ملتزما ماينبغى لها من تماثل وانسجام .

بنى الفرزدق على الضمة قصيدته التى أولها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف
وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

ثم قال :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع
من المـال إلا مسحتا أو مجلف

فرفع « مجلف » ، واستبقى حركة القافيـة ، ولم يبال داعيـة النصب .

والنحاة يضطربون عند هذا البيت اضطرابا شديدا ، فقد قاله الفرزدق وهو مثار خلاف بين النحاة وبينه ، وبين النحاة بعضهم بعضا .

فعبد الله بن أبى إسحاق إمام النحاة المتوفى سنة ١١٧ هـ ، عاب على الفرزدق وخطأه وسأله يوما : عـلام رفعت « مجلف » فى بيتك ؟ فقال : على ما يسوءك وينوؤك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا . ثم أخذ يهجوه فى شعره .

وأبو عمرو بن العلاء [س ١٥٤] ، ويونس بن حبيب [س ١٨٣] ، كانا لا يعرفان للرفع وجها ، ومحمـد بن سلام [س ٢٣٢] سأل يونس بن حبيب : لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه بالقافية ؟ فقال : لا ، كان ينشدها على الرفع وأنشد نبهارؤبة على الرفع . ــ ومن النحاة مع هـذا من ينشده بالنصب تخلصا من الورطة فى إعرابه ، وقال أبو القـاسم الزمخشرى [س ٥٣٨] : هذا البيت لا تزال الركب تصطك فى إعرابه » .

وقال الإمام أبو عبد الله بن قتيبة [س ٢٧٦] فى كتاب الشعراء : « رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الأعراب فى طلب الحيـلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشئ يرتضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر ، أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه ؟ » اهـ .

وذلك أنهم قدروا النصب إعرابا ورأوا الشاعر قد انصرف عنه إلى الرفع

فرفضه من رفضه ، واحتال لتوجيهه قوم ، وعده من الضرورة آخرون .

وأنت تعلم حرص العرب على الأعراب ، ودقة حسهم به ، وتأديهم عليه. وتعلم طبيعة الشعر العربي : وما فيه من قافية ، وما للقافية من أحكام ، وأن التماثل والانسجام من أجلى صفاته ، وأدق خصائصه . فلما تعارضت حركة الأعراب وحركة القافية ، استجاب العربي لما هو أولى أن يمثل معناه ويصور مراده ، ولما هو ألصق بطبعه وأدخل في عربيته ، وهو الأعراب

كذلك فرق العربي بين الضمة والكسرة ، وبين الفتحة ، فليس لمنصف يعرف الحق أن يغفل هذه التفرقة من العربي ، وأن يهمل وجه دلالتها وما تشير إليه من معنى ،

فهذه من الدلائل على ما رأينا من أن الضمة والكسرة هما علما الأعراب ، وأن الفتحة ليست من علاماته ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن تنتهي بها الكلمات في درج القول ، مالم يدعهم الأعراب إلى حركة يدلون بها على معنى ، أو يدعهم الوقف إلى إسكان يبت عنده النطق ، ومن الله التوفيق والهداية إلى الصواب اهـ

حافظ العربي على الضمة والكسرة ، ولم يبال باتساق القوافي فإذا عرض موجب الضم ضم ولو كانت القوافي مكسورة ، وإذا عرض موجب الكسر كسر ولو كانت القوافي مضمومة ، ولم يحافظ على الفتحة فضم ما حقه الفتح ، رعاية للقوافي كقول الفرزدق

وعض زمان يابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحتا أو مجلف

بعد أن قال

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف
وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

أن استنبط من ذلك مستنبط أن الضمة والكسرة يدلان على معنى لذلك حوفظ عليهما ، والفتحة لاتدل على معنى ، لذلك لم يحافظ عليها ، كان حريا أن يستنبط أن الضمة لاتدل على معنى ، لأنها لو كانت تدل على معنى لما ألبسها ما ليس له ذلك المعنى ، لأن شارة ما إذا كانت تدل على رتبة في الجيش مثلا فكما يحرص على أن يلبسها من هو من أهلها كذلك يحرص على ألا يلبسها من ليس من أهلها

وأنت ترى أنهم لم يحافظوا على ألا يلبس الضمة ما ليس من أهلها فقد قالوا

وعض زمان يابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحتا أو مجلف

فمجلف كان حقها النصب ولكن الشاعر ألبسها الضمة ، فلقائل أن يقول لو كانت الضمة تدل على معنى عندهم لما ألبسوها ما ليس له ذلك المعنى ، وقد ألبسوها فقالوا مجلف بدل مجلفا

وهذا في وزان الدليل الذي ذكره المؤلف ، وهو لو كان للفتحة معنى لحوفظ عليها في القافية ، ولو اضطر الشاعر إلى الأصراف لتدل على ذلك المعنى الذي لها ، كما حافظوا على الضمة والكسرة للمحافظة على معنيهما واضطروا إلى الاقواء

وإذا كنا نحن والمؤلف لانؤمن بنتيجة هذا الدليل وهي أن الضمة ليس لها معنى ؛ فأحرى أن نرفضه ونرفض الدليل الآخر الذي هو في وزانه ، وندلل تجويزهم

الأقواء ، وامتناعهم من الإصراف بأمر حسى لا شأن له بأن لبعض الحركات معنى وليس لبعضها معنى ، وهو أن الحرف المفتوح يمد به الصوت ويفتح فيه المتكلم فاه ؛ فاذا استجاب الشاعر إلى داعى الفتح ففتح وكان الروى مضموما أو مكسورا ظهر ظهورا بينا عدم الانسجام بين القوافى بالمخالفة بينها ، وليس ذلك فى المخالفة فى الروى من ضم إلى كسر ومن كسر إلى ضم ، لذلك أجازوا الأقواء ومنعوا الأصراف ، فإذا قلت

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف

وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

ثم قلت

وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال الامسحتا أو مجلفا

فنصبت واستلزم ذلك فتح فيك ومد الصوت ، ظهرت المخالفة بين حركتى الروى وظهر عدم الانسجام ، لذلك منعوا هذا ، أما إذا قلت

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر

جسم البغال وأحلام العصافير

كأنهم قصب جوف أسافله

منقب نفخت فيه الأعاصير

فانتقلت من ضم إلى كسر لم يظهر عدم الانسجام هذا الظهور البين كالذى قبله . لعدم فتح الفم ومد الصوت ، لذلك أجازوه ،

فأنت ترى أن المنع لأمر يرجع إلى اللفظ ، والجواز لأمر يرجع إلى اللفظ

لا لأن بعض الحركات لها دلالة على معنى فحوفظ عليها ، و بعضها لا دلالة له على معنى فلذلك لم يحافظ عليها

يدلك على ذلك أنهم لم يجوزوا الانتقال من الفتح إلى ضم أو كسر ، كما لم يجوزوا الانتقال من ضم أو كسر إلى فتح ، فهذا يدلك على أن مرجع الجواز وعدمه إلى أمر لفظى كما قدمنا

قال المؤلف ص٩٦

وقد نجد فى كلام النحاة ما يؤيده أيضا ، قالوا بالنصب على نزع الخافض ومعناه كما تعلم أن يكون من حق الكلام ذكر الجار ، ثم يحذف لسبب ما ، فتنقلب الكلمة مفتوحة ، مثل : تمرون الديار . ـ روى لجرير :

تمرون الديار ولا تعوجوا * كلامكم على إذاً حرام

وهم يعدون ذلك نادرا شاذا ، على أنه فى كلام العرب أوسع مما قرروا ، هم قد اقتصروا على حذف الحرف الجار وروى عن العرب النصب فى غيره ، قال الكسائى : « والعرب إذا ألقت « بين » من كلام تصلح « إلى » فى آخره نصبوا الحرفين المخفوضين ، تقول : مطرنا ما زبالة فالثعلبية ، وله عشرون ما ناقة فجملا ، وهى أحسن الناس ما قرنا فقدما . قال وسمعت أعرابيا وقد رأى الهلال فقال : الحمد لله ما إهلالك إلى أسرارك . والعرب تقول : «الشنق ما خمسا إلى خمس وعشرين » اه فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح حين يحذف داعى الجر حرفا أو اسما .

وكذلك يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعى الرفع أيضا ، تقول خرج زيد وعمرو ، تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع . فإذا كان الحديث

عن واحد ، وكان الثانى من تكملة الحديث ، تحول داعى الرفع عنه فنصب ، وقلت خرج زيد وعمرا .

وللنحاة فى نصب هذا الاسم وناصبه خلاف عنيف ، أناصبه الواو ؟ أم الفعل قبله أم هما معا ؟ أم عامل معنوى سماه بعضهم الخلاف ؟

على أن المنهج العربى واضح ، فى بعد عن هذا الخلاف والشقاق ، فإنه لم يكن من داع إلى الرفع ، فدخلت الكلمة فى الباب الأوسع الأشمل وهو النصب

ومثل هذا كثير لا يخفيه عن الناظر إلا تلك الرسوم التى رسموا ، ثم تعبد الناس بها حتى صرفتهم عن المعنى وما تدل عليه الألفاظ . اهـ

لا أدرى ، كيف ساغ المؤلف ، أن يأخذ من إجازة النحاة النصب على نزع الخافض ، تأييدا للقول بأن الفتحة لا تدل على معنى

لقد نقلنا لك عن الرضى ، أن النصب علم الفضلة ، وقد أراد العرب أن يميزوا بعلامة ، ما هو فضلة بواسطة حرف ، فميزوه بالجر ، وهو باق على نصب محله ، بدليل أنه قد ورد العطف بالنصب على المجرور بحرف كقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) فإن سقط الحرف ، ظهر الأعراب المحلى فى هذه الفضلة كما فى قولهم ، الله لأفعلن ، ومنه

تمرون الديار ولا تعوجوا * كلامكم على إذاً حرام

فليس فى إجازتهم النصب على نزع الخافض ، ما يؤيد ما ذهب إليه المؤلف من أن الفتحة ليست علما على معنى ، بل فيه ما يؤيد ما قالوه من أن الفتحة علم الفضلة ، أو علم المفعولية .

ويجب أن نلاحظ هنا أن المؤلف قال ـ فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح

حين يحذف داعى الجر حرفا أو اسما ـ وداعى الجر عنده هو الأضافة ، فكيف يجعله أمرا لفظيا ، هو الأسماء والحروف .

فإذا اعتذر بأنه جعل الحرف والاسم داعى الجر ، وإن كان الواقع أن الأضافة ، هى داعية الجر ، لأن موجد الأضافة فى الكلمة ، هو المتكلم ، بسبب الحرف والاسم ، فنسب الجر إليهما ، لأنه ينسب الفعل إلى السبب والآلة ، نقول ، إذا اعتذر بذلك ، فلم لا يقبل مثله من النحاة ؟ ولم لا يفتأ يكرر عيب النحاة بنسبة العمل إلى الأفعال والحروف والأسماء ، حتى أعاده هنا وعابهم من أجل البحث عن ناصب المفعول معه ؟ مع أنه بحث فى حقيقة الأمر عن الآلة التى بها أوجد المتكلم المفعولية فى الاسم ،

وإذا تأمل القارئ وجد المؤلف لم يحافظ على أصله وهو أن الحركات الأعرابية دوال على معان ، ولعل ذلك لأنه حديث عهد به

أما النحاة المتقدمون الذين رماهم المؤلف بأنهم لم يعرفوا هذا الأصل ، فقد حافظوا عليه فى هذا الموضع ، وفى كل موضع

إن الأمثلة التى حذف فيها الجار لم يذهب منها معنى الأضافة ، ففى قوله * تمرون الديار ولم تعوجوا * حذف حرف الأضافة وهو الباء ، ولكن معنى الأضافة باق ، لأنه لا يزال المعنى أن المرور مضاف إلى الديار ، وفى قوله : الشنق ما خمسا إلى خمس وعشرين ، لا تزال [بين] ملحوظة ، والمعنى الشنق ما بين خمس ، وكذلك فى بقية الأمثلة التى حذف فيها حرف الأضافة والاسم المضاف . وما دام المعنى الموجب للجر باقيا وهو الأضافة كان يلزم أن يكون الجر باقيا ، ولا يعدل عنه إلى النصب ، فإذا خولف ذلك فلابد من علة تلتمس ،

والمؤلف أجرى كلامه مجرى من يرى أن العلة الحقيقية فى الجر هى حرف الجر والاسم المضاف ، فلما زالا زال الجر ، وإن كان معنى الأضافة باقيا ، وهذا يخالف أصله

ولكن النحاة حافظوا على هذا الأصل ، فأما الرضى فقد نقلنا لك تعليله لنصب ما حذف منه حرف الجر وإن كان معنى الأضافة باقيا

وأما الذين يرون أن الجر علم الأضافة رأسا فقد التمسوا علة لنصب ما حذف منه الجار مع بقاء معنى الأضافة ، فقالوا : إنما نصب على التشبيه بالمفعول به

وقال فى ص ٩٨

وتسطيع أن ترى مثل ذلك فى « كلمته فاه إلى فى » و « بعته يدا بيد » لما لم يكن من همك التحدث عن الفم واليد ، وإنما سقتهما بيانا وتتمة للحديث ، لم ترفع ، ولو قصدت إلى التحدث عنهما لرفعت ، ولقلت : يد بيد ، وفوه إلى فى .

والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال ، ثم يجدونه مخالفا للرسوم التى وضعوها للحال ، فيتأولون لذلك كعادتهم فى التأويل .

وكذلك يقولون : « مطرنا سهلنا وجبلنا ، والسهلُ والجبلُ . وجاء القوم أولهم وآخرهم ، والأول والآخر » يرفعون ذلك كله فيعرب به النحاة بدلا ، ويروى منصوبا ، فتكون معضلة لدى النحاة يستعان فيها بأنواع من التأويل

وتعرف تعسفهم فى إعراب « عمرك الله » و « نحن العرب » و « إياك والأسد » و « إياك الأسد » . وكذلك تعرف عناءهم فى تلمس السبل لإعراب « عذيرك » فى مثل قول عمرو بن معد يكرب

أريد حباءه ويريد قتلى * عذيرك من خليلك من مراد

وقول ذى الأصبع العدوانى :

عذير الحى من عدوا * ن كانوا حية الوادى

وإعراب ذلك كله ، وسواه مما يحتد فيه الخلاف ، ويكثر فيه التقدير والإضمار أمر قريب واضح ، فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع ، ولا هى مضاف إليها فتجر ، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب . اه

إن المؤلف قد وقع على ما يحسم الخلاف بين النحاة ، وكشف عن شئ يعصمنا من التأويلات الكثيرة فى « مثل كلمته فاه إلى فى » ، و « عذيرك من خليلك من مراد » و « إياك والأسد » ، و « عمرك الله » ، و « مطرنا سهلنا وجبلنا » ـ لاخلاف بعد اليوم إن الأمر فيها بين

وإعراب ذلك كله وسواه مما يحتد فيه الخلاف ويكثر فيه التقدير والإضمار أمر قريب واضح ، فأنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع ، ولا هى مضاف إليها فتجر ، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب

حسن هذا ، ولكن بقى أن يقال : إن ما يلزم النصب أنواع كثيرة ، فمن أى نوع هذه الأشياء ؟ إن مما يلزم النصب المفعول به ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى والمفعول المطلق ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، فمن أى هذه الأشياء ما نحن فيه ؟ وبعبارة أخرى أن غير المحدث عنه والمضاف أمور كثيرة هى ما ذكرناه فمن أيها ما وقع فيه الخلاف

إن المعنى يتوقف على معرفة من أى نوع هى ، لذلك بحث عنه النحاة وتوغلوا فى البحث

كما لا يكفى فى عالم الحيوان أن يقول هذا حيوان ، أو من الحيوانات الثديية ، أو

من ذوات الحافر ، بل لا بد أن يعينه أى نوع هو فى جنسه ، وأى صنف هو فى نوعه ، كذلك لا بد للنحوى . أن يعين من أى المنصوبات هو

إنها ليست مسندا إليها فترفع ، ولا مضافا إليها فتجر ، فهى منصوبة ، وهذا غير كاف فى فهم الكلام ، فقد بقى أن يقال:هذه الكلمات ، أهى منقطعة عما قبلها وما بعدها ، لاتعلق لها بشئ فى الكلام ؟ و إذا لا تدل على معنى تركيبى ولا تدل إلا على معناها الوضعى ، أم هى متعلقة بما قبلها ، أو بما بعدها ، و إذاً فمانوع هذه العلاقة ؟ أهى علاقة المفعول بفعله ، أم علاقة الحال بعامله ، أم علاقة التمييز بصاحبه ، أم علاقة المفعول لأجله ، أم المفعول فيه ،أم المفعول المطلق ؟، والمعنى يختلف بحسب هذه العلاقات

فإذا كنا نعلم حتما أنها ليست كلمات مسرودة ، و إنما هى كلمات من أجزاء الكلام المفيد ، فلا بد أن تكون ذات علاقة بما هى فيه من الكلمات ،ولا بد لفهم الكلام أن نعلم نوع هذه العلاقة ،

لو كان ما ينصب من الكلمات نوعاواحداً ، لايختلف فيه معنى الكلام ، لكفى أن يقال هو منصوب فحسب ،أما والمنصوبات كثيرة ومعانيها مختلفة ، إذ الحال فى معنى فى حال كذا ، والتمييز لرفع الأبهام،والمفعول لأجله للتعليل،والمفعول فيه لبيان زمان الفعل أو مكانه ، أما وهو كذلك فلابد من بيان أى نوع هو فى المنصوبات .

ليس البحث عن عامل عذيرك ، وعامل فاه إلى فى ، إلا بحثا عن علاقة الكلمة بالكلام ، ومعرفة مركزها فى الجملة

وهب اللغة العربية لا إعراب فيها فبقى بعد علينا أن نبحث هذا البحث لنعرف علاقة الكلمة بالكلمة ، ونعلم أهى تعليل لها أم ظرف

زمان أو مكان لها ، أم هى مبينة لما انبهم منها الخ

فماخاله المؤلف فيه غناء، لاغناء فيه ، ولافائدة عنده،فقد خال جوهراوماسا ماهو حجر وصدف

﴿ الأصل فى المبنى أن يسكن ﴾

خلاصة ماذكره المؤلف فى هذا الباب

١ ذهب النحاة إلى أن الأصل فى المبنى أن يسكن

٢ المؤلف يخالفهم فيرى أن الأصل فى المبنى أن يفتح

٣ الدليل على ذلك استقراء حروف المعانى فنجد المفتوح فيها أكثر من الساكن وهى مبنية

٤ اتبع المؤلف اصطلاحا فى الساكن والمتحرك قرره من قبل واطرد بحثه عليه وهو أن حروف اللين امتداد لما قبلها من الحركات ، فحرف [إلى] ثنائى مفتوح ، وحرف [فى] أحادى مكسور

٥ تكلف المؤلف ذلك ليقيم الدليل على أن الفتحة أخف من السكون فيتم له ماأراد من أن الفتحة لامعنى لها ، بل اجتلبت للخفة — انظر إحياء النحو من ص ١٠١ إلى ص ١٠٨

الحركات بما فيها الفتحة أثقل من السكون ، بالرجوع إلى الحس عند النطق بالحركة، وعند النطق بالسكون ، و بالأدلة التى ذكرناها فيما تقدم ،وقد ترك العرب الأخف وهو السكون إلى الحركات فى المعربات لدلالتها على المعانى ، فتحملوا مشقة الحركة ، لاحتياجهم إلى الأبانة عن المعانى المختلفة، ولا كذلك الحال فى المبنيات ، ومنها حروف المعانى ، فحروف المعانى لم يتوارد عليها معان يحتاج فى

الأبانة عنها إلى الأعراب ، فالحكمة تقضى ألا تتكلف المشقة مشقة الحركة ، وأن نتبع الأخف وهو السكون ، فالأصل فى المبنى ومنه حروف المعانى السكون، لأن البناء ضد الأعراب ،فلم يقصد به الأبانة عن المعانى المختلفة فى الاسم ،ولأنه لايتوارد على حروف المعانى معان يحتاج فى دلالتها عليها إلى الحركات ، فوجب أن تبقى على أخف الأحوال ، وهى حالة الأسكان ، فما سكن منها فقد جاء على الأصل ، وماتحرك فلعلة عارضة يسأل عن سبب هـذه الحركة وعن علتها ، وإذا نظرت إلى سبب تحرك ماتحرك ، تجده فى الغالب التخلص من التقاء الساكنين لو جاء على الأصل وسكن .

وذلك كأن وإن ولكن وكأن وليت ولعل ومنذ وجير . أو تجده الهروب من الابتداء بالساكن،مثل لام الجر وبائه.فهذه لو سكنت ،وهى على حرف واحد لزم الابتداء بالساكن،ولغة العرب تأباه

هذه هى طريقة النحويين ، وهى كما ترى طريقة معبدة مأمونة العثار، جارية على أقوم منهج فى البحث، وهى يعاضدها العقل،والحس ، والاستقراء فى البحث.

أما نصيب الحس فهو تذوق هذه الحركات ،وتذوق السكون،ومعرفة الخفيف منها والثقيل ، ومعرفة أن الحرف المحرك حرف وبعض حرف آخر ، وأن الحرف الساكن حرف فقط ،

وأما نصيب العقل فهو الحكم بأن الحرف فقط أخف من الحرف وبعض حرف آخر ، وأنه لا يرتكب الأثقل إلا لغرض ، فإذا لم يكن غرض لجأنا إلى الأخف ، وأن حروف المعانى لم يتوارد عليها معان يحتاج فى الأبانة عنها إلى الحركات ، فوجب أن تكون ساكنة إلا لعلة ، وأن البناء لما كان ضد الأعراب

لم يقصد منه فى الأسماء والأفعال الإبانة عن المعانى ،وجب أن تكون ساكنة إلا لعارض

وأما نصيب الاستقراء ، فهو أننا استقرأناها فوجدنا أنها ساكنة على هذا الأصل ،ما لم يمنع مانع ، ووجدنا أن ماخرج عن هذا الأصل فلعلة كالتخلص من التقاء الساكنين

ولكن هذه السبيل تعكر على المؤلف ما ارتآه ، من خفة الفتحة عن السكون ، وما يؤدى إليه ذلك من أن الفتحة ليست علم إعراب ، فلا دلالة لها على شئ إلا الخفة ، لأنها لو كانت أخف من السكون لكان الأصل فى المبنى أن يفتح لا أن يسكن ، لأنه لم يقصد بالبناء الدلالة على معنى كما قصد بالأعراب

فأراد المؤلف أن يقيم الدليل على أن الأصل فى المبنى أن يفتح واستعان على ذلك بالاستقراء فأدى به الاستقراء إلى أن المفتوح من حروف المعانى أكثر من الساكن ، وما كان أكثر فهو الأصل ، ولا بد أن نلاحظ هنا أن المؤلف ارتكب فى سبيل البيان عن أن المفتوح أكثر من الساكن كثرة مطلقة أن يجعل الألف الساكنة كلا وبلى وإلا ولولا ولوما ، فتحات ممتدة فهذه الحروف على رأيه مفتوحة لاساكنة ، وأن يجعل الياء الساكنة كسرة ممتدة ،فهى متحركة بالكسر لاساكنة ولذلك عد هذه الحروف من المتحركات لا السواكن

وهذا يؤدى إلى أن تكون الواو فى أكلوا امتدادا للضمة،والألف فى أكلا امتدادا للفتحة، والياء فى كلى امتدادا للكسرة، فليس فيها إلا حركات مشبعة،فليس هناك واو هى ضمير جماعة الذكور ، ولا ألف هى ضمير الاثنين ، ولا ياء هى

ضمير المؤنثة المخاطبة ، مع أنها كلمات موجودة لها دلالتها على ما ذكرناه ، ولها معانى هم وهما وأنت

ولا نظن أن المؤلف يرتكب أن بعض الفتحة هو ضمير المثنى ، وأن بعض الضمة هو ضمير جماعة الذكور . وأن بعض الكسرة هو ضمير المخاطبة ، لأن ذلك يشوش فى تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، لأن هذه الأقسام أقسام من الكلمة التى هى حروف أو مؤلفة من حروف لا قسم من الحركات

ونلاحظ أيضا أن ما فعله المؤلف يشوش كثيرا فى علوم العربية ، النحو وغير النحو

حروف اللين امتداد لما قبلها من الحركات ، فحرف [إلى] ثنائى مفتوح وحرف [فى] أحادى مكسور ، أنظر إحياء النحو ص ١٠٥

ألا يدرى المؤلف ماذا يشوش هذا فى علم النحو ؟

إنه يؤدى إلى أن يكون مثل يخشى من الأفعال المضارعة المعتلة بالألف منصوبا ، فما دام حرف إلى ثنائيا مفتوحا فمثلها يخشى تكون مفتوحة ، ولا موجب للنصب فى مثل يخشى زيد ، أما النحاة فيرون أنها ساكنة والفعل مرفوع وقدرت الضمة عليه للتعذر

أيدرى المؤلف ماذا يشوش هذا الذى زعمه فى غير النحو ؟

إن علماء العروض جعلوا مثل [فى] حرفين أولهما ساكن والثانى متحرك مثل قد وبل ، وجعلوا الجميع سببا خفيفا ، وقابلوهما فى الميزان بحرفين ، أولهما متحرك وثانيهما ساكن ، مثل الميم والسين ، أو التاء والفاء ، فى مستفعلن ، أما على طريقة المؤلف فهى حرف واحد مكسور ، ويلزم ألا تقابل فى الميزان إلا بحرف واحد

متحرك ، ولا أدرى كيف يكون وزن الشعر الذى يوزن بمثل هذا الميزان إنه شعر يفقد اتزانه وانسجامه وما فيه من نغمة موسيقية بديعة

لو جرينا على طريقة المؤلف لكان رمى وما ماثله ثنائيا مفتوح الآخر وعلى ذلك يقابل فى الميزان الصرفى بحرفين لا بفعل ، وهذا يؤدى إلى أن الأفعال فيها ما هو ثنائى ، ويؤدى إلى أن يكون مصدره شيئا آخر غير الرمى لأن هذا مصدر ثلاثى الأصول

لقد كنت فيما مضى من مباحث المؤلف أغالب الضحك فأغلبه ، أما فى هذا البحث فأردت أن أغالب الضحك فغلبنى ، فها أناذا أضحك ملء فى من هذا الهزل؟ الذى لا حد له ولا آخر

بعد هذه الملاحظة نرجع إلى الموضوع

ليس معنى الأصل فى قول النحاة (والأصل فى المبنى أن يسكن) الكثير الغالب كما فهم المؤلف وإنما معناه ما يقتضيه القياس ، فالقياس يقتضى أن يسكن المبنى وما خرج عن مقتضى القياس فلعلة ، وقد ذكرنا القياس الذى يقتضى أن يكون المبنى ساكنا ، وذكرنا بعض العلل التى تؤدى إلى الخروج عن ذلك الأصل ، وسنبسط الكلام هنا بعض البسط

إن الباء والكاف واللام والواو من حروف الجر كان مقتضى الأصل أن تبنى على السكون ، ولكن أوجب الخروج عن ذلك الأصل أنها كلمات على حرف واحد ، وتقع فى أول الكلام ، وما كان كذلك لا ترضى اللغة العربية أن يكون ساكنا ، لأن فى الابتداء بالساكن ثقلا تأباه اللغة العربية ومن شاء أن يعرف قوة هذه العلة فليرز نفسه على أن يسكن هذه الحروف وينطق بها مبتدئا . فإنه

يجد لها من الثقل ما تحامت مثله هذه اللغة الشريفة

قال الرفاعى فى حاشيته على شرح لامية الأفعال ص ٤

ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون ، فأن الابتداء بالسكون و إن لم يمتنع فى نفسه ، بل كان موجودا فى غير العربية ، كالعجم لاسيما الخوارزم عند كون تلك الحروف من الصامتة ، لكنه غير جائز فى العربية ، لكونها على غاية الأحكام وفى الابتداء بالساكن نوع بشاعة ، كالوقف على الحركة مع إمكانه بلا شبهة ، ومن ادعى الامتناع مطلقا فقد رده المحقق الشريف بأنه حكاية عن لسانهم المخصوص ، فلا يقوم حجة على الغير ، ومن استدل عليه بالاستقراء ، فإن كان ناقصا فليس بمفيد ، وإن كان تاما فبعد تسليمه لا يدل إلا على عدم الوقوع ، وهو لا يستلزم الامتناع اهـ ما أردنا نقله

وقد كنا أردنا فى الاستدلال أن نذهب إلى امتناع الابتداء بالساكن ، ولكننا رأينا فيه هذا الخلاف الذى أشار إليه الرفاعى ، ورأينا أن كونه غير جائز فى العربية كاف فى المطلوب فاكتفينا به

إذا كان الأمر كما قدمناه فقد تم للنحاة ما أرادوه من أن السكون أخف من الحركة ، وأن الفتحة تدل على معنى ، كما أن أختيها الضمة والكسرة تدلان على معنى ، وأن الأصل فى المبنى أن يسكن ، و بطل مذهب المؤلف فيما يحاوله من خلاف ذلك

﴿ العلامات الفرعية للأعراب ﴾

هذا الباب أمره سهل ، فقد وافق المؤلف فى فصول منه آراء بعض النحاة ، فأعراب الأسماء الستة بالحركات المطولة قال به المازنى ، وقد ذكر مذهبه ورد

عليه ابن الأنبارى فى كتابه « الإنصاف فى أسباب الخلاف » ونحن ننقل ماقاله قال فى ص ٦

وذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الباء حرف الإعراب و إنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات . وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك ، من غير واو ، ولا ألف ، ولا ياء ، كما يقولون فى حالة الإفراد من غير إضافة .

وقال فى ص ٩ ، ١٠ ، ١١

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الأعراب و إنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ، فقال لأن الباء تختلف عليها الحركات فى حالة الرفع والنصب والجر ، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الأعراب ، فدل على أن الباء حرف الأعراب ، وأن هذه الحركات التى هى الضمة والفتحة والكسرة حركات إعراب و إنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف التى هى الواو والألف والياء ، فالواو عن إشباع الضمة ، والألف عن إشباع الفتحة ، والياء ، عن إشباع الكسرة ، وقد جاء ذلك كثيرا فى استعمالهم ، قال الشاعر فى إشباع الضمة

الله يعلم أنا فى تلفتنا * يوم الفراق إلى إخواننا صور

وأننى حيثما يثنى الهوى بصرى * من حيث ماسلكوا أدنو فأنظور

أراد فأنظر فأشبع الضم فنشأت الواو . وقال الآخر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

أراد تهج وقال الآخر

﴿ كأن فى أنيابها القرنفول ﴾

أراد القرنفل ، وقال الشاعر فى إشباع الفتحة

وأنت من الغوائل حين ترمى * ومن ذم الرجال بمنتزاح

أراد بمنتزح فأشبع الفتحة فنشأت الألف ، وقال الآخر

أقول إذ خرت على الكلكال * ياناقتا ماجلت من مجال

أراد الكلكل ، وقال الآخر

إذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

أراد ولا ترضها ، وقال عنترة

ينباع من ذفرى غضوب جسرة * زيافة مثل الفنيق المكدم

أراد ينبع ، وقال الشاعر فى إشباع الكسرة

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد الدراهم والصيارف فأشبع الكسرة، فنشأت الياء ، ويحتمل أن يكون الدراهيم جمع درهام،ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال ، وقال الآخر

كأنى بفتخاء الجناحين لقوة * على عجل منى أطأطىء شملالى

أراد شمللى ، وقال الآخر

لما نزلنا نصبنا ظل أخبية * وفار للقوم باللحم المراجيل

أراد المراجل ، وقال الآخر

لا عهد لى بنيضال * أصبحت كالشن البالى

أراد بنضل ، وقال الآخر

ألم يأتيك والأنباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

أراد ألم يأتك ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، وإشباع الحركات حتى تنشأ

عنها هذه الحروف كثير فى كلامهم،فكذلك هاهنا ، وهذا القول ظاهر الفساد لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات،وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالأجماع ، وهاهنا بالأجماع تقول فى حال الاختيار : هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك،وكذلك سائرها،فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات، وأن الحركات ليست للأعراب،على ما سنبين فى الجواب عن كلمات الكوفيين . اهـ

والذى يعنينا هنا أن نبين العلة التى جعلت النحاة لايقولون بما قاله المازنى ولا يطردون ذلك فى بقية الأبواب

إنه وقف فى طريقهم المثنى فرأوه فى حالة الرفع بالألف، أو بالفتحة المطولة وهذه بعيدة عن الضمة التى كانت من حقه ، ورأوه فى حالة النصب بالياء وهى بعيدة عن الفتحة المطولة ، ورأوه فى حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها وهى بعيدة عن الكسرة أو الكسرة المطولة ، فليست تصلح لأن تكون حركات مطولة فتخرم القاعدة القائلة إن الإعراب كله بالحركات مطولة أو غير مطولة ، فلما رأوا ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابها بالحروف،فهى معربة بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ،

وإذا جاز ذلك فى المثنى ، فلا مانع أن يفهم ذلك أيضا فى الأسماء الستة ، وفى جمع المذكر السالم ،

والمسألة محتملة لأن نسلك هذا السبيل الذى سلكه جمهور النحاة، أو نسلك السبيل الذى سلكه المازنى وتبعه فيه المؤلف وتوسع فيه ،ولكنه وقف لايدرى مايفعل أمام المثنى لم يستطع حل إعرابه ولا تعليله

﴿ التوابع ﴾

يأبى المؤلف أن تكون التوابع خمسة ، و يرفض هذا التقسيم و يجعلها اثنين فقط ؛ أحدهما يكون التابع مع الأول بمنزلة عبد الله، لا يفهم المعنى إلا بهما معا ، وهذا قسم يشمل النعت ، والثانى يكون المتبوع دالا على معناه مستقلا ، والتابع دالا على معنى الأول مع حظ من البيان يجئ من قرن الكلمتين إحداهما بالأخرى ، وهذا يشمل البدل والتوكيد وعطف البيان

أما عطف النسق فيأبى أن يسميه تابعا

و يعيب المؤلف على النحاة ذكر بابين للتوكيد والبدل، ويرى أن التوكيد هو البدل ، لأنه لا فرق بين أن تقول : جاء القوم بعضهم ، وجاء القوم كلهم . فالأولى أن يجعلا بابا واحدا هو باب البدل ـ انظر كتاب إحياء النحو من ص ١١٤ ـ إلى ص ١٢٤

ونحن نرى أننا مضطرون إلى تقسيم التوابع إلى أقسامها الخمسة ، ولا يكفى تقسيمها إلى هذين القسمين، لأمور أولها ـ أن معانيها مختلفة متمايزة، والغرض منها مختلف. ثانيها ـ أن أحكامها مختلفة فيلزم التمييز بينها لنميز بين أحكامها، ثالثها ـ أن التقسيم الذى ذكره ليس حاصرا إذ هناك من التوابع ما ليس داخلا فى القسمين اللذين ذكرهما المؤلف ، كبدل البعض من الكل، و بدل الاشتمال، و بدل النسيان و بدل الغلط إذ المؤلف أدخل البدل فى القسم الثانى ، و بالتأمل يرى أن القسم الثانى لا يشمل من أنواع البدل إلا بدل الكل من الكل ، لأن النوع الثانى هو أن تكون الكلمة دلت على معنى، والتابع دل على ذلك المعنى بعينه، واجتماع التابع والمتبوع أفاد الإيضاح، ومن المعلوم أن بدل الاشتمال لم يدل على ما دل عليه المبدل

منه ، لأن علمه فى نفعنى المعلم علمه ، دل على معنى غير معنى المعلم ، ولأن بدل البعض من الكل دل على معنى غير معنى المبدل منه ، ضرورة اختلاف البعض والكل ، كاشتريت الدار ثلثها، ولأن بدل الغلط و بدل النسيان كذلك يدلان على معنى غير معنى المبدل منه ، تقول: رأيت زيداً حمارا ، أردت أن تقول : رأيت حمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ، فتداركت هذا الخطأ فأبدلت حمارا منه ، و كذلك القول فى بدل النسيان ، تقول جاءنى على محمد ، جرى كلامك أولا على نسبة المجئ إلى على ، ثم تبين فساد ذلك فقلت محمد

وأما أن معانيها والأغراض منها مختلفة فلذلك ينبغى أن يفرق بينها ، فيدل على ذلك أن التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول ، تقول كلمت الوزير ، فيحتمل أن تكون كلمت حاجبه أو كاتبه ، ولكنك تجوزت فى التعبير فإذا قلت : نفسه ، فقد قررت أمر المتبوع فى النسبة ورفعت احتمال هذا التجوز ، وتقول : سجد الملائكة فيحتمل أن يكون سجد البعض ولكنك تجوزت فذكرت الملائكة ، فإذا قلت: كلهم ، فقد قررت شأن المتبوع فى الشمول و رفعت هذا الاحتمال. فأين هذا من معنى البدل وأغراضه المختلفة التى بينا بعضها من الاضراب والغلط والنسيان والاشتمال والبعض ؟

وأما أن أحكامها مختلفة فيكفى أن تعلم أن النكرة لا تؤكد توكيدا معنويا بخلاف البدل ، فإنه يكون من النكرة كما يكون من المعرفة ، وأن النفس والعين ولفظ كل لا بد من اتصالها بضمير المؤكد ، وأجمع لا يشترط فيها ذلك ، وهذه أحكام يخالف فيها التوكيد البدل

ومن اطلع على التوابع وجد أحكامها كثيرة ومختلفة ، وليس من غرضنا

الاستقصاء، وهذا كله حرى أن يجعلها أقساما مختلفة، و يقضى على من يؤلف أن يميز بينها ، و يبين أقسامها ، و يفرد كل قسم بالبيان

﴿ عطف النسق ﴾

يأبى المؤلف أن يكون عطف النسق من التوابع ، و يعيب على النحاة عده منها ، و يرى أنه فى مثل جاء زيد وعمرو ، متحدث عن الثانى كما هو متحدث عن الأول ، وحق الاسم المتحدث عنه الرفع ، وليس الأول أحق بهذا النوع من الأعراب ، ولا الثانى محمولا عليه . كلا الاسمين متحدث عنه، وكلاهما له إعراب المتحدث عنه وهو الرفع ، وكذلك فى الأضافة اهـ

ليس كون الاسم تابعا منافيا لكونه شارك الأول فى الحكم ، فإن كان الأول متحدثا عنه ، كان الثانى متحدثا عنه أيضا ، و إن كان الأول مضافا اليه كان الثانى مضافا إليه أيضا

لامنافاة بينهما لأن التابع هو مايتبع ماقبله فى الأعراب لفظا أو تقديرا أو محلا ، فلا ينافى هذا كونه مشاركا للأول فى الحكم ، وأنه متحدث عنه ، كما أن الأول متحدث عنه، أو مضاف إليه كما أن الأول مضاف إليه ، والنحاة صرحوا بذلك فقالوا : إن الواو والفاء وثم تفيد التشريك فى الحكم

والذى جعل النحاة يقولون إن الأول متبوع والثانى تابع، أن المعنى الذى أوجب للأول الرفع وهو الفاعلية أو العمدية ـ على الخلاف فى ذلك ـ جاءه من ارتباطه بالفعل مباشرة ، أما الثانى فجاءه ذلك المعنى من ارتباطه بالفعل بواسطة حرف العطف بعد ارتباط الأول به بلا واسطة ، فكان الأول متبوعا والثانى تابعا ، وهذا كاف فى هذه التسمية : ومن أجل ذلك اختلف النحاة فى العامل فى المعطوف ، فقال قوم

هو الفعل بواسطة حرف العطف ، وقال آخرون هو حرف العطف ـ وأنت تعلم بما قدمنا لك فى نظيره أن معنى هذا الاختلاف هو الاختلاف فيما أوجب المعنى الذى استحق به المعطوف الأعراب، فرأى قوم أن الذى أوجبه هو الفعل بواسطة الحرف ورأى آخرون أنه حرف العطف ، فبمجرد مجىء حرف العطف فى الكلام لبس الاسم المعنى المقتضى للأعراب

والمقام هنا يحتمل بسطا أو فى ، ولكننى لا أريد الأطالة، وأرى أننى ذكرت الأسس الأولى التى إذا علمها المرء رجع كلام النحاة إلى ما قلنا ، و رد كل شبهة تقف فى سبيله

وقد دعا المؤلف بعد ذلك إلى أن تدرس معانى أدوات العطف، كما دعا إلى مثل ذلك فى أدوات النفى ، ورأى أن هذه أحق الدراسات النحوية أن توفر عليها العناية ، و ينعم فيها النظر، لنكشف عن أسرار العربية فى التعبير ، ومزاياها فى البيان وحسن التصوير

لقد فعل النحاة ما أراده المؤلف ، وما عليه إلا أن يرجع إلى كتبهم ليرى العجب والمطرب ، وقد نقلنا من قبل نبذة مما قاله سيبويه فى الكتاب فى معنى ـ أو وأم ـ وهما من حروف العطف ، وقد سلك فى بقية حروف العطف ما سلكه فيهما ، وقد بين فيما نقلناه من خصائص العربية وأسرارها فى التعبير ، ومزاياها فى البيان والتصوير ما فيه مقنع للناظرين

﴿ النعت السببى ﴾

(قال المؤلف ص ١٢٤)

و يجب أن نعود إلى بحث نوع من النعت ، وهو الذى يسميه النحاة «النعت

السببى » ومثله قوله تعالى « ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » ٧٥ : ٢٤ وقولك « رأيت فتى باكية عليه أمه » وظاهر فى هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقة ارتباط النعت على ما بينا من قبل ، وأسلوب الكلام أن تقول فى المثل : رأيت فتى باكية عليه أمه ، ترفع ، والرفع هو وجه الكلام ، من حيث كان البكاء وصفا للأم وحديثا عنها ، أما موافقة الكلمة لما قبلها فى الأعراب ، فذلك يجئ من باب آخر ، هو باب المجاورة وكل ما عد عند النحاة نعتاً سببياً فحقه أن يفصل عما قبله ، وألا يجرى عليه فى إعرابه ، ولكنه إذا وافقه فى التعريف والتنكير جرى علية فى الأعراب ، وكان ذلك من باب الأعراب بالمجاورة ، وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جنى فى توجيه ما رووا عن العرب من مثل : «هذا جحر ضب خرب » قال النحاة هو جر على المجاورة ، وهو قليل شاذ ، وقال ابن جنى : « ليس بقليل ولا شاذ ، بل منه فى اللغة العربية كثير جدا ، وأصله « هذا جحر ضب خرب جحره ، فحذف كلمة جحر لأنها واضحة فى المعنى » اه فالذى نقول به هنا هو أن تخريج ابن جنى لهذا المثل حكم شائع فى جميع النعت السببى ، وحقه كله الرفع على الاستئناف وابتداء الحديث ، وعلى أن الجملة كلها هى التى تتصل بما قبلها ، ولكنه يفارق الرفع ويعطى إعراب ماقبله ، اتباع المجاورة لا اتباع النعت ، فلو أنه كان صفة لما قبله لكان بعيدا أن تقول : القرية الظالم وفتى باكية ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانه ، وحرصهم على التفريق ما بين المذكر والمؤنث .

فقد انتهينا من أقسام التوابع وأحكامها كما عدها النحاة ، وأسقطنا منها نوعا هو العطف ، وقسمنا باقيها قسمين : النعت والبدل ، وبينا أنها فى أحكامها لا تخالف الأصل الذى قررنا من قبل فى معانى الأعراب . وخالفنا النحاة فى

النعت السببى ، وجعلناه اتباعا للمجاورة . اه

يقول المؤلف : فلو أنه (النعت السببى) كان صفة لما قبله لكان بعيدا أن تقول : القرية الظالم ، وفتى باكية ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانه ، وحرصهم على التفريق بين المذكر والمؤنث ، فأنت ترى أنه فهم من قول النحاة نعت سببى ، أنه وصف لما قبله حقيقة ، ولذلك قال : لو كان صفة لما قبله لما صح أن تقول القرية الظالم وفتى باكية ، أى لعدم المطابقة بين النعت والمنعوت ، فأن المنعوت فى المثال الأول مؤنث ، والنعت مذكر ، والمنعوت فى المثال الثانى مذكر والنعت مؤنث ، والعرب تعنى بالنوع وبيانه ـ والواقع أن النحاة يرون أنه ليس وصفا لما قبله حقيقة ، بل هو نعت لما هو من سببه ، وهو الأهل ، والأم ، هنا ، وإنما جرى فى الأعراب على ما قبله ، وفى قولهم : نعت حقيقى ، ونعت سببى ، دلالة على ذلك ، أى فهو نعت لما هو من سببه ، لا نعت له ، وترجمة سيبويه نص فيما تقول وهى [هـذا باب ما تجرى عليه صفة ما كان من سببه ، وصفة ما التبس به ، أو بشئ من سببه ، كمجرى صفته التى خلصت له] فهذا الكلام واضح فى أنها صفة ما كان من سببه ، ولكنها جرت عليه فى الأعراب كمجرى صفته الخالصة له ، فالمؤلف فهم قول النحاة على غير ما أرادوا ، وتكلف الرد عليهم ، ولو أنه فهمه على وجهه لما تكلف الرد عليهم ، وليس هذا الموضع بالذى يخفى على مثل المؤلف ، فقد قال النحاة نعت حقيقى ، ونعت سببى ، وبينوا أن النعت الحقيقى وصف لما قبله حقيقة ، وأن النعت السببى ليس وصفا لما قبله حقيقة ، بل هو وصف حقيقة لما هو من سببه ، وجرى عليه فى الأعراب كمجرى صفته الخالصة له ، فلا عذر للمؤلف فى هذا التورط غير المحمود

ليس بين المؤلف و بين النحاة خلاف فى أن النعت السببى ليس وصفا لما قبله حقيقة ، إنما الخلاف بينهما هل مماثلته فى الأعراب لما قبله من قبيل الأعراب بالمجاورة ، أو من قبيل أن العرب تجرى صفة ما كان من سبب الشئ مجرى صفة الشئ ؟ يذهب المؤلف إلى الأول ، والنحاة إلى الثانى ، وما ذهب إليه النحاة أدق ، ذاك لأن العرب تقول : جاء معاوية سائرة خدمه بين يديه ، فنصبوا سائرة على الحال ، والحال وصف لصاحبها ، وصاحبها هنا هو معاوية ، وليست من صفة معاوية ، و إنما هى من وصف خدمه ، ولا سبيل إلى أن تقول : أتبع فى الأعراب لما قبله للمجاورة لأنه لا إتباع فى الأعراب ، بل السبيل أن تقول : أجريت صفة ما هو من سببه مجرى صفته ، فكما تجئ صفته حالا منه ، كذلك تجئ صفة ما كان من سببه حالا منه : فتنصب ، وكما تجرى صفته عليه فى الأعراب ، كذلك تجرى صفة ما كان من سببه عليه فى الأعراب كمجرى صفته التى هى له

ومن العجيب فى هذا الفصل أنه حمل كلام ابن جنى على نقيض ما أراد ، وذلك أن المؤلف أراد أن يحمل كل نعت سببى على أنه إعراب بالمجاورة ، واستشهد بقول ابن جنى [ليس أى مثل: «هذا جحر ضب خرب» بقليل ولا شاذ بل منه فى اللغة العربية كثير جدا ، وأصله « هذا جحر ضب خرب جحره » فحذف كلمة جحر لأنها واضحة فى المعنى]

وهى لا تساعده ، إذ ابن جنى يريد أن يحمل كل جر بالمجاورة على أنه ليس كذلك ، بل هو جر على أنه نعت سببى ، ولذلك لم يجعل فى خرب ضميرا يرجع إلى ما قبله ، بل قدر له اسما ظاهرا هو جحره ، فيكون من قبيل النعت السببى الذى يرفع اسما ظاهرا معه ضمير يعود على المنعوت

والمؤلف يريد أن يحمل كل نعت سببى على أنه أعرب بالمجاورة ، فما ذهب إليه ابن جنى نقيض ما أراده المؤلف ، ولعله خدع بقول ابن جنى « وهو كثير شائع » فظن أنه يريد وهو كثير شائع، مع أنه جر بالمجاورة وابن جنى لا يريد ذلك ، بل يريد وهو كثير شائع لأنه من باب آخر غير الأعراب بالمجاورة ، إذ هو نعت سببى بتقدير هذا جحر ضب خرب جحره ، فحذف جحره للعلم به

﴿ الخبر ﴾

يرى المؤلف فى هذا الفصل أن الخبر تابع من التوابع ، وأنه أحرى أن يعد من التوابع ، وأن يكون إعرابه بالتبع للمبتدأ ، لأن العرب تحب الموافقة بين اللفظتين راجع ص ١٣٦ من كتاب إحياء النحو

ونحن نرى أن عده من التوابع يحدث تشويشا ، لأن من التوابع ما تجب مطابقته للمتبوع فى التعريف والتنكير كالنعت ، ومنها مالا تجب مطابقته ولا يدرى أيلحق بالأول أم بالثانى فى ذلك، مع أنه مما لا تجب المطابقة بينه و بين المبتدأ فى التعريف والتنكير ، إذ قد يكون نكرة والمبتدأ معرفة كقولنا محمد مجتهد

ولأن التوابع تشترك فى أنها مستغنى عنها فى الأسناد، فليست أحد ركنى الأسناد ، بخلاف الخبر فإنه ركن من الأسناد ، فأولى أن يفرد عنها، ولأن القول بأن حركة الخبر حركة إتباع يجعل الحركة أمرا لفظيا لا يدل على معنى ، ولقد فطن بعض علماء العربية إلى أن هذه الحركة تدل على معنى له خطره ، وسنوضح ذلك فيما يأتى

مما لاشك فيه أن أركان الإسناد فى العقل ثلاثة ، مسند إليه ، ومسند ،

و رابطة تدل على الإسناد ، يوضح ذلك أنك إذا سردت المسند إليه والمسند كما تقول واحد اثنان ثلاثة أربعة ، دون أن تلاحظ نسبة بينهما لم يكن دالا على المعنى التركيبى ، ولكنك إذا لاحظت بينهما النسبة على جهة الأسناد دلا على المعنى التركيبى وهو الحكم على المسند إليه بالمسند

هذه النسبة قد وضع لها فى لغات أخرى غير العربية لفظ يدل عليها ، أما فى العربية فقد ذهب قوم إلى أنه وضع لها لفظ هو ، فأن لفظ بها فذاك وإلا فهى مقدرة ، وتسمى رابطة غير زمانية ، وهناك رابطة زمانية هى لفظ كان فى مثل قولنا كانت الشمس طالعة

وذهب قوم من المحققين إلى أن الرابطة فى لغة العرب هى الحركة الأعرابية. فالتلميذ مجتهد : الرابطة فيه هى الحركة الإعرابية فى قولنا مجتهد ، واستدل على ذلك بأدلة كثيرة

وهذا الرأى يجعل الحركة فى الخبر غير معطلة ، بل هى حركة دالة على معنى فى القضية لا يقل أهمية عن المسند إليه والمسند ، ولا تتم بدونه القضية. وسننقل هذا الرأى من كلام العلماء المتقدمين. قال سعد الدين التفتازانى فى شرحه حاشيته على الرسالة الشمسية فى المنطق

«اللفظ الدال على النسبة الحكمية يسمى رابطة لربطها الموضوع بالمحمول ، وزعموا أنه أداة لدلالته على معنى غير مستقل ـ أعنى النسبة المتوقفة على المنتسبين ـ لكنها قد تكون فى قالب الاسم كهو فى قولنا زيد هو عالم ، وتسمى غير زمانية وقد تكون فى قالب الكلمة ككان فى قولنا زيد كان عالما ، وتسمى زمانية ، وفيه نظر من وجوه ، الأول أنه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شئ موجبا لكون اللفظ

أداة لكان جميع الأسماء الدالة على النسب والأضافات أدوات ، الثانى أنه لو كان لفظ كان رابطة ، لانعكس قولنا كل شيخ كان شابا ، إلى قولنا بعض الشباب كان شيخا ، على ماهو مقتضى العكس ، ولما كان عكس هذه القضية بعض الكائن شابا شيخ ، علمنا أن لفظ كان داخل فى المحمول ليدل على تعيين الزمان . الثالث أن لفظ هو فى قولنا زيد هو عالم ، ضمير هو عائد على زيد عبارة عنه ، وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا ، وإن أريد مايسمونه ضمير الفصل فهو لا يكون فى زيد عالم ، وعلى تقدير أن يكون فهو إنما يفيد الحصر والتأكيد ، وتحقيق أن مابعده خبر لا نعت ، لا دلالة له على النسبة أصلا ، والذى يفهم منه الرابطة فى لغة العرب هو الحركات الأعرابية ، بل حركة الرفع تحقيقا أو تقديرا لا غير ، لأنا إذا قلنا زيد عالم بالرفع يفهم ذلك منه ، فالرابطة هى الحركات الأعرابية وبالجملة كون لفظة هو غير موضوعة للربط مما لا ينبغى أن يخفى على أحد من المحصلين ، فضلا عن الحكماء المحققين ، وقدما كنت متأملا فى حل هذا الإشكال ومتصفحا عن حقيقة الحال فى هذا المقام حتى وجدت فى كتاب الألفاظ والحروف للفيلسوف المحقق أبى نصر الفارابى مايدل على أن ليس مرادهم أن لفظة هو موضوعة فى لغة العرب للربط ولا أنها مستعملة عندهم لذلك ، بل المراد أن الفلاسفة نقلوها إلى ذلك. قال : لما نقلت الفلسفة إلى العرب واحتاجت الفلاسفة ـ أى الذين يتكلمون بالعربية ـ أن يجعلوا عباراتهم عن المعانى فى الفلسفة والمنطق بلسان العرب ، إلى لفظة تقوم مقام هست فى الفارسية ، واستين فى اليونانية ، وهى التى تدل على ربط المحمول الاسمى بالموضوع ربطا غير زمانى ولم يجدوا فى العربية فى أول وضعها لفظا يقوم مقام ذلك ، بخلاف الرابط الزمانى فإن الكلمات الوجودية مثل

كان ويكون وسيكون ، تدل على ذلك ، التمسوا فى لغة العرب لفظا ينقلونه إلى ذلك و يجعلونه يقوم مقام هست فى الفارسية، واستين فى اليونانية، فاختار بعضهم لفظة هو لأنها قد تستعمل فى بعض الأمكنة التى تستعمل فيها هست كما فى قولنا هذا هو زيد ، وهـذا هو الشاعر ، فإن لفظهو بعيد جدا أن يكون قد استعمل هنا كناية فاستعملوا هو فى العربية مكان هست فى الفارسية، وجعلوا المصدر منه الهوية كالأنسانية من الأنسان ، واختار بعضهم بدل هو لفظة الموجود ، وجعلوا مكان الهوية الوجود ، ومكان كان و يكون وسيكون وجدو يوجدوسيوجد اه » . هذا كلام السعد فى شرح الرسالة

ولعلك تذكر أننا نقلنا أن جماعة من النحويين ، ومنهم الرضى ، يرون أن الضمة علم العمدية ، والعمدة فى الكلام المسند إليه والمسند ، فما لبسها كان بقرينة الكلام مسندا أو مسندا إليه، فالضمة فى المسند ليست معطلة أيضا على هذا القول .

أما على رأى جمهور النحاة أن الضمة علم الفاعل فقد قالوا إنها وجدت فى المبتدأ لشبهه بالفاعل فى أنه مسند إليه ، و وجدت فى الخبر لشبهه بالفاعل فى أنه ركن الأسناد

﴿ تكملة البحث فى مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب ﴾

ذكر المؤلف فى مبدأ هـذا الباب أنه قد انتهى مما يريد إثباته ، وأنه قد بين أن للأعراب علمين ، الضمة والكسرة ، وأن الضمة علم الأسناد ، وأن الكسرة علم الأضافة ، ويرى أن فيما تقدم له بلاغا لما أراد ، ولكنه أراد أن يكمل البحث بمسائل أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب ، و يرى أن الأصل الذى

قرره لا يتسق مع هذه الإجازة ، لأنه مادامت الحركة تدل على معنى يخالف ماتدل عليه الحركة الأخرى ، فإذا اختلفت الحركتان اختلف المعنى، والمتكلم إذا أراد أحد المعنيين ، وجب أن يأتى بالحركة التى تؤدى هذا المعنى ، فليس هناك شئ يجوز فيه وجهان من الأعراب اه

لا يزال المؤلف مقتنعا أو يوهم أنه مقتنع أنه هو الذى كشف عن معانى الأعراب،ولا يزال على هذه الدعوى القديمة التى بنى عليها كتابه ، وسار عليها من ألفه إلى يائه .

وأنت قد علمت مما قدمناه لك قيمة هذه الدعوى من الصحة ، وعلمت أن النحو القديم بنى على أن للأعراب معانى ، وأن الخلاف بين المؤلف و بين النحاة هو فى الفتحة ، فهو يرى أنها لا تدل على معنى،والنحاة يرون أنها تدل ، وقد ناقشنا أدلة المؤلف وبان أنها لا تثبت على البحث والتمحيص ، وأن ما ذكره النحاة أقوم دليلا ، وأصدق قيلا ، مما ذهب إليه المؤلف .

أما دعواه بأن إجازة الوجهين من الأعراب، لا تستقيم على الأصل القائل بأن للأعراب معنى ، فسنتكلم فيها عند مناقشتنا إياه فى الجزئيات .

باب لا

لقد سبق أن ناقشنا المؤلف فيما زعمه فى صميم هذا الباب ، وأبطلنا قوله أن « لاريب ولا شك » كلام مستغن عن الخبر ، وأن الاسم بعد لا فى هذين وأمثالهما ليس متحدثا عنه ، كما أنه ليس مضافا لحقه النصب

والذى نريد أن نعرض له فى هذا الباب أمر واحد ، هو مناقشته فى معنى لا

العاملة عمل ليس عند النحاة ،

قال فى ص ١٣٢

(و إذا أردنا أن نعرف الفرق بين ما تعمل عمل ليس ، فيرفع الاسم بعدها، وما تعمل عمل إن فينصب بعدها لنميز مواضع الرفع من مواضع النصب ، وجدناهم يقولون إن الأولى تنفى الواحد فنفيها محدود خاص، تقول «لا رجل فى الدار بل رجلان » والثانية تنفى الجنس ، تقول « لارجل فى الدار » فلا يصح أن تعقب بعده بمثل بل رجلان فيتضارب أول الكلام وآخره »

و إذا ناقشت هذا الفرق الذى بينوا لم تجدله ثباتا فالشاهدان اللذان رووهما لأعمالها إعمال ليس ، لايفهم منهما إلا نفى الجنس وكيف يفهم على غيره قول الشاعر « تعز فلا شئ على الأرض باقيا » وقول الآخر « فأنا ابن قيس لابراح » و إذا ضاع معنى الشمول فى النفى كان المعنى فى البيتين لغوا . ومن العجيب أن النحاة لاشاهد لهم على إعمالها كذلك إلا هذان البيتان : قال أبو حيان : إنه لم يرد من إعمال (لا) عمل ليس صريحا إلا بيت واحد هو : تعز فلا شئ على الأرض باقيا »

وقد أنكر الأخفش هذا العمل واتبعه الأمام الرضى ، وجعله ابن الحاجب سماعا ، ونص ابن هشام فى شرح القطر على أنه خاص بالشعر .

فلم نجد فى أقوال النحاة مايصح به التمييز بين مواضع الرفع ومواضع النصب بعد « لا » والذين أنكروا إعمالها عمل ليس لم ينكروا ولا سبيل إلى أن ينكروا أن الاسم بعدها يكون مرفوعا ، ولكنهم يعدونها ملغاة ،ثم لايعنون ببيان الفارق فى المعنى بين الأعمال والألغاء ، ولابد عندنا من فارق معنوى اه

نحل المؤلف « كعادته » النحاة أقوالا لم يقولوها ثم سفههم فيها ، وأقام الحجة على بطلانها ، ولو ذكر أقوالهم على وجهها لم يتوجه عليها إبطال

يرى النحاة أنه إذا رفع الاسم بعد « لا » سواء أكانت عاملة أم ملغاة ، دل الكلام على الاستغراق، لأن النكرة فى سياق النفى تعم ، ولكن ذلك ليس نصا فى الاستغراق بل ظاهر فيه ، ويجوز أن يراد به نفى الوحدة لقرينة ، فتقول لارجل فى الدار بل رجلان ، و بدون القرينة يحمل على الاستغراق .

فأنت ترى أنهم جعلوا معناها الذى تحمل عليه، الاستغراق . أما نفى الوحدة فلا تحمل عليه إلا بقرينة ، فحرف المؤلف قولهم وجعل معناها عندهم هو المعنى الذى لاتحمل عليه إلا بقرينة وهو نفى الوحدة ، أما نفى الجنس واستغراق النفى الذى هو معناها عندهم ، والذى تحمل عليه بدون قرينة ، فلم يثبته للنحاة ، و بذلك تسنى له الاعتراض عليهم بأن الشاهدين اللذين ذكرهما النحاة لإعمال « لا » عمل « ليس » لا يستقيم المعنى فيهما إلا على الاستغراق .

ولو نقل قولهم على وجهه و بين أن معناها عندهم الاستغراق ، لما تمكن من توجيه هذا الاعتراض ، ولعل القارئ يطالبنى بالدليل على أن النحاة ذكروا مانسبته إليهم دون مانسبه المؤلف إليهم ،وأبادر فأجيب هذه الطلبة ، وأنقل من كلام العلامة الرضى شارح الكافية ماهو نص فيما ادعيناه .

قال الرضى فى صفحة ١١٢ ج١

والظاهر فيها (أى فى لا) الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها ، لأن النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر، سواء كانت مع لا أو ليس أو غيرهما ، من حروف النفى أو النهى أو الاستفهام ، ويحتمل أن تكون لغير

الاستغراق مع القرينة ، فيجوز لارجل فى الدار بل رجـلان ، وأما إذا انتصب اسمهـا أو انفتح فهى نص فى الاستغراق ، كما أن : ماجاءنى رجـل ، ظاهر فى الاستغراق ، ويجوز العدول عنه للقرينة ، نحو ماجاءنى رجل بل رجلان وما جاءنى من رجل نص فى الاستغراق ، فلا يجوز ماجاءنى من رجل بل رجلان.اه

لم يكن النحاة حمقى ولاممرورين حتى يقرروا أن لا العاملة عمل ليس لنفى الوحدة،وهم يقرؤون بألسنتهم، ويسمعون بآذانهم ، ويروون فى كتبهم الشواهد على أعمالها عمل ليس،ويفقهون بقلوبهم أنها إنماتستقيم على نفى الجنس واستغراق النفى ، وإنما أراد المؤلف أن يتقرر فى العقول أنهم يقولون ذلك ليتسنى له أن يفجأ الناس بهذا النقض ، فيتم له ماأراد من أنهم جميعا جاهلون ، وهو وحده العليم المدرك لأسرار العربيةومزاياها

لا لا ، إن النحاة قالوا : إن لا العاملة عمل ليس ظـاهرة فى نفى الجنس ، تحمل عـلى هذا المعنى فى كل كلام مالم تقم قرينة تدل على نفى الوحدة ، وهذا يفيد أن معناها الحقيقى المتبادر هو الاستغراق ونفى الجنس، وأما نفى الوحدة فهو معنى غير متبادر ، لاتدل عليه إلا إذا قامت قرينة على إرادته

وعلى ذلك تكون هذه الأبيات التى لا يستقيم معناها إلا على نفى الجنس واستغراق النفى ، جارية على معناها الحقيقى عند النحاة ولا ترد عليهم.

ويكفى فرقا بينها وبين لاالعاملة عمل إن،أن لا العاملة عمل إن نص فى نفى الجنس واستغراق النفى ، فلا تحمل إلا على ذلك ، أما العاملة عمل ليس فهى ظاهرة فى نفى الجنس يجوز أن تحمل على نفى الوحدة إذاقامت قرينة، ويكون مثل العاملة عمل إن مثل ماجاءنا من بشير، نص فى الا ستغراق فلو قلت بعـدها بل بشيران

كان تناقضا،ومثل العاملة عمل ليس مثل ماجاءنا بشير ظاهرة فى الاستغراق ، ولكن يجوز حملها على نفى الواحد بقرينة

لقد أتعبنى المؤلف وأضجرنى،فهو يرسل القول بأن النحاة قالوا كذا دون مثنوية ودون ترديد أو شك ،فمن حسن ظنه بالمؤلف لايشك أن هذا النقل صحيح،ويذهب يلتمس الجواب على ما أورد من اعتراض ، فيعييه ذلك فيسلم له ماقال.أما من بلا هؤلاء واختبرهم وكابد منهم الشدائد فهو يشك فى كل ماقالوا .وأكثرمايكون شكه أكثر مايكونون اطمئنانا له وتوكيدا فيراجع الأقوال التى عزوها لأصحابها فيعلم بطلان هذا العزو وسقوط ماورد بعد من نقض

لقد كان لى تلميذ وكنت معجبا بذكائه وسرعـة خاطره ، ولـكنه كان إذا أراد المشاكسة ينقل نقلا خاطئا ويطالب بعد ذلك بالفرق ، كأن يذكر أن الفقهاء ذكروا أن حكم هذا الفعل الجواز ، وحكم هذا البطلان ، ويلقى ذلك إلقاء الواثق المطمئن الذى لايدع لسامعه مجالا للشك فيما يقول ، ويطالب بعد ذلك بالفرق ، فكنت قبلا أتلقى الحكمين بالقبول وأكدح ذهنى بالفرق ويذهب كدحى باطلا فلما فطنت له كنت إذا ألقى مثل ذلك قلت له :لبث قليلا لننظر المقدمات التى طالبت بالفرق فيها فننظر فإذا الفرعان حكمهما واحـد لايختلفان فلا فرق بينهما حتى نطالب ببيانه ، فاسترحت بعد ذلك من شأنه إذشككت فى قوله وكذلك استرحت من المؤلف إذ شككت فى عزوه وتأكيده

﴿ باب ظن ﴾

عرض المؤلف فى هذا الباب إلى التعليق والإلغاء فى ظن وبقية أفعال القلوب ، التعليق – كما تعلم– إبطال العمل لفظا لا محلا ، لمجئ ماله صدر الكلام بعده ،

والإلغاء إبطال العمل لفظا ومحلا بسبب تأخر هـذه الأفعال أو توسطها ، وقد أخذ ماقاله سيبويه من أن معنى الـكلام على الإلغاء غير معناه على الأعمال. فقد قال سيبويه فى « باب الأفعال التى تستعمل وتلغى » ص ٦١ ج ١

وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى . . . وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجىء بالشك بعد ما يمضى كلامه على اليقين ، أو بعد مايبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول « عبد الله صاحب ذاك بلغنى » وكما قال «من يقول ذاك ؟ تدرى ؟ » فأخر ما لم يعمل فى أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين،وفيما يدرى، فإذا ابتدأ كلامه على مافى نيته من الشك أعمـل الفعل ، قدم أو أخر ، كما قال : زيداً رأيت ، ورأيت زيدا ، وكلـما طال الـكلام ضعف التأخير إذا أعملت. اهـ »

وهذا مالا خلاف فيه ، ولا فضل فيه للمؤلف أيضا ، فإن النحاة المتقدمين قد سبقوه إليه كما يعترف هو بذلك ، وقد كنا نحمد له هذا لو أنه اقتصر عليه ، لأنه يكون قد نشر مطويا ، وتابع على حق ، ولـكنه أراد أن يطرد هذا الحكم فى التعليق أيضا ، ويجعل ماقاله سيبويه فى الألغاء جاريا أيضا فى التعليق فقال فى ص ١٤٩ من إحياء النحو : وقد يفهم هـذا المعنى مع تقديم الفعل ، إذا بدا فى الـكلام ما يدل على استقلال الثانى بالحديث والقصد إلى الأخبار ، كما تقول ظننت لزيد ذاهب . ولولا أن استقلال الثانى من غرض المتكلم لما كان وجيها أن يؤكد الـكلام بعد فعل يدل على معنى الشك أو الرجحان ، فقد سيق القول مساق التأكيد والتحقيق ، ثم قيل إن هذا مبلغ ظنى ، وجهد رأيى .وهذا التفسير قد تردد فى كلام سيبويه فى مواضع من كتابه.

وما ورد من الرفع بعد ظن فهو على هذا ، والـكلام فيه كلامان ؛ وما الأدوات التى عدها النحاة معلقة للفعل عن العمل إلادلائل على أن الـكلام الثانى مستقل يقصد إلى الأخبار به،،فيذكر معه ما يشهد بابتداء الـكلام واستئنافه وأنه لم يجىء بمنزلة اللاحق وإن جاء فى اللفظ متأخرا . فهـذا تفسير كلام النحاة وما قالوه فى الإلغاء والتعليق ، على وجـه يغنى عن كثرة الاصطلاح وتعـديد الأقسام ، ويريح من كثير من الخلاف . ثم هو يرسل حكم الأعراب واحدا مستقيما ، غير مردد ولا مضطرب

فليس لنا من موضع نجيز فيه الرفع والنصب ، أو نفضل أحد الوجهين على صاحبه وإنما هو المعنى الذى يراد بيانه يوجب سبيلا واحدا مخصصا للأداء . اهـ

وإن أدنى تأمل يبين لنا أن ماذكره سيبويه فى الإلغاء لايطرد فى التعليق ذاك لأنه يريد أن يجعل الكلام كلامين وأن ما بعد أدوات التعليق ليس تابعا لما قبله من هذه الأفعال ، وإنما هو مبتدأ به ، وإن كان تاليا فى اللفظ ، ولو تأملت ما بين يدينا من أمثـلة التعليق فى كلام الله عز وجل وكلام العرب ، لوجـدت النظم يقتضى من جهة المعنى أن يكون الفعل متعلقا بما قبله ، وأن يكون ما بعد أدوات التعليق متعلقا بالفعل ، فيكون تاليا فى المعنى كما هو تال فى اللفظ ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ به على استقلال .

قال الله تعالى « فضربنا على آذانهم فى الـكهف سـنين عددا ثم بعثناهم لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا »

ففى الآية أداة من أدوات التعليق وهى « أى » علقت « نعلم » عن العمل ومساق النظم يقتضى أن تكون أى الحزبين أحصى متعلقة بنعلم متأخرة عنها فى

المعنى ، ولا يجوز أن تكون مستقلة عنها مبتدأ بها فى المعنى ، ذاك لأنه بدأ فذكر أنه أنامهم سنين ثم بعثهم لعلة وهى أن يعلم ، وماذا يعلم ؟ يعلم شيئا خاصا وهو من منهم أحصى أمدا لما لبثوا ؟ ، هذا سياق الكلام ونظمه : فلو ذهبت تقطع أيهم أحصى عن نعلم وتجعلها مقدمة فى المعنى غير تابعة لنعلم بل متقدمة عنه ، فككت الآية وقطعت ما بينها من أواصر لا يتم المعنى إلا بها ، لأنه يصير المعنى : ثم بعثناهم لأيهم أحصى لما لبثوا أمدا نعلم ، وهذا كلام مفكك لا معنى له يجب تنزيه كلام الله عن أن يحمل عليه ، وهذا محمل ما قلناه فى المقدمة ، إن المؤلف سن قوانين للعربية لو حمل عليها كلام الله لحرفت الكلم عن مواضعه ، وأدخلت فيه الفساد وسيأتى له محمل آخر

قال الشاعر :

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

نظم البيت يقتضى أن يكون ما البكا متعلقا بما أدرى متأخرا عنه فى المعنى ولا يجوز أن يكون متقدما فى المعنى ، ذاك لأنه بدأ فبين أنه ما كان يدرى قبل عزة ، وما هو الذى لا يدريه ؟ هو شىء خاص وهو ما البكا ، وموجعات القلب ، فلو ذهبت تقدم ما البكا وتؤخر أدرى قبل عزة جئت بالمحال ذاك لأنه يكون وما كنت ما البكا أدرى قبل عزة ، وأغلب أمثلة التعليق تأتى فيه هذه الإحالة التى ذكرناها

وقد كنا أردنا أن نحمل كلام المؤلف على أنه أراد أن ذلك الحكم يأتى فى بعض أمثلة التعليق لا فى كلها ، ولكن منعنا أنه يسن قانونا كليا يجب أن يحمل عليه كل ما كان من التعليق . « وأما قوله ولولا أن استقلال الثانى من غرض المتكلم لما كان وجيها أن يؤكد الكلام بعد فعل يدل على معنى الشك أو الرجحان ، فقد

سيق القول مساق التأكيد والتحقيق ثم قيل إن هذا مبلغ ظنى وجهد رأيى » ، فيرده أنه إذا ورد مثل ذلك فى كلام معتد به حمل الظن على العلم لأنه من معناه كما فى قوله تعالى « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون »

(باب الاشتغال)

يرى المؤلف أنه ليس ثمة موضع يجوز فيه النصب والرفع ويترجح النصب ، بل الواجب أن يقال : إذا أريد أن تخبر بالفعل وتتحدث به عن فاعله ، فالواجب الرفع ، وإذا أريد التحدث عن الاسم فالحكم الرفع ، واستشهد بما رآه ابن الطراوة فى الاستفهام فقد قال إن الاستفهام بالهمزة إذا كان عن الاسم فالرفع واجب مثل أزيد ضربته أم عمرو ، وإذا كان عن الفعل فالنصب ، مثل أزيدا أكرمته أم أهنته .

ونحن نرى أنه لا خلاف بين المؤلف والنحويين ، وأن النحاة لا يخالفون فى أنه يجب أن يقدم المرء فى كلامه ما هو أهم عنده ، وما هو به أعنى ، من الاسم والفعل ، وأما قولهم بجواز الأمرين ، فإن معناه أنه لا مانع لفظيا من أن ترفع أو تنصب ، فإذا كان معناك الذى تريده يجرى على الرفع رفعت ، وإذا كان معناك الذى تريده يجرى على النصب نصبت ، وليس هنا مانع لفظى ، مثل أن هذه الأداة لا يليها إلا الفعل كحرف الشرط

والبلية فى مثل هذا الموضوع أن يقرر العلماء حكما فى موضع ، ويقرروا حكما آخر فى موضع آخر ، ومرادهم أن يؤخذ الحكمان معا ، ويقيد أحدهما بالآخر ، فيأتى الناظر فيأخذ أحدهما ويدع الآخر ، ويضرب أحدهما بصاحبه ، ولو قيد هذا بذاك لما أشكل الأمر مثل ما نحن فيه ، فإن النحاة حكموا بأن يقدم المرء ما هو به

أعنى فى باب ، وحكموا بجواز الرفع والنصب ، وترجيح النصب فى بعض الأمثلة فى باب الاشتغال ،فأذا ضرب أحد الحكمين بالآخر قيل هذا تناقض،والواجب أن ينظر إلى المعنى ،فإذا كان الاسم أهم عندنا، رفعنا و إذا كان الفعل أهم عندنا نصبنا.

ولو قيد أحدهما بالآخر وقيل إن المعنى أنه ليس هنا مانع لفظى من أن تكون الجملة اسمية أو فعلية،فلوكانت عنايتنا بالاسم رفعنا ،ولو كانت عنايتنا بالفعل نصبنا. لما اعتاص الأمر ،لأن الجواز من جهة أنه لا مانع لفظيا ، والوجوب من جهة المعنى و إرادته

ونحب أن نلاحظ هنا أن المؤلف فهم عبارة ابن الطراوة على غير معناها وقد جاريناه على ذلك ، فقد فهم المؤلف أن مناط الأمر عند ابن الطراوة بالرفع والنصب ، فأذا كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، و إذا كان الاستفهام عن الفعل وجب النصب، لأنه جعلها نظير عبارته وهو قد عرض للتحدث عن الاسم أو الاخبار بالفعل ، وليس الأمر كذلك ، بل مناط الأمر عند ابن الطراوة على إيلاء الهمزة المستفهم عنه، فأذا قلنا : أزيد ضربته أم عمرو ، دل ذلك على أن المستفهم عنه الاسم ، لأنه ولى الهمزة

و إذا قلنا :أزيدا أكرمته أم أهنته ، دل ذلك على أن المستفهم عنه الفعل ، لأن الفعل هو الذى ولى الهمزة تقديرا ، فأننا إذا نصبنا كان معمولا لفعل محذوف يفسره المذكور ، فيكون التقدير أأكرمت زيدا أم أهنته ، فقد ولى الفعل الهمزة فيكون هو المستفهم عنه

ولا يصح أن نفهم كما فهم المؤلف ، وهو أن مدار الأمر على الرفع والنصب فأذا كان الاستفهام عن الاسم رفعنا ،و إذا كان الاستفهام عن الفعل نصبنا ،لأنه

يرد عليه أننا نقول:أزيدا أكرمت أم عمرا،فالاستفهام هنا عن الاسم ومع ذلك نصبنا، فالمعنى هنا أن الفعل معروف غير مسؤل عنه ، و إنما على من وقع الأكرام أعلى زيد أم عمرو ، فالمستفهم عنه الاسم

فمدار الأمر إذاً ليس على النصب والرفع ،و إنما هو على أن يلى المستفهم عنه الهمزة، فأن وليها الاسم كان هو المستفهم عنه و إن وليها الفعل كان هو المستفهم عنه فأن قيل إن ابن الطراوة ناط المسألة بالرفع والنصب ، ولم ينطها بالتقديم والتأخير، قيل إن ابن الطراوة ذكر الرفع والنصب لأن الرفع فى باب الاشتغال دليل على أن الاسم ولى الهمزة ، والنصب دليل على أن الفعل هو الذى ولى الهمزة ، فالكلام فى حالة خاصة وهى حالة الاشتغال،فلا يصح أن يؤخذ الحكم على إطلاقه ويجعل مناط الأمر بالرفع والنصب،و إلا ورد ما أوردناه من أزيدا أكرمت أم عمرا؟ فأن الاستفهام عن الاسم من غير شك . ومع ذلك نصبنا

وفى كلام المؤلف بحث لفظى كنا نحب أن نعرض عنه، ولكننا آثرنا ذكره لنعود من شاء الدقة فى التعبير واختيار الألفاظ التى تعبر عن معناه ، وترك الألفاظ التى لا تعبر عن معناه ،

قال المؤلف [ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجيح النصب ، بل نقول : إذا كان المعنى أن نخبر بالفعل وتتحدث به عن فاعله فالحكم النصب ، و إذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرفع]

وأنت ترى أنه لا فرق بين شقى الكلام ، فأن الشق الأول الأخبار بالفعل والتحدث به عن فاعله ، والشق الثانى التحدث عن الاسم أى بالفعل والاخبار عنه بالفعل ،فلا فرق بين الشقين الأخبار عن الاسم بالفعل ، والأخبار

بالفعل عن الاسم ، لا فرق بين الجملتين ، لأن المعنى فى كليهما الأخبار بالفعل عن الاسم ، أو الأخبار عن الاسم بالفعل ،فلا فرق إلا فى تقديم بعض المتعلقات عـلى بعض أو تأخيرها ، فهى مثل قولهم : الرطل بدرهم ، و بدرهم الرطل ، وكان الأولى أن يقول : إذا كانت عنايتك بالاسم قدمته و إذا كانت عنايتك بالفعل قدمته ، لأنهم يقدمون ماهم به أعنى ، ليحرزوا المعنى الذى يريدونه .

﴿ الصرف ﴾

خلاصة رأى المؤلف فى منع الصرف أن التنوين علم التنكير ، فاذا كان الاسم منكرا نون ، و إذا كان معرفة منع التنوين ، ولك فى كل علـم ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير أردت الأشارة إليه ـ أما الصفات فالأصل فيها التنوين وما ترك تنوينه فهو معرفة

وقد كنا نود أن نقول بقول المؤلف ، لولا أن منعنا مانع حاولنا التخلص منه فلم نقدر ، ذلك أن من لغة العرب أن تفرق فى اللفظ بين المعرف والمنكر ، فالنكرة توصف بالنكرة ، ولاتوصف بالمعرفة، وتقع وصفا للنكرة ، ولا تقع وصفا للمعرفة ، والمعرفة توصف بالمعرفة ،ولا توصف بالنكرة ، وتقع وصفا للمعرفة ، ولا تقع وصفا للنكرة . ومانع آخر وهو أن معنى النكرة غير معنى المعرفة

وما ادعى فيه المصنف أنه معرفة ليس فيه هذان الفارقان ، وكذلك ما ادعى فيه أنه نـكرة من الأوصاف

أما الأعـلام المنونة التى ادعى أن فيها معنى التنكير ، فليس يجوز أن توصف بنكرة بحال ، فـلا يقال حضر نوح نبى ، بل يقـال حضر نوح النبى ، وكذلك القول فى هود ولوط وشيث ، و بعض هذه أعجمى لم ينقل من أصل عربى.

وكان ينبغى للمؤلف أن يتنبه لهذا من العبارة التى أوردها لأبى سعيد السيرافى ، فأنه لما أجاز أن ينكر العلم ، قال ، تقول فى الأعلام جاء زيد وزيد آخر ، ومررت بعثمان وعثمان آخر ، فوصف العلم الذى قصد تنكيره بالنكرة ولم يصفه بالمعرفة ، فهكذا كل علم قصد تنكيره ، وما ادعى فيه التنكير من الأعلام المنونة ليس كذلك.

ثانيا ـ إن معانى الأعلام المصروفة مثل معانى الأعلام غير المصروفـة ، فالأعلام المنونة فى القرآن كنوح ولوط مثلا ،ليس المراد منها نوحا من نوحين، ولوطا من لوطين ، و إنما المراد منها الذات المعينة كبقية أعلام الأنبياء التى لم تنون ، [وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء إن ربك حكيم عليم. ووهبنا له إسحاق ويعقوب كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب و يوسـف وموسى وهارون وكذلك نجزى المحسـنين . وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس كل من الصالحين . و إسماعيل واليسع و يونس و لوطا وكلا فضلنا على العالمين]

هذه آيات من كتاب الله الـكريم جمعت أعلاما لطائفة من أنبياء الله بعضها منون و بعضها غير منون ،ولا يشك ناظر فيها أنها فى درجة واحدة من التعريف سواء منها ما نون ومالم ينون ، ولا يشك أحد أنه لم يقصد بما نون كنوح ولوط التنكير ، وأنه قصـد بمالم ينون كاسحاق و إبراهيم التعريف، وهـذا دعا النحاة ويدعو كل ناظر إلى أن التنوين وتركه مرجعهما إلى أمر غير التعريف والتنكير، هذا الأمر هو الذى يحث عنه النحاة و يبنوه

و إذا جارينا المؤلف عـلى دعواه أن الأعلام التى ترك تنوينها قصـد منها

التنكير ، لم تكن الأعلام التى وردت فى القرآن منونة دالة على ذوات معينة معروفة للسامعين ، بل كان المراد منها واحدا من أمة له هذا الاسم ، وهذا له خطره فى فهم القرآن الكريم ، وكفى بهذا القول خطلا أنه يؤدى إلى أن يكون المراد من (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار) واحداً غير معين لا يعرفه السامعون ، وإنما هو واحد من أمة له هذا الاسم . وهذا مجمل ثان لما قلناه فى المقدمة من أن المؤلف سن قوانين فى العربية ، لو اتبعت لحرفت كتاب الله عن معناه المقصود به .

وأما الأوصاف الممنوعة من الصرف وادعى المؤلف فيها التعريف ، فكان حقها ألا يوصف بها النكرة لما فيها من تعريف — فأخر — فى قوله تعالى — فعدة من أيام أخر — ادعى فيها أنها معرفة ، فكان ينبغى ألا يوصف بها النكرة مع أنها وقعت فى الآية وصفا لنكرة .

وأفعل منك التى ادعى لها التعريف وقعت أوصافا لنكرات ولم تقع وصفا لمعرفة ومساجد ومصابيح لا توصف بالمعرفة ، فلا يقال بنيت مساجد العامرة ، ولا أوقدت مصابيح المضيئة .

ودعواه العموم فى صيغة منتهى الجموع ليست مسلمة له ، ودعواه التعريف فيها وفى لا رجل فى الدار كذلك غير مسلمة ، إذ لو كانت رجل من لا رجل معرفة لوجب وصفها بالمعرفة ، ولم يجز وصفها بالنكرة ، مع أنه قيل لا رجل ظريف ، ولا ماء بارد ، ولم يسمع لا رجل الظريف ولا لا ماء البارد .

وهذا هو الذى منع النحاة أن يذهبوا إلى أن معنى التنوين فى المعرب التنكير مع أنهم ذهبوا إلى أنه علم التنكير فى المبنى ، وشعروا بدلالته عليه ، لأنهم رأوا

أسماء منونة كثيرة ، وهى معارف ، وأسماء غير منونة كثيرة وهى نكرات ، وأحكام المعارف جارية على الأولى ، وأحكام النكرات جارية على الثانية ، فحكموا بأن التنوين فى المعربات ليس يقصد به أن يكون علم التنكير بل هم ينونون ما يستخفون ويتركون تنوين ما يستثقلون

هذا مجمل ما يرد على المؤلف فى مباحث الصرف ، فهو لتطرد قاعدته وهى أن التنوين علم التنكير ، فما نون كان نكرة ، ومالم ينون كان معرفة ، أخذ يحكم على العلم بالتنكير إذا كان منونا ، ويحكم على الاسم بالتعريف ، إذا كان غير منون — والتعريف والتنكير من لغة العرب ليسا بإرادتنا نسبغهما على ما نشاء من الألفاظ بل هما يرجعان إلى قواعد مضبوطة وأحكام متخالفة ، فالأحكام التى للألفاظ المنكرة ، غير الأحكام التى للألفاظ المعرفة ، والمؤلف غفل عن ذلك فخلع على بعض الألفاظ التعريف وعلى بعضها التنكير تشهيا منه دون أن يرتبط بهذه الأحكام ، وقد كان فى هذا الأجمال غنى ، ولكننا أردنا أن نتبعه بشىء من الشرح والتفصيل .

١ — رأى المؤلف أن النحاة يقولون إن الاسم يمنع من الصرف لمشابهته الفعل فى علتين فرعيتين ، ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، فنقض هذا بأن المشابهة للفعل قد وجدت فى اسم الفاعل واسم المفعول ، إذ قد وجدت المشابهة للفعل فى اسم الفاعل ، واسم المفعول فى صيغته ومعناه ولم يمنعا الصرف ، وهما بمقتضى العلة أولى الأسماء بالمنع من الصرف

(راجع ص ١٦٧ من إحياء النحو)

وهذا النقض كان يصح لو شابه اسم الفاعل واسم المفعول الفعل

مشابهة كالتى شابهت بها الأسماء التى لا تنصرف الفعل

إذ مشابهة الاسم الفعل على ثلاثة أقسام

الأول أن تكون المشابهة قويه جدا كاسم الفعل فأنه شابه الفعل فى معناه
فأخذ حكمهُ من البناء والعمل فى الأسماء

الثانى أن تكون المشابهة ضعيفة وذلك كمشابهة ما لا ينصرف الفعل فى
الفرعية وهذه تمنعه التنوين والجر

الثالث أن تكون المشابهة بين بين كمشابهة اسم الفاعل والمفعول الفعل
وهذه تجعله يعمل فى الأسماء كما يعمل الفعل فى الاسماء

وقد نص النحاة على ذلك كله

ولا يقولون قائل إن المشابهة مفاعلة من الجانبين ، فإذا شابه هذا ذاك ، فذاك
أيضا قد شابه هذا ، لأنا نقول إذا عرف شئ بصفة ودخل عليه شئ آخر وشابهه
فى هذه الصفة التى حقها ألا تكون له ، بل حقها أن تكون للأول ، قيل للثانى قد
شابه الأول ، ولا يعكس ويقال للأول قد شابه الثانى ، لأن الأول على حالته
التى له ، والذى خرج عن أصله وتشبه به فى هذه الحالة هو الثانى

وقد قال سيبويه إن اسم الفاعل واسم المفعول قد تشبه بهما الفعل المضارع
فى وقوعه صفة كما يقعان صفة ، وفى دخول السين وسوف عليه لمعنى كما تدخل
أل عليهما لمعنى ، وفى دخول اللام عليه فتقول إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك
لفاعل ، ولهذه المشابهة من الفعل المضارع لاسم الفاعل واسم المفعول ، خرج عن
حكم الفعل وهو البناء ، وأخذ حكم الاسم وهو الأعراب

ليست مطلق المشابهة للفعل موجبة لمنع الصرف ، بل المشابهة له فيما أوجب

ثقله ، وهى أنه ثان للأول ، وأنه محتاج إلى الأسم ، لأن الفعل لابد له من الاسم
والاسم قد يستغنى عن الفعل

٢ ـ أراد المؤلف فى صفحة ١٦٨ وما بعدها أن ينقض علل النحويين فى
منع الصرف طردا وعكسا ، فيبين أنه قد وجدت العلة ولم يوجد منع الصرف ، فلا
تكون مطردة ، وقد انتفت العلة ولم ينتف منع الصرف ، فلا تكون منعكسة

وقد كرر ماقاله النحاة وأجابوا عنه فلا حاجة إلى الأطالة به

أما فى الثانية فقد نقل عدة من الأبيات التى أوردها ابن الأنبارى فى كتابه
الأنصاف شواهد على منع صرف ماينصرف بضرورة الشعر كقوله

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت * بشبيب غائلة الثغور غدور

فساقها المؤلف دليلا على أن علل منع الصرف لم تنعكس كأنما هى وردت
فى السعة والاختيار ولم تلجئ إليها ضرورة الشعر .

ومن غريب الأمر أن ابن الأنبارى ساق هذه الأبيات ، وقرر أن منع الصرف
فيها لضرورة الشعر ، فينقلها المؤلف ، ويغمض الطرف عن حديث الضرورة ،
ويسوقها نقضا لعلل منع الصرف كأنها وقعت فى الاختيار

ونلاحظ هنا أن ابن الأنبارى ساق شواهد على أنه قد يراد ببعض الأسماء
القبيلة فتمنع من الصرف ، فظن المؤلف أنها وردت كلها نقضا ، فساقها شواهد
على نقض علل منع الصرف

فبيت الشاعر

ولسنا إذا عد الحصى بأقلة * وإن معد اليوم مود ذليلها

ساقه ابن الأنبارى فى أبيات أخرى شاهدا على أنه أريد من معد اسم

القبيلة ، فمنع من الصرف لذلك ، فلم يفطن المؤلف لهذا ، وساقه على أنه نقض لعلة منع الصرف ، فقد منع الصرف مع عدم وجود علة منع الصرف ، ولو تأمل المؤلف فى كلام ابن الأنبارى ، أو تفطن إلى أنه وجد فيه العلمية والتأنيث ، لما أورده نقضا ولما زل هذا الزلل. ونحن نربأ بالمؤلف أن يكون ممن ينقلون الكلام نقلا ولا يفطنون لسابقه أو لاحقه

قد ساق المؤلف دليلا على أن النحاة عرفوا قصور عللهم فى منع الصرف وتخلف أحكامها قول الرضى « إن حكم الأعراب لا يتخلف عن علته ، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب . أما حكم الصرف فإنه يتخلف عن العلة : ثم قال : ومنع الصرف سبب ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل »

وليس فى هذا اعتراف من النحاة بضعف استنباطهم للعلل ، وإنما هو تقرير لحكم وهو أن الأعراب جاء لمعان فحوفظ عليه ، ولم يتخلف حكمه ، أما الصرف وعدمه فلنوع من الخفة أو الثقل لا يتغير به معنى ، فلذلك لم يطردوه ، ولم يحافظوا عليه كل المحافظة ، بل تركوه لنوع من التناسب أو غير ذلك من العلل.

٣ ـ التنوين علم التنكير ، هذا هو الرأى الذى يرى المؤلف أنه مرتجله ومبدعه ، ونحن نرى أنه مسبوق به أيضا ، وأن بعض من سلف من النحاة قد سبقه إلى هذا الرأى ، وأنه على أثره سار ، وبه اقتدى ، ومن شاء أن يتعرف ذلك فليقرأ فى كتاب الأنصاف فى أسباب الخلاف لابن الأنبارى فى ص ٢٠٤ تعليل بعض النحويين المتقدمين لعدم الجمع بين التنوين والأضافة ، بأن التنوين علم التنكير والأضافة تدل على التعريف ، ولا يجتمع التعريف والتنكير فى كلمة واحدة فى آن واحد ، ونحن ننقل لك ما ورد فى كتاب ابن الأنبارى المذكور « وإنما لم يجز الجمع

بين التنوين والأضافة لوجهين : أحدهما أن الأضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير ؛ فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان . والوجه الثانى أن الأضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ؛ فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل فى كلمة واحدة ، وهما ضدان والضدان لا يجتمعان » اهـ من صفحة ٢٠٤ و٢٠٥ من طبعة ليدن .

وترى مثل هذا التصريح فى شرح الكافية للمحقق الرضى قال فى صفحة ١٣ ج ١ « وأما التنوين فاختص من جملة أقسامه الخمسة بالاسم ما ليس للترنم ، فهى إذن أربعة أقسام ، أحدها للتنكير نحو صه ، ومه . ودج ، وسيبويه ، قيل ويختص بالصوت واسم الفعل ، وأما التنوين فى نحو رب أحمد وإبراهيم ، فليس يتمحض للتنكير ، بل هو للتمكن أيضا ، لأن الاسم ينصرف ، وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا ، فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو فى مسلمان ومسلمون ، فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضا فإذا سميت بالاسم تمحض للتمكن »

فأنت ترى أنه بعد أن ذكر أن تنوين التنكير يكون فى المبنيات ، رأى أنه قد يكون فى بعض المعربات ، ويرى أنه لا مانع من أن يفيد الحرف شيئين ، فالتنوين فى مثل رجل يفيد التنكير والتمكين ، فإذا سمى به تمحض للتمكين

والذى يعنينا هنا أن نثبت أن النحاة المتقدمين قد فطن بعضهم إلى أن التنوين فى المعربات قد يكون علم التنكير ، ولكنهم كانوا منطقيين مع أنفسهم فلم يجعلوا التنوين فى الأعلام للتنكير لأنهم لو جعلوه كذلك لكانوا متناقضين

إذ كيف يكون علما ونكرة، فقالوا هو يدل على التنكير والتمكين في مثل الرجل، فإذا سمي به زالت دلالة التنوين على التنكير وتمحض للتمكين ـ أما المؤلف فقد لقف هذا القول وفرح به وجعله أصلا لا ينحرف عنه، فتورط في مضايق كان غنيا عن ولوجها والتزم لوازم يدعو التزامها إلى الابتسام، فالتزم أن ما نون من الأعلام فهو قاصد التنكير فيه، وما لم ينون من الصفات كأفضل وأحمر، ومن الجموع كمساجد ومصابيح فلأنها معارف، فقد هرب من الأغام إلى الأحالة فكان ما هرب إليه أشد مما هرب منه

٤ ـ لما ادعى المؤلف أن التنوين علم التنكير، فما نون من الاسماء كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة، سواء في ذلك المعرب منها والمبني، كان بديهيا أن تنتقض هذه العلة طردا بالأعلام المنونة كنوح ولوط وهود ومحمد، فقد وجدت فيها علة التنكير وهي التنوين، ولم يوجد التنكير، إذ هي أعلام والأعلام معارف، وكان من البديهي أيضا أن تنتقض عكسا بالنكرات التي خلت من التنوين، فقد انتفت العلة في التنكير وهي التنوين ولم ينتف المعلول وهو التنكير، كمساجد، ومصابيح، وأحمر وأصفر، وأخر، ومثنى، وثلاث، وما كان على وزن فعلان من الصفات، فلا تكون العلة مطردة ولا منعكسة، فلجأ للهروب من هذا النقض إلى أن يلتزم أن ما نون من الأعلام فهو نكرة، وما لم ينون من الصفات والجموع فهو معرفة، وأخذ يتمحل لبيان التنكير الذي في الأعلام المنونة، والتعريف الذي في الصفات والجموع غير المنونة .

ذكر ما قاله النحاة من أن العلم قد يدخله التنكير إذا لم يرد به المسمى المعين. وإنما أريد به واحد من المسمين بهذا الاسم، كقولهم جاءني زيد وزيد آخر،

واستشهد على ذلك بكلام السيرافي وهذا مسلم، ولكن الأعلام التي وردت منونة في القرآن الكريم ليست على هذا الحال، فلم يقصد بها التنكير، ولا أن مسماها واحد من المسمين بهذا الاسم، قال الله تعالى « وإن لوطا لمن المرسلين » وقال « ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه » وظاهر أنه لم يرد التنكير فلم يرد واحدا من اللوطين ولا نوحا من النوحين، وإنما أراد هذا المسمى الذي يعرفه النبي ﷺ والمخاطبون، فهو مثل « واذكر في الكتاب إسماعيل » من الأعلام الخالية من التنوين، كلاهما قصد بها معين وكلاها لم يدخلها معنى التنكير.

وكلها أورده الله قاصدا إلى واحد عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة، ولم يورده على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب

وقد ذكر وجها آخر يدل على أن العلم يدخله معنى التنكير وهو دخول أل للمح الأصل في بعض الأعلام، كالفضل والحارث، والنعمان، فكما دخلت (أل) للمح الأصل على بعض الأعلام، كذلك يدخل التنوين على بعض الأعلام للمح الأصل، فتستعمل استعمال الصفات، تنكر مرة بالتنوين وتعرف أخرى بأل، فتقول فضل، والفضل، وزيد والزيد راجع صفحة ١٧٧

ونحن نرى أن هذا الفهم في لمح الأصل غريب، فقد فهم المؤلف أن لمح الأصل يخرجه عن التعريف بالعلمية فينكر، مرة بالتنوين، ويعرف أخرى بالعلمية، وهذا فهم غريب يخالف النقل والعقل، أما مخالفته العقل فلأننا لا نشك أن الأعلام المنونة قصد بها المسمى بذاته ولم يقصد بها واحد شائع، وأن الأعلام التي دخلت عليها (أل) للمح الأصل لم تعرف تعريف مدخول (أل) حتى يكون تعريفها بالعهد أو بالاستغراق، وإنما تعريفها تعريف العلمية. وأما النقل فقد قال النحاة

إن (أل) الداخلة للمح الأصل لا تفيد تعريفاوقد قال ابن مالك :

و بعض الاعلام علية دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

أى فذكر (أل)وحذفها سيان من جهةالتعريف ، فليس لها دخل فى التعريف فليس المراد بعباس وضحاك وحارث،أعلاماذاتا ماثبت لهاالعبوس ،وذا تاما ثبت لها الضحك ، وذاتا ما ثبت لها الحرث ، حتى تكون نكرات وإنما المراد بها المسمى المعين .

ولو ذهب المؤلف إلى أن معنى لمح الأصل أن المتكام لما اعتاد إدخال التنوين على هذه الألفاظ وهى صفات أدخل التنوين عليها وهى أعلام جريا على ما اعتاد وعملا على ماألف ، لأن العادة أملك ولكل امرىء من دهره ما تعودا ، لكان قولا سائغاولكنه أبى إلا أن يجعل فى التنوين معنى التنكير باطراد ،وهذا التخريج يجعل التنوين لا دلالة له على التنكير فى هذه الأعلام

٥ ـ إعترض المؤلف على النحاة فى قولهم إذا قصدت فى اسم المكان إلى البقعة لم تصرف ، و إذا قصدت إلى المكان صرفت ونونت ، وأن اسم القبائل إذا أردت منه القبيلة والجماعة منعت التنوين ، و إذا أردت إلى الجمع والقوم نونت ، فقال : هذا تمحل من النحاة لأن المروى لا يساعدهم ، يروون

وهم قريش الأكرمون إذا انتموا * طابوا أصولا فى العلا وفروعا

فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث فى قريش ، وأنها القبيلة أو البطن لم يستقم مع هذا وصفها بجمع المذكر السالم اه

وهذا لا يرد لأنه حمله على المعنى والحمل على المعنى كثير شائع قال الشاعر :

قامت تبكيه على قبره * من لى من بعدك يا عامر

تركتنى فى الدار ذا غربة * قد ذل من ليس له ناصر

وكان الأصل أن تقول ذات غربة فحملته على المعنى فكأنها قالت تركتنى إنسانا ذا غربة ، والإنسان يطلق على المذكر والأنثى وقال الأعشى .

لقوم فكانوا هم المنفدين * شرابهم قبل إنفادها

وكان الأصل أن يقول قبل إنفاده لأن الشراب مذكر ألا أنه أنثه حملا على المعنى ، لأن الشراب هو الخمر فى المعنى وقال الآخر .

يابئر يا بئر بنى عدى * لأنزحن قعرك بالدلى * حتى تعودى أقطع الولى

وكان الأصل أن يقول قطعى الولى لأن البئر مؤنثه إلا أنه ذكره حملا على المعنى . فكأنه أراد القليب

قال المؤلف فى ص ١٨٤

فقد يقول الشاعر : (قريش) وهو يعنى هذا الجمع المحدد المشار إليه فلا ينون، وقد يريد من قريش هذه الجماعات الكثيرة التى لا يرمى إلى تعيينها والإحاطة بأولها وآخرها فينون ، فملاك التنوين إرادة التعيين .

كذلك أسماء البلاد . وصريح فى هذا ماروى أبو بكر الزبيدى أن أباعبد الله كاتب المهدى قال « قرى عربية » فنون فقال شبيب بن شبه : إنما هى « قرى عربية » غير منونة . فسألوا أبا قتيبة الجعفى الكوفى النحوى فقال : إن كنت أردت القرى التى بالحجاز يقال لها قرى عربية فهى لا تنصرف ، و إن كنت أردت قرى من السواد نونت ، قال : إنما أردت التى بالحجاز قال هو كما قال شبيب اه

ففى هذا شهادة نحوى وعربى أن التنوين هنا مناطه التعيين ا ه

لست أدرى لماذا ساق المؤلف هذه الحكاية وعلام استشهد بها ؟

أنها لاتدل على أكثر من أنه إذا أراد قرى عربية التى بالحجاز والتى تسمى بهذا الاسم ترك التنوين لأنها حينئذ علم على مؤنث فيترك صرفها للعلمية والتأنيث و إذا أراد قرى من قرى السواد نون لأنها فقدت العلمية فلا موجب لمنع الصرف

٦ـ قال المؤلف فى صفحة ١٨٨

« وزن أفعل » إذا رجعنا لهذا الوزن وجدناه أكثر مايكون فى أفعل التفضيل وأفعل التفضيل يستعمل مصحوبا بمن أو يكون معرفا ، واستصحابه بمن نوع من التعريف ، بل إن الكلمة التالية لمن هى بمثابة التكملة لمعنى أفعل التفضيل فواضح أن « أفعل » يحرم التنوين إذا صحب من لأن فيه حظا من من التعريف ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بمن إذ كانت تكملة له ، والتنوين كما يدل على التنكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها ولذلك روى الكوفيون أن هذا الباب لا يصرف فى ضرورة ولا فى غيرها .

أما غير أفعل التفضيل مما جاء وزنه على أفعل فإنه حمل عليه ، وربما كان أصل كل « أفعل » هو التفضيل ، ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل ، وبقاء أصل الوصف ، ودليل ذلك أنك لا تجد فعلا يشتق منه أفعل وصفا ثم يشتق منه أفعل التفضيل وبذلك استقامت لنا القاعدة بشطريها :

الشطر الأول : أن الأصل فى العلم ألا ينون إلا أن يدخله شئ من التنكير

الشطر الثانى : أن الصفة تنون ، ولا تحرم من التنوين إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف . اهـ

أى التعليلين فى منع صرف ماكان على وزن أفعل أولى بالقبول وأجدر

بالاستحسان لأن له حظاً من النظر ، تعليل المؤلف بأنها منعت التنوين لما فى (أفعل منك) من التعريف وألحق به ما كان على وزن أفعل ، ولم يكن معه من ، أم تعليل النحاة بأنها منعت التنوين والكسر لشبهها بالفعل فى أنها على صيغته ووزنه ، فأفعل كأذهب وألعب ؟

إن التعليل الأول ينقضه أن قولنا زيد خير من عمرو ، وبكر شر من خالد ، فى معنى زيد أخير من عمرو ، وبكر أشر من خالد ، وخير وشر منونتان ، وأخير وأشر ليستا منونتين ، فلو كان عدم التنوين للتعريف ، والتنوين للتنكير لكان خير وأخير وشر وأشر ، إما منونات وإما غير منونات ، لأن المعنى واحد ، ولا اختلاف إلا باللفظ ، فلما رأيناهم ينونون خيرا وشرا ويمنعون من التنوين أخير وأشر ، علمنا أن ذلك لأمر يرجع إلى اللفظ ، لا إلى التعريف والتنكير ، وهو أن لفظ أخير وأشر لما كان على وزن الفعل منع التنوين والجر اللذين منع منهما الفعل ، فلما تغيرت صيغته إلى خير وشر ، زالت منه مشابهته للفعل ، فرجع إليه ما كان حرمه من التنوين والكسر .

وهل يقع فى وهم وإن جهد ، أن تكون (أفعل منك) معرفة وهى تقع صفة للنكرة ، كقولنا مررت برجل أفضل منك ، ولا تقع صفة للمعرفة ، فلا نقول جاء زيد أفضل منك ، بل نقول جاء زيد الأفضل منك

وإذا كانت أفعل منك معرفة كما يدعى المؤلف فلم قبلت « أل » وهى أداة تعريف ؟ ولم كان حالها مع « أل » حال المعارف وحالها بدونها حال النكرات ؟

الحق أن ماذهب إليه النحاة من أن منع ما كان على وزن أفعل من التنوين لمشابهته الفعل فى الوزن ، أولى بالقبول وبأن يكون له حظ من النظر ، فإننا نعلم

أن الحس اللغوى يعطى النظير حكم نظيره ، والشبيه حكم شبيهه ، فإذا اعتاد الحس اللغوى أن يمنع أذهب وأعلم وما ماثلها التنوين والكسر ، منع ما ماثلها من الأسماء التنوين والجر ، فقال مررت بأحمد ويعلى ، وأفضل منك أفضل منى ، دون كسر فى الأول ، ودون تنوين فى الجميع جريا على ما اعتاد ، وسيرا على ما ألف .

[استخدام المنطق الاستقرائى فى تعرف معنى التنوين]

أريد أن أصطحب القارئ فى رحلة فكرية نقطع فيها مراحل الاستنباط لنتعرف معنى التنوين ولأى الأغراض يوجد ؟ ومن ذلك نتبين أى الرأيين — رأى المؤلف ورأى النحاة — أحظى بتأييد الدليل

مرحلة الملاحظة — نلاحظ أن من الكلمات العربية ما تلحقه نون ساكنة فى آخره ليست من بنية الكلمة ، ولنسمها تنوينا ، ومنها ما لا تلحقه هذه النون

فقد وسوف وإن ولكن ولم ولما ولعب ويلعب والعب لا يلحقها التنوين ، ومحمد وعلى ورجل وامرأة وشجرة وصبى وغلام وجارية يلحقها التنوين ، وباستقراء أنواع الكلمات وملاحظتها نعلم أن التنوين لا يلحق الحروف ولا الأفعال وإنما يلحق الأسماء ، وباستقراء الأسماء نعلم أن التنوين يلحق بعضها ولا يلحق بعضها الآخر ، كأحمد وإبراهيم ومساجد ومصابيح وهذا والذى وهو وأنت .

مرحلة الفروض : ليت شعرى لماذا لم يلحق التنوين بعض أنواع الكلمات ولحق نوعا واحدا منها ؟ ولماذا لم يدخل جميع أفراد هذا النوع بل دخل بعض الأسماء ولم يدخل بعضها الآخر . ما معنى هذا التنوين ؟ وهل هذا المعنى يقبله بعض أنواع الكلمة ولا يقبله البعض الآخر فلذلك يوجد فى بعضها دون بعض ؟

إننا إذا لاحظنا مواقع التنوين وجدناه يكثر فى النكرات دون المعارف ، فعبد وجارية وصبى وغلام ورجل وامرأة وسماء وأرض وبحر ونجوم وجبال وأنهار نكرات ويلحقها التنوين

وأنت والذى وهذا وإبراهيم والرجل معارف ولا يلحقها التنوين

أفنجعل التنوين علامة التنكير فما نون كان نكرة ؟

إن استقراء مواضعه ومعرفة ما يغلب وجوده فيها يبيح لنا أن نجعل معنى التنوين التنكير .

امتحان هذا الفرض : — إننا نحب أن يكون التنوين معناه التنكير ، لأن ذلك يقصر أمد البحث ، ويريحنا من سفر الفكر ، ولكنه يرد عليه أمور

أولها : لو كان التنوين علم التنكير لكان تركه علم التعريف ، لأن الحكمة تقتضى الاقتصاد ، فمتى كان هناك شيئان علمنا أحدهما بعلامة كان ترك العلامة علامة للآخر ، فإذا كان ثوبان علمنا أحدهما بصبغه كان ترك صبغ الآخر علامة له ، ولا يحتاج إلى علامة أخرى ، وهنا الأسماء إما معارف وإما نكرات — فإذا جعلنا التنوين علامة التنكير كان تركه علامة التعريف ، ولم يفعل ذلك العرب بل جعلوا « أل » علامة التعريف — فلنتساهل فى هذا فلعل العرب جروا فى هذه على غير الاقتصاد ، أو لعلهم نوعوا أدوات التعريف لما كانت معانى التعريف مختلفة فلذلك وجب تعريف « بأل » وتعريف بالإضافة ، وتعريف بالوضع ، وتعريف بالصلة الخ

ولكن يرد علينا أن من المعارف ما هو منون ، كما أن منها ما هو غير منون ومن النكرات ما هو غير منون كما أن منها ما هو منون

فمحمد وعلى وزيد وبكر وعمرو منونة وهى معارف

وأحمد وأصفر وأخضر ومساجد ومصابيح وأخر نكرات ، وهى غير منونة

هنا مفترق الطرق بين النحاة ، و بين المؤلف ، و بيننا أيضا ، فأما النحاة فاقتنعوا
بهـذا النقض ، إذ جعل العلة لا مطردة ولا منعكسة ، وهـذا كاف فى إبطالها ،
ورجعوا يلتمسون معنى آخر للتنوين ، ووقف سيبويه يستعرض الـكلمات
المنونة ، وغير المنونة ، ويتأمل فيها ، ويعرضها عـلى ذوقه وحسه ، فرأى أن
الـكلمات المنونة خفيفة عـلى الحس ، وسـهلة فى النطق ، وغير المنونة بالعكس
فعـلم أن العرب ألحقوا ما يستخفون من الـكلمات التنوين ، وتركوا التنوين
فيما يستثقلون ، فالتنوين عـلم الخفة ، وتركه علم الثقل

فرجل وامرأة وغلام وصبى وعمرو وبكر خفيفة على ألسنتهم ، فألحقوها علم
الخفة ، ويأكل ويشرب ويضرب ثقيلة على ألسنتهم ، فتركوا التنوين فيها

وإنما كانت الأسماء أخف من الافعال لأن الأسماء أكثر دورانا فى الكلام
والأفعال أقل دورانا ، ومايكثر دورانه يخف على اللسان ، وما يقل دورانه يثقل
على اللسان ، وإنما كان الاسم أكثر دورانا والفعل أقل دورانا لأن الجملة لا بد
فيها من الاسم ، وقد تستغنى عن الفعل ، ويدلك عـلى أن مادار عـلى اللسان
أكثر كان أخف ، ومالا فلا أن العربى يثقل عليـه النطق بالألفاظ الأعجمية
كما يثقل على الأعجمى النطق بالألفاظ العربيـة ، ولا يثقل على كل النطق بلغته
ومدار ذلك عـلى كثرة الدوران وقلته

والاسم إذا ضارع الفعل المضارع فى وزنه وصيغته منع التنوين والجر ، كما
يمنعهما الفعل المضارع ، كأحمر وأسود فإنهما فى وزان أعلم وأسمع

والنكرة أخف عليهم من المعرفة بدليل أن النكرة أول والمعرفة ثانية ، ولذلك
تلحق النكرة علامة التعريف إذا أريد تعريفها ، ولما كانت النكرة أخف كان أكثر

الـكلام فى النكرة منونا

والمذكر أخف عليهم من المؤنث بدليل أن المذكر أول والمؤنث ثان لذلك
تلحق لفظ المذكر علامة التأنيث إذا أريد تأنيثه ـ لذلك كان أكثر الكلام منونا
فى المذكر غير منون فى المؤنث ،

والواحد أخف عندهم من الجمع لأن الواحد هو الأول والجمع طارئ عليه
وما هو أول كان المرء آنس به وأكثر إلفا له ، وما هو طارئ كان أقل أنسا به ،
فلذلك منعوا التنوين ما ليس له نظير فى الآحاد كدراهم ودنانير

وهذه المعانى التى طرقها سيبويه تطلعنا على مدارج الحكمة فى وضع اللغة
وتنتهى بنا إلى تعرف الأسبق فى وضع الـكلمات ، والطارئ فى الوضع ، وهو
منتهى ما يصل إليه باحث ، ويظفر به مستنبط

ولما فى هذا الموضع من كلام سيبويه من حسن الغوص على الحكم والأسرار
ودقة الملاحظة أحب أن أنقل كلامه فى هذا الموضوع قال فى ص ٦ من الجزء الأول
(واعلم أن بعض الـكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء
هى الأول وهى أشد تمـكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ،
وإنما هى من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما ،
والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول الله إلهنا وعبد الله أخونا .

واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الـكلام ووافقه فى البناء ،
أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون فى
موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حيث قارب الفعل فى الـكلام ووافقه فى البناء ،
وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهب وأعلم ، وأما مضارعته

في الصفه فإنك لوقلت أتاني اليوم قوي وألا باردا ، ومررت بجميل كان ضعيفا ،
ولم يكن في حسن أتاني رجل قوي وألاماء بارداً ومررت برجل جميل ، أفلا ترى
أن هذا يقبح ههنا ، كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعه الاسم ، لأن
الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل ، ومع هذا أنك ترى الصفة تجرى في معنى
يفعل ، وتنصب كما ينصب الفعل ، وسترى ذلك إن شاء الله

فإن كان اسما كان أخف عليهم ، وذلك نحو أفكل وأكلب ، ينصرفان في
النكرة ومضارعة أفعل الذي يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسم صفة كما يكون
الفعل صفة وأما يشكر فإنه لايكون صفة وهو اسم ، إنما يكون صفة وهو فعل

واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا ، لأن النكرة أول
ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة .

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع ، لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم
يصرفوا ماجاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد ، نحو مساجد ومفاتيح .

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ،لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا ،
وإنما يخرج التأنيث من التذكير ، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه
من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ، والشيء مذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم
والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون ،وسوف يبين ماينصرف ومالا ينصرف
إن شاء الله

وجميع مالا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر لأنها
أسماء أدخل عليها مايدخل على المنصرف ،وأدخل فيها الجرور كما يدخل في
المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين لجميع مايترك صرفه

مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره كما أن الفعل
ليس له تمكن الاسم) اه

فأنت ترى مما أسلفنا أن النحاة فطنوا إلى أن أغلب النكرات منون
ولكنهم لم يجعلوا التنوين علم التنكير لمكان النقض الذي ذكرناه .

أما مؤلف كتاب إحياء النحو فلم يعقه هذا النقض ولم يشأ أن يرفض أن
التنوين علم التنكير وذهب يلتمس وجوها تجعل ما نون من الأعلام نكرات .
ومالم ينون من الأوصاف والجموع معارف لتكون علامة التنكير مطردة منعكسة

وفي الحق أنه ركب كل صعب وذلول والتمس وجوها خفية وفتش عن مسالك
بعيدة لتطرد له هذه العلامة وتنعكس، وإني أرى أن الانصاف يحتم علي أن أعلن
إعجابي بهذا الجهد الذي بذله في العلم ليكسب مانون منه التنكير

فقد لجأ إلى ماقاله النحاة من أن العلم يدخله التنكير إذا أريد به أنه واحد من
أمة لها هذا الاسم

ولجأ إلى ماقالوه في لمح الأصل ليكسبه معنى التنكير ،ولكن يرد عليه بعد
هذا كله أن الأعلام التي وردت منونة فيما نقرأ في القرآن مثلا مثل الأعلام التي
لم تنون فيه ، لم يقصد بها منكر، ولم يقصد بها إلا الشخص المعين ، ويرد عليه أن
هذه الأعلام لو كانت نكرات لعوملت معاملة النكرات ، ووصفت بالنكرة ولم
توصف بالمعرفة ، ويرد عليه أيضا أن لمح الأصل لايكسب العلم تنكيرا بحال

وجاء إلى النكرات التي منعت التنوين وادعى فيها المعرفة ،وأنت خبير بأن
أقل نظر يوجب علينا أن نحكم عليها بأنها نكرات لامعارف ،فأخر التي حكم لها
بالمعرفة وقعت في أفصح كلام وصفا للنكرة (فعدة من أيام أخر) وأفعل من التي حكم

لها بالتعريف هى نكرات دون شك ولذلك تقع وصفا للنكرة ، تقول مررت برجل أفضل من عمرو ولا تقول جاءنى زيد أفضل من عمرو ، وكذلك القول فى صيغة منتهى الجموع كمساجد ومصابيح ودراهم ودنانير

لذلك نرى من الأنصاف أن نحمد للمؤلف هذا الجهد ونرى من الحق أن نرفض ماذهب اليه ،فقد بلغ جهده ومن بلغ جهده بلغ عذره ، ومن اجتهد وأصاب فله أجران ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد .

أما أنا فقد غلب على ظنى أن التنوين علم التنكير ،وسرت إلى مفترق الطرق التى افترق الجميع عندها ، ورأيت فى النقض الذى ورد مسلكا آخر

رأيت أن التنوين علم التنكير ،أما مانون من الأعلام كزيد وعمرو وخالد فذلك لمكان الاعتياد

قد اعتاد المتكلم أن ينطق بها مصادر وأوصافا ويلحقها التنوين ، فلما نقلت إلى العلمية جرى اللسان بها منونة على حسب ما اعتاد

التنوين فى العلم ليس للتنكير ، وإنما هو لمكان العادة ،ومن نطق بهذه الألفاظ منونة عسر عليه أن يحترز من التنوين وهى أعلام،أما لوط ونوح وشيث من الألفاظ الأعجمية التى لم تستعمل نكرات قبل ذلك فى العربية فالتنوين فيها لمكان المشابهة بالألفاظ النكرات كعود وسور وجوع وكوع ونوع مما يكثر من هذه الألفاظ،وأنت تعرف ما للمشابهة من قوة فى إعطاء النظير حكم النظير أراد المتكلم ذلك أو لم يريد

أما ترك التنوين فيما كان على وزن الفعل فليس ذلك لتعريفها وإنما هو لنوع من المشابهة . فلما أشبه أحمر وأبكم وأفضل ، أعلم وأسمع وأفرح منعت

التنوين كما منعت هذه الألفاظ ، إذ للمشابهة تأثير كما تقدم

وأما حبلى وحمراء وسكران فقد منع التنوين لمكان الزيادة فيها ، فكرهوا أن يزيدوا عليها التنوين أيضا ، وأما دراهم ودنانير فقد منعوها التنوين لمكان الطول الذى فى الكلمة فكرهوا أن يزيدوا طولها بالتنوين ، وأما أخر فمنعت التنوين للتخفيف

بهذا التخريج بقيت الأعلام المنونة معارف ، والنكرات غير المنونة نكرات التمست أسبابا وعللا لخروج ماخرج عن الأصل ، وهذه الأسباب لا تنبو عن ذوق دارسى اللغات ، ولم يرتكب فى هذا التخريج المخالفة لأبسط قواعد العربية من جعل بعض الأعلام نكرات مع عدم إجراء أحكام النكرات عليها ومن جعل بعض النكرات معارف مع عدم إجراء أحكام المعارف عليها

هذا الرأى لا أدعى لنفسى فيه فضلا بل يجب على أن أنسب الفضل إلى أهله وأعزو كل عنصر منه إلى صاحبه فأما القول بأن التنوين علم التنكير فيرجع إلى أقوال النحاة ، الذين ذكرنا قولهم ونقلناه عن ابن الانبارى فى كتابه الأنصاف ويرجع أيضا إلى المحقق الرضى فيما نقلناه من قوله،وأما هذه العلل فيرجع بعضها إلى أقوال النحاة كوزن الفعل ويرجع بعضها إلى ماإستنبطناه بأنفسنا

هذا الرأى يسهل درس مالاينصرف إذ هو لايحتاج إلا إلى عناء قليل

وأعترف هنا أنه بحاجة بعد إلى درس واستقصاء وتفصيل ربما سنحت الفرصة لمعاودته وبذل ما يجب له من الاستقصاء والبحث

وإنى مع ماأرى فيه من مرجحات لاأزال أنظر إلى أقوال النحاة لاسيما ماقاله سيبويه فى منع الصرف وأضعه فى كفة وماقاله النحاة فى كفة فيخف تارة ويثقل أخرى

وقد سجلته فى هذا الكتاب فان لم يأخذ قاعدة علمية فبحسبه أن يكون ضابطا يضبط ما ينصرف ومالا ينصرف من الأسماء :

(خاتمة الكتاب)

لقد حشر كتاب إحياء النحو النحاة حفاة عراة يتوارون من الناس خزيا واستحياء تتقزز منهم النفوس ، وتتخطاهم العيون، وقد حشرهم كذلك ظلما وجورا

ولقد بعثهم كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة غرا محجلين ، ولقد أضفى عليهم ثيابهم ، وأسبغ عليهم دروعهم ، فبدوا للناس كما هم ملء العيون والأسماع ، وملء القلوب والصدور ، وملء المغرب والمشرق ، وملء الأرض والسماء ، ولقد بعثهم كذلك صدقا وعدلا

و إنى على ذلك لم يسؤنى أن يخرج كتاب أحياء النحو بل ربما أرضانى وسرنى لأنه أبان المدى الذى انحرف إليه النحو عن سبيله فى نفوس بعض المتعلمين ، ووضح الصورة التى تحول إليها النحو فى عقولهم ، وبذلك أدركت الصعوبة التى يشكو منها المتعلمون ويذكرون أنهم يجدونها فى درس النحو ، فاستطعت أن أبث من القواعد فى ثنايا كتاب النحو والنحاة ـ مالودرسه المعلمون وعلموا النحو على ضوئه لسهل كثيرا مما صعب منه ، وذلل كثيرا مما استعصى ،

و إن كتاب النحو والنحاة جاء فى حينه وفى وقت الحاجة إليه ، فقد علمت أن جهودا تبذل لحمل وزارة المعارف على قلب النحو على أساس مافى كتاب « أحياء النحو » لتسهيله وتقريب مابعد منه

وإن كتاب النحو والنحاة يبين مقدار مافى ذلك من خطر على اللغة العربية ، وعلى فهم كتاب الله وسنة رسوله

فليس من الخير أن يقلب النحو على أساس أن ما نون من الأعلام نكرة ، ومالم ينون من الصفات والأسماء معرفة

وليس من الخير أن يقلب النحو على أساس أن الكلام فى أفعال القلوب المعلقة عن العمل كلامان ، وأن الجمل التى فيها أداة التعليق مؤخرة من تقديم

وليس من الخير أن يحور النحو على أساس أن البدل والتوكيد شئ واحد ، وان خبر المبتدا تابع من التوابع ، وأن الضمة فيه للاتباع لاتدل على معنى

وليس من الخير أن يحور النحو على أساس ان الفتحة لاتدل على معنى ولا تشير إلى معنى فى الجملة وليس من الخير أن يحور النحو على أساس أن مانصب يكتفى فى البحث عنه بأنه ليس متحدثا عنه ولا مضافا إليه ولا يبحث عن مركزه فى الجملة أهو مركز الحال ام مركز التمييز ام مركز المفعول لأجله .

وليس من الخير أن يقلب النحو على أساس أنه لا يقدر فى التحذير والأغراء إلى ما هنالك مما تجد بيان ضرره فى هذا الكتاب

و إن أنساء الله فى الأجل وضعت كتابا مدرسيا فى النحو لصغار التلاميذ فى المدارس والمعاهد يكشف عن سر العربية ، ويقرب لغة الضاد من طبيعة المتكلمين .

وأن عدت دون ذلك عواد ففى كتاب النحو والنحاة أصول هذا الكتاب والهداية الى النمط الذى ينبغى أن يكون عليه

وعسى أن يكون حسن نيتى شفيعا لى عند إخوانى الذين نقدتهم فالله يعلم أنى ماأريد إلا الأصلاح وماأبتغى إلا خدمة العلم وفى سبيل الله والعلم وأبناء اللغة العربية ما بذلته من جهود مضنيه كانت فوق طاقتى ووسعى ، ومن الله المثوبة والجزاء

كان الفراغ من تأليفه وطبعه فى أواخر سنة ١٩٣٧ والحمد لله أولا وآخرا

فهرست الكتاب

فهرست الكتاب

الصفحة — الموضوع

الصفحة — الموضوع

الصفحة الموضوع

الصفحة الموضوع

قد وقعت أغلاط فى هذا الـكتاب تركنا التنبية عليها لظهورها مثل

ص	س	الخطأ	الصواب
٧١	١٢	توفر وتمين وتسدد	يوفر ويمين ويسدد
٧٧	١٢	تعلى وتكبز	يعلى ويكبر